

الجغرافية السياسية

تأليف

دكتور محمد منولى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب بجامعة القاهرة

القاهرة

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية
(تحت الحراسة)

١٩٥٨

اهداءات ٢٠٠١

اد. محمود د. ديب
جراح بالمستشفى الملكي المصري

الجغرافية السياسية

تأليف

دكتور محمد منولى

أستاذ الجغرافية بكلية الآداب بجامعة القاهرة

القاهرة

مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية
(تحت الحراسة)

١٩٥٨

فهرس

صفحة	
مقدمة	ز

الباب الأول

معنى الجغرافية السياسية	١
تطور الجغرافية السياسية	٣
أعلام الجغرافيين الذين ساهموا في الدراسات السياسية	٤

الباب الثاني

المراحل المختلفة التي تمر بها الدول في تطورها السياسي	١٣
مرحلة التكوين والنشأة	١٤
» الشباب	١٦
» النضج	١٧
» الكهولة	١٨

الباب الثالث

تقدير قيمة الدولة من الناحية السياسية	٢٠
العناصر الطبيعية	٢٠
الموقع	٢٠
حجم الدولة أو مساحتها	٢٣
شكل الدولة	٢٦
المناخ	٢٧
النبات	٣١
التضاريس	٣٣
العناصر الاقتصادية	٣٩
القوى المحركة	٤٠
المعادن	٤٣
المواد الأولية	٤٥

صفحة	
٤٩	المواد الغذائية
٥١	الصناعة
٥٤	رؤوس الأموال المستغلة في البلاد الأجنبية
٥٥	أهم الدول التي تستغل أموالها في الخارج
٥٧	التجارة
٥٨	العناصر البشرية
٥٩	الشعوب التي تدخل في بناء الأمة
٦٠	الشعوب الأساسية في بناء الأمم
٦٥	الأقليات
٦٧	الجنس
٦٨	أهم المشاكل التي تنجم عن التعصب الجنسي
٦٨	في أمريكا الشمالية
٦٩	في أمريكا الوسطى والجنوبية
٦٩	في أفريقية
٧١	في آسيا
٧١	في أستراليا
٧٢	في أوروبا
٧٥	اللغة
٧٧	الأقليات وموقفها من اللغات القومية
٨٠	الدين

الباب الرابع

٨٩	السكان
٩٣	السياسة التي يمكن اتباعها للتنفيس عن ضغط السكان المتزايدين

الباب الخامس

٩٨	الحدود
١٠١	الحدود الاثنوجرافية التي تفصل بين الشعوب
١٠٢	» التي تفرضها الدول المنتصرة على الشعوب المغلوبة
١٠٣	» الفلكية
١٠٤	» بين مصر والسودان

الباب السادس

صفحة	
١١٣	الجغرافية السياسية لفرنسا
١١٣	العناصر الطبيعية
١٢٢	العناصر الاقتصادية
١٢٨	العناصر البشرية

الباب السابع

١٤٦	الخريطة السياسية للعالم
١٤٧	أوروبا
١٥٠	أفريقية
١٥٤	آسيا
١٥٩	أمريكا الشمالية
١٦٠	أمريكا الوسطى
١٦٠	جزر البحر الكاريبي
١٦٢	أمريكا الجنوبية
١٦٣	جزر المحيط الهادى

الباب الثامن

١٦٥	منازل الدول بعضها من بعض
-----	------------------------------------

الباب التاسع

١٧٠	العلاقات الخارجية للدول
١٧١	سياسة التوازن الدولى

الباب العاشر

١٧٩	الجغرافية السياسية لألمانيا
١٨٢	الألمان فى أوروبا
١٨٣	سياسة الاكتفاء الذاتى

— و —

صفحة	
١٨٥	توزيع مصادر الثروة في ألمانيا
١٨٦	المجال الحيوى
١٨٨	الحرب الأوروبية الثانية
١٨٩	ما بعد الحرب



بسم الرحمن الرحيم

مقدمة

يعرض هذا الكتاب لوناً جديداً من الدراسات الجغرافية ، هو ما يسمى الجغرافية السياسية ، والغرض منه أن يقدم لقراء العربية طرفاً من المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه الدول سواء كانت خاصة تعنى دولة بذاتها أو عامة تعنى أكثر من دولة ، وتربط بين كل مشكلة منها وبين العوامل الجغرافية التي تكمن وراءها ، ليكون ذلك وسيلة للوصول إلى حلها حلاً صحيحاً مبنياً على إدراك العلل الحقيقية للأشياء .

ولن يجد القارئ في هذا الكتاب ما تعود أن يراه في الكتب الجغرافية من وصف للجبال والأنهار وذكر للعواصم والمدن ، وإنما سنعرض أمامه دول العالم بمقوماتها المختلفة ، طبيعية كانت أو بشرية ، لكي يعرف مكان كل منها في ميدان السياسة الدولية ، ومقدرتها على توجيه سياسة العالم ، والدور الذي يمكن أن تؤديه في سبيل المحافظة على السلام العالمي ، والنصيب الذي تسهم به في إسعاد الدول الأخرى ونشر الرخاء بينها .

والكتاب على النحو الذي ظهر به لم يتعرض لمشاكل الدول جميعاً ، لأنها أكثر من أن يتضمنها كتاب واحد ، ولكنه غنى بقدر الإمكان ببسط القواعد الأساسية التي تراعى عند تقدير القيمة السياسية للدولة ، والأسس العامة التي يكون لها الاعتبار الأول عند التعرض للدراسة أية مشكلة سياسية أو اقتصادية .

— ح —

وقد أفاد هذا الكتاب مما كتبه جغرافيو الغرب والشرق في ميدان الجغرافية السياسية ، وأخص بالذكر : الدكتور ثان فالكنبرج ، أستاذ الجغرافية بجامعة كلارك ؛ والدكتور عز الدين أحمد فريد ، أستاذ الجغرافية بمعهد الدراسات السودانية بجامعة القاهرة ؛ والدكتور محمد فاتح عقيل ، الأستاذ المساعد بجامعة الأسكنلرية .

فإلى هؤلاء أقدم وافر الشكر . . . والله أدعو أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير .

محمد منولى

أكتوبر سنة ١٩٥٨

الباب الأول

معنى الجغرافية السياسية

الجغرافية السياسية هي جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية : ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها . لها كيانها السياسي الخاص ، ولها صفاتها المميزة من حيث الإنتاج والاستهلاك ، ومن حيث المقدرة على سد مطالب السكان الذين يعيشون في داخل حدودها ، وعلى المساهمة في رخاء العالم بما تمده به من إنتاجها الذي يفيض عن حاجتها . ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة في المحافظة على الأمن والسلام العالمى ، وذلك بمراعاة حقوق الدول الأخرى التى تتألف منها المجموعة العالمية . وهى تدرس المقومات المختلفة التى يتوقف عليها نهوض الدولة وتقدمها ، وتفسر العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأخرى على أساس جغرافى .

وتعد الجغرافية السياسية فرعاً من فروع الجغرافية البشرية التى تبحث فى العلاقة بين الإنسان وبين البيئة التى يعيش فيها . مثلها فى ذلك مثل الجغرافية الاقتصادية والجغرافية الإقليمية ، وربما كانت الجغرافية الإقليمية أقرب الأنواع إلى الجغرافية السياسية ، فمثلها مثل الجغرافية السياسية تفيد من المعلومات الجغرافية جميعاً ، إلا أن الجغرافية السياسية تمتاز عن الإقليمية بأنها تعنى بدراسة الوحدات السياسية ، من حيث أنها وحدات ذات نظام سياسى واقتصادى واجتماعى معين ، على حين أن الجغرافية الإقليمية تعنى بدراسة تلك الوحدات ، من حيث أنها تنتمى إلى أقاليم جغرافية ، قد تتباين أو تتشابه فى الظروف الطبيعية كالموقع والمناخ والنبات والحيوان .

وقد كانت الحرب الأوروبية الأولى (حرب ١٩١٤ - ١٩١٨) وما أعقبها من نتائج وتطورات أهم العوامل التى خلقت هذا الزلزال عذرى ذلك ، لأنهم

وبعثته إلى الوجود ، لأنها هي التي نهت الأذهان إلى المشاكل الجغرافية التي تعانيها دول العالم المختلفة ، سواء كانت حديثة أو قديمة .

وكانت ألمانيا أكثر دول العالم اهتماماً بالجغرافية السياسية ، لأنها تأثرت بتلك الحرب أكثر من غيرها . فلقد حرمت من مستعمراتها ، بل وانتزعت مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تملكها قبل الحرب ، وضمت إلى أملاك الدول الأخرى ، وكتب الألمان فيما أصاب بلادهم من تقطيع وتمزيق الكثير من الأبحاث والمقالات ونشروها على العالم ، فكان ذلك نواة لما يعرف بالجغرافية السياسية .

لكن الذي يلاحظ أن ما كتبه الألمان في هذا الميدان ، كان متأثراً إلى حد كبير بالنزعة الألمانية ، وأنه كان وسيلة تبررها ألمانيا رغبها في استرداد أملاكها التي فقدتها في أثناء الحرب ، وذريعة تتوسل بها إلى التوسع خارج حدودها السياسية .

وبهذا بعدت هذه الدراسات عن الميدان الحقيقي للجغرافية السياسية التي تعنى أكثر ما تعنى بدراسة المشاكل السياسية والاقتصادية في ضوء العلاقة التي تربط بين الإنسان وبين البيئة الطبيعية التي يعيش فيها داخل حدود سياسة معينة .

ويطلق على هذا النوع من الدراسة اسم « جيوپولتكس » ، وهو وإن كان لوناً من ألوان الجغرافية السياسية ، إلا أنه لون خاص ، متأثر بالنزعة الوطنية الخاصة ، ولا يعبر عن وجهة نظر الجغرافي بقدر ما يبين الزاوية الخاصة التي ينظر منها شعب من الشعوب إلى مشكلة سياسية أو اقتصادية معينة .

وقد حذت البلاد الأخرى حذو ألمانيا ، فظهرت مؤلفات عديدة في الجيوپولتكس تبحث في المشاكل العالمية من ناحية خاصة ، هي الناحية التي تعنى تلك البلاد دون غيرها ، أو بعبارة أخرى تبحثها من وجهة نظرها الخاصة .

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً عندما تبحث مسألة سياسية معينة ، ولتكن مشكلة العناصر الملونة سواء في أمريكا أو أفريقية ، وتفكر في حل هذه المشكلة حلاً يتفق مع مصالحها هي دون رعاية لمصالح الآخرين ، دخل ذلك في نطاق الجيوپولتكس . أما إذا بحثت المسألة بحثاً مجرداً دون أن يكون للمصالح الذاتية ضمن نطاق الجغرافية السياسية .

تطور الجغرافية السياسية

كان الألمان أكثر الناس اهتماماً بالجغرافية السياسية ، وقد تطور هذا العلم على أيديهم تطوراً كبيراً ، حتى أصبح أداة من أدوات الحكم في الدولة .

أما في بريطانيا فقد أهملت الجغرافية السياسية إهمالاً تاماً ، إلا فيما يتعلق بطريقة حكم الإمبراطورية البريطانية ، وتنظيم العلاقات بين أجزائها المختلفة وبين الدولة .

وقد تشبه الفرنسيون بالبريطانيين ، ودرسوا الجغرافية السياسية على أنها سياسة استعمارية ، ولكنهم أضافوا إلى ذلك ناحية خاصة بفرنسا ، نشأت عن موقعها في مجاورة ألمانيا ، وهي محاولة فهم أغراض ألمانيا وأهدافها تجاه فرنسا .

أما الأمريكيون فقد وجهوا اهتمامهم إلى الجغرافية الاقتصادية ، ذلك لأن الولايات المتحدة شهدت في القرن التاسع عشر أكبر تطور اقتصادي حدث في تاريخها ، ولم تشغلها أية مسائل سياسية إلا في القرن العشرين .

وعلى العكس من ذلك ، كانت الحال في ألمانيا ، إذ كانت في مستهل القرن العشرين تعاني ضيقاً في أراضيها ، وتضخماً في سكانها . وكانت في الوقت ذاته محاطة ببحران أقوى لا يفصل بينهم وبينها أية حدود طبيعية قوية ، كما أن عدداً كبيراً من أبنائها كان يعيش خارج حدودها ، من أجل هذا اتجه التفكير السياسي في ألمانيا إلى العناية بكل ما يساعد الدولة على أن تقوى وتنهض . وحددت أهدافها على هذا الأساس ، وأخذت تعمل على تحقيقها وكان سبيلها إلى ذلك أمران :

الأول : هو توسيع رقعة الدولة حتى تضم العناصر الألمانية جميعاً .

الثاني : هو تقوية الدولة حتى تصبح قوة كبيرة .

وبمضي الزمن زاد اهتمام ألمانيا بالقوة إلى أن أصبح التفكير في القوة العسكرية الألمانية مرضاً يعترى الألمان جميعاً . وربما كان للألمان عذر في ذلك ، لأنهم

بعد هزيمتهم فى الحرب الأوروية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) حاولوا أن يبحثوا فى أسباب هزيمتهم فى تلك الحرب ، فقادهم البحث إلى التعمق فى الدراسات الجغرافية .

وخلال هذا البحث كان الجغرافيون الألمان يعانون قسوة التفكير فى أمور ثلاثة :

الأول : وصمة إشعال نار الحرب العالمية الأولى (أمام العالم) .

الثانى : وصمة الهزيمة فى الحرب (أمام الشعب الألمانى) .

الثالث : تفكيرهم فى نبذ معاهدة فرساي التى فرضت عليهم فى أعقاب تلك الحرب والتخلص من قيودها .

وتحت تأثير هذه الظروف لم يبحث الألمان فى أسباب الهزيمة التى أصابهم بقدر ما عملوا على تناسى الماضى ، وإحياء الشعب الألمانى مرة أخرى ، ووضع الاستراتيجية التى تكفل لدولتهم نصراً فى المستقبل .

أعلام الجغرافيين الذين ساهموا فى الدراسات السياسية

ساهم فى دراسات الجغرافية السياسية خلق كثيرون ، واهتم بها العلماء فى بلاد العالم جميعاً ، فنجم عن ذلك ظهور مجموعة قيمة من المؤلفات العلمية والمجلات الدورية ، وفيما يلى عرض موجز لأهم من ساهموا فى تلك الدراسات ، وكان لآرائهم أثر كبير فى توجيه رأى العام العالمى :

أولاً - كانت (Kant) :

وهو عالم ألمانى توفى فى سنة ١٨٠٤ ، وترجع أهميته إلى أنه أول من استعمل فى كتاباته تعبير « جغرافية سياسية » .

وقد تتلمذ عليه كثير من العلماء الألمان الذين تفرغوا فيما بعد للدراسات الجغرافية .

ثانياً — راتزل (Ratzel) :

وهو عالم ألماني أيضاً ، كان يعمل أستاذاً في جامعتي ميونخ وليبرج ، وقد ألف في أواخر القرن التاسع عشر كتاباً بعنوان : « الجغرافية السياسية » . وكان أول تحقيق دقيق لهذا العلم .

ومن الآراء التي أخذت عن راتزل ، أن الدولة كائن حي ، وأن حدودها قابلة للزحزحة ، وأن هذه الحدود كثيراً ما تؤدي إلى قيام الحروب بين الدول .

ثالثاً — كيلن (Kjellen) :

كان أستاذاً للجغرافية باحدى جامعات السويد . وكان مشايعاً للألمان في الحرب العالمية الأولى .

وقد أخذ عن راتزل أغلب آرائه ثم توسع فيها وطبقها على السياسة ، فكتب كثيراً عن الدولة ككائن حي ، وذهب إلى أن أهم صفة للدولة هي القوة ، بل إنه ذهب إلى أن القوة أهم في وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة .

ومن آراء كيلن التي تظهر تشييعه للألمان ، أنه كان يؤمن بأن الإمبراطوريات البحرية سوف تؤول إلى إمبراطوريات برية ، وأن هذه الأخيرة سوف تسيطر في النهاية على البحار .

وقد تنبأ بأن ألمانيا ستكون أعظم دولة في القارات الثلاث : « أوروبا وآسيا وأفريقية » . وقد تأثر الألمان كثيراً بكتاباته ، واتخذوا من بعضها دستوراً رسموا سياستهم الحربية على أساسه .

رابعاً — ما كندر (Mackinder) :

هو عالم إنجليزي ، ويعتبر من أفذاذ الجغرافية ، وقد أخرج كثيراً من المؤلفات والمقالات العلمية . وربما كانت نظريته في توزيع القوى السياسية في العالم على

أساس توزيع اليابس والماء على وجه الأرض هي أهم ما ساهم به في ميدان الجغرافية السياسية .

وفيما يلي الأساس الذي بنى عليه ماكندر نظريته المشهورة :

١ — نظر ماكندر إلى القارات القديمة الثلاث — أوروبا وآسيا وأفريقيا — على أنها كتلة قارية واحدة وأطلق عليها اسم جؤيرة العالم "World Island" .

٢ — واعتبر المنطقة الوسطى من هذه الكتلة قلباً لها ، وأطلق عليها اسم "Heart Land" واعتبرها المركز الحيوى في هذه الجزيرة "Pivot Area" ، وهى في نظره تشمل روسيا وسيريا ، فيما عدا الأجزاء الشرقية منها التى تطل على المحيط الهادى ، كما تشمل أيضاً منغوليا وإيران .

وقد أشار إلى أن هذه المساحة عظيمة الموارد ، وإلى أنها لا يمكن أن تخضع لأية قوة بحرية ، نظراً إلى أن أراضيها بعيدة عن السواحل ، وإلى أن أنهارها الرئيسية إما أن تصب في المحيط المتجمد ، وهو عبارة عن بحر مغلق أو تصب في بحيرات مقفلة ، مما لا يساعد على توغل الأساطيل البحرية فيها .

وقد اعتبر الأراضى الأفريقية التى تمتد جنوبى الصحراء الكبرى قلباً قارياً ثانوياً يتصل بالقلب الشمالى عبر بلاد العرب .

٣ — ونظر ماكندر إلى الأراضى التى تحيط بقلب اليابس على أنها قوس كبير يمتد في غربه ويشمل أوروبا الوسطى والغربية ، كما يمتد في شرقه وجنوبه ، ويشمل الأراضى الموسمية في قارة آسيا .

٤ — كما نظر إلى كل من الجزر البريطانية والجزر اليابانية كمجموعتين كبيرتين من الجزر تقعان خارج القوس المذكور ، إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب .

٥ — ونظر إلى الأمريكتين وأستراليا على أنهما دائرة من الأراضى اليابسة تمتد على شكل قوس خارجى بالنسبة للعالم .

وفى ضوء هذا التوزيع للكتل اليابسة ، وضع ماكندر نظريته المشهورة التي تتلخص فيما يأتى :

(أ) إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم فى قلب الأرض .

(ب) ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم فى جزيرة العالم .

(ج) ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم فى العالم كله .

وكان ماكندر يعتقد اعتقاداً راسخاً فى أهمية قلب الأرض ، وفى إمكاناته الاقتصادية والاستراتيجية العديدة ، كما يؤمن بأن موقع ألمانيا بالنسبة لقلب الأرض يكسبها مزايا عديدة ، لأن قلب الأرض بالنسبة لها عبارة عن أرض مفتوحة لا يفصلها عنها أية عقبة طبيعية .

وفى خلال الحرب الأوروبية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) كتب ماكندر مرة ثانية مؤكداً نظريته الخاصة بقلب الأرض ، ومبيناً أن الاتحاد السوفيتى إذا خرج من الحرب منتصراً على ألمانيا ، فإن روسيا ستصبح أكبر دولة برية على الأرض ، ثم إنها ستكون الدولة ذات الموقع الاستراتيجى الممتاز ، لأن قلب الأرض يعتبر أقوى حصن فى العالم .

خامساً — هوسهوفر (Haushofer) :

هو عالم ألماني من رجال العسكرية الألمانية ، كان معاصراً لماكندر ، وقد أوفد فى أول حياته إلى اليابان كمراقب عسكري من قبل هيئة أركان الحرب الألمانية ، فدرس النظم اليابانية وصار خبيراً فى شئون الشرق الأقصى .

وقد حصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ بعد عودته من بلاد الشرق ، ثم قام بتدريس الجغرافية السياسية فى الجامعة ذاتها .

ومما يعرف عنه أنه بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب الأوروبية الأولى حمل على عاتقه عبء إحياء الشعب الألماني من جديد ، ومن أجل هذا اشترك مع جماعة من العلماء فى إصدار مجلة شهرية فى العلوم السياسية ، لكى تكون فى متناول

القارئ العادى ، وكانت هذه المجلة عاملاً رئيسياً من العوامل التى أثرت فى نفسية الشعب الألمانى بما كانت تنشره من حقائق وخرائط ذات مغزى سياسى معين .

وفى عام ١٩٢٣ بدأ هوسهوفر اتصالاته ببعض النازيين ، واستطاع أن يحصل على معونه لمعهد الذى أخذ يتضخم . وعن هذا الطريق ضم إليه عدداً كبيراً من أعلام الجغرافية السياسية الذين تمكنوا من جمع معلومات جغرافية على نطاق واسع ، وبوبوا هذه المعلومات فى فهرس خاص بالمعهد ، فلما جاء هتلر إلى الحكم وجد كثيراً من الموضوعات السياسية المدروسة تنتظر التنفيذ ، فقام بتنفيذ كثير منها ، بل يمكن القول إنها كانت الدستور الذى سار عليه فى سياسة التوسع التى نفذها .

وبلغ من أهمية هذا المعهد ومن أهمية نشراته ، أن تفكير طبقات الشعب الألمانى جميعاً أصبح تفكيراً جيوبوليتيكياً .

وكان بعض هذه الأفكار يتجه نحو موضوعات سياسية معينة كفكرة أن الدولة كائن حى ، وأنها بناء على ذلك قابلة للنمو ، كما هى عرضة للانكماش ، ثم النظر إلى الحدود السياسية على أنها ظاهرة ديناميكية ، أى أنها قابلة للزحزحة والتغير ، ثم فكرة المجال الحيوى التى كان يدين بها الشعب الألمانى .

وعن طريق هيس اتصل هوسهوفر بهتلر ، وزاره فى السجن عندما فشلت حركته الأولى . وليس من شك فى أن هتلر قد أفاد علمياً من هذه الزيارات ، ولكن هوسهوفر لم ينضم رسمياً إلى الحزب النازى ، إلا أن هذا لم يمنع الحزب من أن يستغل معهد هوسهوفر لتنفيذ أغراضه .

وقد قام المعهد بأبحاث كثيرة ، ومنها ما طبق فعلاً . ومن أمثلة ذلك أن موقع سنغافورة درس دراسة دقيقة ، فكشفت الدراسة عن أن هذا الحصن وإن كان يبلو منيعاً من البحر ، إلا أنه سهل الغزو من طريق البر ، وهذا ما حدث فعلاً عندما استولى اليابانيون على هذه الميناء ، إذ هاجموها من الخلف أى من ناحية البر .

ومنها أن تدريب الجنود الألمان في كثير من الأحيان قد بني على دراسات الجغرافيين المتعلقة بالمناخ ، فكان الجيش الأفريقي مثلاً يتدرب في ثكنات مكيفة بالهواء الحار الذي يمثل المناخ الصحراوي الذي سيقاتلون فيه .

ويمكن تلخيص النظريات السياسية والعسكرية التي تعزى إلى هوسهوفر فيما يلي :

١ - يجب على الدولة ألا تبدأ بإعلان الحرب حتى تتفادى وصمة إشعال نارها في نظر العالم .

٢ - يجب أن تتكامل الدول الموجودة في قلب الأرض ، وأن تشرف دولة قوية واحدة على هذا الجزء من العالم . والمعروف لدى هوسهوفر أن ألمانيا هي تلك الدولة ، ولكن لتحقيق هذا الهدف لا بد من قيام حرب برية ، ومن أجل هذا كان هوسهوفر يلح دائماً على تدريب المشاة ، لأنهم في نظره الجزء الرئيسي من القوات المحاربة الذي لا يزال يتحكم في نتيجة الحرب ، إذ أنه هو الذي يحتل المساحات في النهاية .

ويبدو أن هوسهوفر لم يكن يرى التحرش بروسيا ، وإنما كان يفضل أن يكون هناك حلف يجمع بين ألمانيا وروسيا واليابان والصين والهند . على أنه لم يشر في كتاباته إلى الطريقة التي يمكن لألمانيا أن تتخذها ، إذا لم تصل إلى هذا التحالف بطريقة سلمية . ولكنه أشار في بعض ما كتب إلى أن دولة مثل روسيا تعادل مساحتها ١/٥ مساحة العالم ، وتشغل كتلة أرضية متصلة تمتد لمسافة بعيدة تعادل المسافة ما بين سان فرانسيسكو ولندن ، مثل هذه الدولة لديها وسائل الدفاع في عمق كبير ، وتستطيع أن تبيع المساحات لتشتري الوقت .

٣ - ومن آراء هوسهوفر ، أن وضع ألمانيا في وسط أوروبا تقريباً بين قراصنة البحر في الغرب وسكان الاستبس في الشرق ، يحتم عليها ألا تحارب في جبهتين في وقت واحد .

وكان هوسهوفر يرى تدمير القوة البحرية التي كانت تقاوم ألمانيا دائماً ويقصد بذلك الدول الأنجلوسكسونية . ومن رأيه أن سيطرة ألمانيا على الأراضي الساحلية في غرب أوروبا ، أمر حيوي لمستقبل بلاده .

وقد سرت هذه العقيدة بين كتاب الجيوپولتكس الألمان ، وكان من رأيهم أن الدول الصغيرة الواقعة في غرب أوروبا ، مثل الدانمرك وهولنده مصيرها إلى الزوال . أما نظرهم إلى فرنسا ، فكانت نظرة إلى دوله راكدة في سبيلها إلى الانحلال ، ولم يعلقوا أهمية تذكر على قوتها الحربية . وكذلك الحال بالنسبة إلى إيطاليا ، فقد أصابوا في تقدير قوتها على اعتبار أن الأسس الجغرافية التي تتحكم في إيطاليا وخصوصاً من ناحية الموقع والموارد الاقتصادية لا تعطى هذه الدولة حرية في العمل والحركة ، فلا يستطيع الألمان أن يعولوا عليها كثيراً .

أما الدول الأنجلوسكسونية ، فقد نالت قسطاً كبيراً من الاهتمام ، وقد بنى الألمان آمالهم في توحيد قلب الأرض على أساس مجهودهم الخاص ، بالإضافة إلى المساعدة التي يمكن أن يتلقوها من اليابانيين فيمكنهم بهذا التعاون وضع الخطط اللازمة للتغلب على المعسكر الأنجلو أمريكي .

وكانت نظرهم إلى الإمبراطورية البريطانية أنها تتفكك تدريجياً .

٤ — وكان هوسهوفر يعتبر المحيط الهادى أهم منطقة جيوبوليتيكية في العالم ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أنه كان متحيزاً لليابان ومتحمساً لها منذ إقامته بها كمراقب حربى ، وكان يروق له ما يقوم به زعماء اليابان من إقناع شعبهم بأن دولتهم تقاسى من ضغط السكان ، وعلى الرغم من أن هوسهوفر قد صرح مرة بأنه من المستحيل تحديد ما إذا كانت الدولة مكتظة بالسكان ، فانه استحسن فكرة ضغط السكان التي استخدمها اليابانيون كعنصر من عناصر الدعاية عندما تفكر أية دولة في التوسع الإقليمى .

وقد أدرك هوسهوفر ومدرسته أن السياسة الاستعمارية اليابانية لا بد أن تصطدم بقوة الصين ومقاومتها . ورأوا أن هناك خطورة كبرى إذا استمرت مقاومة الصينيين .

وعندما حدث ذلك بالفعل بعد قيام الحرب السافرة بين الدولتين ، صرح الألمان بأن الحكومة اليابانية لا تستطيع أن تنجح في مغامرتها مع الصين إلا إذا اتبعت سياسة إفناء صارمة . وكانوا يفضلون لو أن اليابان وجهت ضربتها الأولى لا إلى الصين بل إلى المستعمرات الأوروبية في المحيط الهادى .

ونادى هوسهوفر أيضاً بأن تحالف اليابان وروسيا يكون ذا فائدة كبيرة لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي تمنع الدول الأنجلوسكسونية من التغلغل في الشرق الأقصى .

ومما يلفت النظر أن الولايات المتحدة لم تنل اهتماماً كبيراً في كتابات الألمان ، لأن هوسهوفر كان أكثر انشغالا بالمحيط الهادى ، وبالنطاق الأرضى الممتد حول قلب الأرض ، ولكن الألمان نظروا إلى الولايات المتحدة كدولة من دول المحيط الهادى ، وتنبأوا ببعض ما حدث في الحرب الأوروبية الثانية . ففي عام ١٩٣٩ صرحوا باحتمال مهاجمة قاعدة أمريكا الرئيسية في المحيط الهادى — بيرل هاربور — بقوة بحرية تتمتع بغطاء جوى . وأشاروا أيضاً إلى أن جزر الفلبين ليست على صلة وثيقة بالولايات المتحدة ، وأنه يمكن استخدام العناصر اليابانية الواسعة الانتشار في جزر المحيط الهادى للمساعدة في احتلال تلك الجزر إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

سادساً — سبيكمان (Spykman) :

هو أستاذ العلاقات السياسية ، ومدير معهد الدراسات الدولية بجامعة ييل الأمريكية . وترجع أهميته إلى نقده لنظرية ماكندر الخاصة بقلب الأرض ، وإلى أنه كان ينظر إلى الجيوبولتكس نظرة تختلف عن الألمان ، على أنها تهدف إلى المحافظة على السلم لا إلى قيام حرب .

فالمنظر الرئيسى لقوة الدولة في نظر سبيكمان هو أن تستخدم هذه القوة في الاحتفاظ بالسلم ، والدول العظمى فقط هي التي تتوفر لديها الوسيلة لكي تفرض السلم على العالم .

أما دراسته لماكندر ، فقد بدأت بتشككه في صحة نظرية قلب الأرض كما تصوره ماكندر ، وفي مقدرة هذه المساحة على أن تصبح في وقت قريب أو بعيد مركزاً لقوة عالمية ، وأهم الأسباب التي أبدأها ترجع إلى ما يأتي :

(١) المناخ البارد السائد في معظم أنحاء هذه المساحة .

(ب) إمكانات الإنتاج الزراعى فيها وتوزيع الفحم والحديد والبترول والقوى المائية بها .

وقد لاحظ سييكرمان أن معظم موارد روسيا الاقتصادية تؤخذ من الإقليم الأوروبى ، وأن ماكندر يعتبر بناء على ذلك مبالغاً فى قوله إن الجزء الأكبر من روسيا الآسيوية ذو إمكانات اقتصادية وبشرية تكسبه قوة كبيرة .

ويختلف سييكرمان عن ماكندر فى أنه أعطى الأقاليم الساحلية المحيطة بقلب الأرض أهمية أكبر من هذا القلب . فهذا الجزء من العالم يحتل المنطقة المتوسطة بين قلب الأرض من ناحية والمحيطات من ناحية أخرى . وتشمل هذه المساحة كل أوروبا ما عدا روسيا ، وآسيا الصغرى ، والجزيرة العربية بما فى ذلك العراق وإيران ، وأفغانستان ، والهند ، وجنوب شرق آسيا ، والصين ، وكوريا ، وشرق سيبيريا .

ثم عبر سييكرمان عن فكرته الرئيسية بقوله : « إن من يسيطر على هذا النطاق من الأرض يتحكم فى قارة أوراسيا ، ومن يتحكم فى أوراسيا يكون بيده مصير العالم » ونظر سييكرمان إلى الولايات المتحدة نظرة تختلف عن نظرة ماكندر فتخيلها واقعة فى وسط العالم محاطة بكتل قارية فى كل من أوراسيا وأفريقية وأستراليا .

وقدر أن مقدار الطاقة التى يمكن استغلالها فى هذه القارات الثلاث تعادل بالتقريب الطاقة التى فى متناول العالم الجديد . كما أنه نادى بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تجعل هدف سياستها الخارجية فى الحرب والسلام منع تكوين اتحاد قوى من دول العالم القديم ضد الولايات المتحدة خصوصاً فى أوروبا والشرق الأقصى .

وكان سييكرمان من الذين يعتقدون فى ضرورة التعاون والتقارب بين بلاده وبين بريطانيا . أما نظرته إلى فرنسا فهى أنها دولة دب فيها الضعف ولم تعد فى قوة تستطيع أن تواجه بها ألمانيا .

وأما عن روسيا فقد قرر سييكرمان أنها ستصبح أقوى دولة فى قارة أوراسيا . ونتيجة لهذه المقدمات رأى سييكرمان أن سلام العالم يتوقف على اتحاد كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وروسيا .

الباب الثاني

المراحل المختلفة التي تمر بها الدول في تطورها السياسي

يخيل لأي غريب عن عالمنا أن الدول المختلفة التي يتألف منها هذا العالم غير منتظمة في توزيعها ، وأن الحدود التي تعين أملاك هذه الدول لا تعتمد في امتدادها أو اتجاهاتها على نظام معين .

أما من يتداولون الخرائط على اختلاف أنواعها تاريخية كانت أو جغرافية فإن الصورة الحديثة لدول العالم لا تبدو غريبة عليهم وإنما تعد شيئاً مألوفاً بالنسبة لهم ، والصورة الحالية التي تظهر بها الدول المختلفة في الخرائط هي إحدى الصور العديدة التي مرت بها تلك الدول في تاريخها الطويل ، وهي أحدث صورة من تلك الصور ، ولن تكون آخر صورة لها ، فستتسع مساحة بعض الدول ، وسينكمش بعضها الآخر ، وستظهر دول جديدة ليس لها وجود الآن ، وستزول أخرى من الدول القائمة الآن . وهذا معناه أن الحدود السياسية ستظل في تغير مستمر .

وتغير حدود الدول أمر يقع في كل آونة ، وهو يحدث نتيجة لاتفاق سلمي ، أو نتيجة لحرب يخضع فيها الضعيف للقوى ، ولكن مع ذلك يجب أن ندرك أن كثيراً من أركان العالم قد استقرت من الناحية السياسية ، وأن البلاد التي توجد فيها قد عيّنت حدودها وحددت تحديداً دقيقاً ، ولم يعد في إمكان أية دولة من دولها أن تزحزح حدودها حسب أهوائها إلا بعد أن توافق على ذلك الدولة المجاورة .

وقد انقضى الوقت الذي كانت تنتزع فيه مساحات واسعة من دولة لكي تضم إلى دولة أخرى ، يدل على ذلك أننا لو قارنا الخريطة التي نجمت عن معاهدات

الصلح التي أعقبت حرب (١٤ / ١٨) بالخريطة التي أعقبت حرب (٣٩ / ٤٥) فانه يتبين أن الجهات التي شملها التغيير لا تتعدى مناطق محدودة ، وهذه حقيقة تدل على أن استقرار الحدود السياسية قد شمل أغلب جهات العالم .

ولكى نذكر مدى التغيير الذى يصيب الحدود السياسية لأية دولة يجب أن نعرف مراحل التطور السياسى التي تمر بها الدول المختلفة لأن مقدرة الدولة على التوسع وتغيير الحدود تختلف من مرحلة إلى مرحلة .

وفيما يلى أهم تلك المراحل :

١ - مرحلة التكوين والنشأة .

٢ - مرحلة الشباب أو القوة .

٣ - مرحلة النضج .

٤ - مرحلة الكهولة .

أولاً - مرحلة التكوين والنشأة :

أهم ما نلاحظه فى الدولة الناشئة أنها توجه كل عنايتها إلى تنظيم شئونها الداخلية ، وأنها تصرف كل جهودها إلى تنمية مواردها ومراقبتها فى داخل حدودها ، وهى لهذا لا تأخذ بسياسة التوسع الخارجى ، ولهذا كانت حدود الدولة الناشئة حدوداً ثابتة ، وقلما يصيبها أى نوع من التغيير ، اللهم إلا إذا تعرضت هذه الدولة لهجوم يأتىها من الدول الأخرى ، فهى فى هذه الحالة تضطر إلى مقابلة الهجوم بمثله وتكون فى هذه الحالة خطراً يهدد السلام العالمى .

ويمكن أن تعد جمهوريات أمريكا الجنوبية دولاً ناشئة ، وقد رسمت المعاهدات المختلفة الحدود التي تعين تلك البلاد ، ولم تؤد أية نقطة من نقط النزاع على تلك الحدود إلى حرب ، وإنما حلت جميعاً بوسائل سلمية أو شبه سلمية ، ويبدو أن اتساع المساحات التي تشغلها تلك الدول واختلاف العناصر الجنسية التي تعيش فى داخل حدودها قد أخر انتقال تلك الدول الناشئة إلى المرحلة التالية

وهى مرحلة الشباب ، ولا بد من انقضاء وقت طويل قبل أن تندمج العناصر المختلفة التى تعيش فى تلك الدول ، وتساعد باندماجها على انتقال هذه الدول إلى مرحلة الشباب .

ويمكن أن تعد الدول الأوروبية التى نشأت حديثاً فى وسط أوروبا نتيجة للحرب العالمية الأولى ، مثل رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا دولاً ناشئة ، وهذه جميعاً لا تبدى ميلاً نحو التوسع لأنها تنفق كل جهودها فى ربط أجزائها المختلفة بعضها ببعض ، وفى حل مشاكلها الداخلية وتكتيل العناصر الجنسية المتباينة التى تعيش داخل حدودها ، وهى إذا تركت وشأنها فإنها لا تهدد السلام العالمى ، أما إذا هاجمتها دولة مجاورة قوية كما حدث فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا فإن السلام العالمى يكون فى خطر شديد .

ويمكن أن تعد الصين الحديثة دولة ناشئة لأنها بدأت من جديد تستعيد نشاطها بعد أن تحطمت قواها وهى فى مرحلة الكهولة التى كانت قد بلغت وعاشت فيها زمناً طويلاً ، وهى الآن تسعى لتوحيد صفوفها وتنظيم أمورها الداخلية .

ويمكن أن تعد روسيا دولة ناشئة لأنها صرفت وقتها منذ أن قامت بها الثورة الشيوعية حتى قيام الحرب الأوروبية الثانية فى تنظيم أمورها الداخلية وتنمية مواردها ، ولم تفكر فى تعكير صفو السلام العالمى ، ولكن روسيا وقفت وقفة حازمة مع ألمانيا عندما هددتها ، وأغارت على حدودها ، ولولا هذا التهديد لوقفت روسيا ساكنة دون أن تشترك فى الحرب .

ومن الجائز ألا نعد روسيا أو الصين دولة ناشئة وأن نضعها فى عداد الدول الشابة ، وبذلك تكون قد اجتازت مرحلة النشأة ، وهى المرحلة التى تفرغ فيها الدول من تنظيم شئونها الداخلية ، وتنقل إلى مرحلة الشباب التى توجه فيها الدولة كل قواها إلى خارج حدودها كى توسع أملاكها وتنشر نفوذها .

ونستطيع أن نعد الجمهورية العربية المتحدة والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية كلها دولاً ناشئة . لأنها جميعها توجه عنايتها وتصرف جهودها نحو تنظيم أمورها الداخلية . ولا تفكر فى التوسع الخارجى .

ثانياً - مرحلة الشباب :

لا تبلغ الدولة هذه المرحلة من مراحل التطور إلا بعد أن تنتهى من تكتيل أجزائها المختلفة والتأليف بين العناصر البشرية التى تعيش فيها .

وينظر الساسة إلى الدول التى تبلغ تلك المرحلة كمصدر للأخطار التى تهدد العالم ، ذلك لأن الدولة التى تبلغ هذه المرحلة تكون قد انتظمت أحوالها الداخلية ، وبذلك تتوافر لديها القوة والجهد اللذين يمكن توجيههما نحو التوسع الخارجى .

وهناك دول ثلاث كانت قد بلغت تلك المرحلة قبل قيام الحرب الأوروبية الأخيرة هى إيطاليا وألمانيا واليابان ، ونستطيع أن نضم إليها روسيا كدولة رابعة ، وقد بلغت إيطاليا هذه المرحلة فى سنة ١٩١١ عندما أغارت على الإمبراطورية العثمانية وضمت إليها بعضاً من أملاكها فى أوروبا وأفريقية (الدوديكانيير وليبيا) ، وكان آخر مظهر من مظاهر النشاط الإيطالى فى التوسع ضم الحبشة لأملاكها سنة ١٩٣٦

وقد بلغت اليابان تلك المرحلة فى سنة ١٩٣٥ عندما أخذت تمد نفوذها نحو الجنوب حتى بلغت خط الاستواء ونحو الشمال حتى جزيرة سخالين ونحو الغرب متوغلة فى منشوريا والصين .

وبلغت ألمانيا تلك المرحلة فى سنة ١٩٣٨ عندما ضمت إليها النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا . وليس هناك أدنى شك فى أن تصميم ألمانيا على تنفيذ سياسة التوسع التى رسمتها لنفسها بعد أن انتهت من تنظيم أمورها الداخلية ، أو بعبارة أخرى بعد أن انتقلت من مرحلة التكوين إلى طور الشباب ، كان هذا التنظيم هو السبب المباشر فى إشعال نار الحرب العالمية الأخيرة ، وذلك عقب إغارتها على منطقة دانزج .

ثالثاً - مرحلة النضج :

وتبلغ الدولة هذه المرحلة حينما تتخمد بما ضمته إليها من أراضى ، وتكون مهمتها هى الدفاع عن سلامة أملاكها ، وليس الهجوم كما هى الحال فى مرحلة الشباب . والدول الناضجة هى أكثر دول العالم رغبة فى السلام ، ولكن عندما تهدد مصالحها فى أية جهة من الجهات تهب للدفاع عن نفسها ولا تتوانى عن إشعال نار الحرب أو الاشتراك فيها .

وتعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دولاً ناضجة ، وهى لهذا يتسع صدرها لكثير من الأحداث المثيرة التى تكفى الواحدة منها لإشعال نار الحرب ، فبريطانيا مثلاً لا تتعنت فى سياستها مع ممتلكاتها الحرة فى كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا ، وإتاما تسمح لها بحرية واسعة النطاق . وكلنا يعلم أن بريطانيا تحملت كثيراً من إيطاليا حينما كانت هذه فى حرب مع الحبشة سنة ١٩٣٦ ، وأن مركز بريطانيا فى البحر الأبيض المتوسط قد تعرض للسخرية والهوان بسبب موقفها مع إيطاليا .

وكلنا يعلم أيضاً أن بريطانيا سايرت ألمانيا فى سنة ١٩٣٨ فى كثير من رغباتها ، فتغاضت عن اجتياحها للنمسا وتشيكوسلوفاكيا ، ثم إنها سايرت اليهود فى فلسطين فى أواخر أيام الانتداب ولم تحاول إخضاعهم بالقوة رغم ما فعلوه ضد البريطانيين فى فلسطين .

أما الولايات المتحدة فقد تنازلت عن بعض أملاكها فنحت الفيليبين استقلالها .

أما فرنسا فقد أحت رأسها عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا ، ثم إنها كانت لا تردد قبل قيام الحرب الأخيرة فى أن تتنازل لها عن نصيبها فى المستعمرات الألمانية التى استولت عليها فى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى .

وبعبارة عامة تدل الدلائل جميعاً على أن هذه الدول كانت تشتري السلام بأى ثمن ، وكانت تتحاشى الدخول فى حرب مع أية دولة أخرى ، لأنها كانت تدرك تماماً مدى ما تتعرض له من خطر إذا هى اشتبكت فى حرب مع أى من

الدول الشابة ، ولكن عندما توات الأحدث السياسية واحدة بعد أخرى ، وعندما لم يعد في طوق هذه الدول الثلاث أن تتحمل مزيداً من الهوان دخلت الحرب ودافعت عن نفسها دفاعاً مستميتاً .

رابعاً - مرحلة الكهولة :

هذه هي المرحلة التي تنحل فيها قوى الدولة ، وتصبح غير قادرة عن الدفاع عن نفسها ، وتصير أملاكها لقمة سائغة لكل مغير . وقد بلغت الصين هذه المرحلة في نهاية القرن التاسع عشر وأوشكت على الزوال ، ولكنها عاودت الجهاد في سبيل الحياة . ويمكن أن نعدّها الآن في دور التكوين .

وقد انهارت في الحرب الأوروبية الأولى دولتان هما الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر ، وقامت تركيا الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ، كما قامت النمسا والمجر على أنقاض الإمبراطورية النمساوية المجرية ، وهاتان الدولتان الجديدتان ما زالتا في دور النشأة .

ويمكن أن نقول إن فرنسا وبريطانيا تقفان على أبواب هذه المرحلة ، إذ أن قواهما أخذت في الانحلال ، وأن الدول التي خضعت لسلطانها يوماً ما أخذت تنفض عن نفسها غبار الظلم ، وبدأت تتحرر واحدة بعد أخرى ، ولن يمضي وقت طويل حتى يكون مصير هاتين الدولتين مصير كل من الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر .

الخلاصة :

تلك هي المراحل التي تمر بها الدول في تطورها ، ولا يمكن تحديد الوقت الذي تقضيه الدولة في كل مرحلة منها . ويتوقف طول المدة التي تقضيها الدولة في كل مرحلة على مقدار التمازج أو التنافر بين القوى المختلفة التي يجب أن يتساند بعضها مع بعض في بناء الدولة .

ويحدث كثيراً أن دولة من الدول بعد أن تبلغ مرحلة التضج أو الكهولة ترجع من جديد الى مرحلة الشباب ويتجدد نشاطها ، وذلك إذا طرأ عليها طارى يعيد إليها قوتها .

ولا يمكننا أن نتنبأ بشيء ما من دراستنا لمراحل التطور المختلفة للدول سوى أن سلام العالم سيجل دائماً أبداً مهدهداً ، لأن العالم لن يخلو في أى وقت من الأوقات من وجود دولة أو عدد من الدول في مرحلة الشباب ، والدول الشابة هى التى تهدد برغبتها في التوسع الإقليمى جيرانها من الدول الكهلة .

وتهديد السلام في العالم معناه تغيير الحدود التى تفصل الدول بعضها عن بعض ، وهذا أمر هام يجب أن نغنى به ، لأن الجغرافية السياسية تهتم بالحدود التى تعين أملاك الدولة ، ويمدى ما يصيب تلك الحدود من تطور وتغير .

الباب الثالث

تقدير قيمة الدولة من الناحية السياسية

تعتمد قيمة الدولة من الناحية السياسية على عناصر عديدة ، وهذه يمكن أن نوجزها في ثلاثة :

١ - عناصر طبيعية .

٢ - عناصر اقتصادية .

٣ - عناصر بشرية .

أما العناصر الطبيعية ، فتشمل موقع الدولة ومساحتها وشكلها ، كما تشمل التضاريس والظواهر المناخية والنباتية .

أما العناصر الاقتصادية ، فتشمل إنتاج المواد الغذائية في الدولة والمواد الأولية ومواد الوقود ، كما تشمل الإنتاج الصناعي والتجاري وطرق المواصلات وريوس الأموال المستغلة في الدولة .

أما العناصر البشرية ، فتشمل السلالات التي تدخل في تكوين الشعوب التي تعيش في داخل حدود الدولة ، واللغة التي تتخاطب بها ، والدين الذي تدين به ، كما تشمل توزيع هذه العناصر وكثافتها ونوع الحكومة القائمة .

أولا : العناصر الطبيعية

١ - الموقع :

تبدأ دراسة الجغرافية السياسية لأي بلد بتحديد الموقع الجغرافي لذلك البلد ، ومواقع البلاد تختلف من حيث :

(١) مكانها بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض .

(ب) مكانها بالنسبة لليابس والماء .

(ج) اتصالها بالبلاد المجاورة .

(١) الموقع بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض :

يعد الموقع بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول لأن البعد عن خط الاستواء أو القرب منه يؤثر في درجات الحرارة ، وللحرارة أثر كبير في مقدرة الإنسان على بذل الجهد وفي تحديد المجهود البشرى .

وتتمتع الدول العظمى بصفة عامة بموقع ممتاز بالنسبة لخطوط العرض لأنها تقع جميعاً في المنطقة المعتدلة ، حيث تساعد درجة الحرارة على العمل في كل فصل من فصول السنة . ويعد بلوغ هذه الدول مرتبة الدول العظمى حدثاً جديداً في تاريخ العالم ، إذ أن الجهات المدارية التي تمتد من خط ٢٠° إلى عرض ٣٠° كانت في العالم القديم أكثر البلاد تحضراً . ويبدو أن الإنسان في ذلك الوقت لم يكن قد عرف بعد الطريقة التي يقي بها نفسه ضد تقلبات الجو ، ولهذا كانت الجهات المدارية الدافئة أصح المناطق لإقامته وتقدمه ، ولما أن عرف الإنسان الملابس المدفئة والمساكن التي تساعد على مغالبة الجوالبارد ، انتقل مركز النشاط البشرى إلى العروض المعتدلة ، حيث قامت الدول الكبرى ، ونالت حظها من التقدم والنهوض . والدول العظمى في الوقت الحالى هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين ، وهذه جميعاً تقع في العروض المعتدلة .

(ب) الموقع بالنسبة لليابس والماء :

تتأثر الدول كثيراً بذلك الموقع ، لأنه دون سواه هو الذى يحدد ما إذا كانت الدولة ذات سواحل تساعد على الاتصال بالعالم الخارجى ، أم أنها قارية لا سواحل لها ، وبذا يصعب اتصالها بغيرها .

ويمكن التمييز بين الدول المطلة على البحار بعضها عن بعض :

أولا — بمعرفة النسبة بين الحدود الساحلية والحدود البرية .

ثانياً — بمعرفة قيمة البحر الذى تطل عليه الدولة ، وأهمية ذلك البحر من الناحية الملاحية .

ثالثاً — بمعرفة أهمية الساحل من حيث صلاحيته لقيام الموانى .

والدولة التى تطل على بحرين أقل أهمية من التى تطل على ثلاثة ، ذلك لأن البحر الواحد لا يهين للدولة من الفرص ما يهيئه لها بحران أو ثلاثة بحار .

وتكاد الدول التى تقع فى الكتل القارية المندمجة كآسيا وأفريقية وأمريكا الجنوبية وأستراليا تنتمى كلها إلى النوع الذى يشرف على بحر واحد .

أما الدول التى تقع فى قارة أوروبا حيث تكثر البحار الداخلية والخلجان الواسعة ، فانها تتمتع بالإشراف على أكثر من بحر إلا ما كان منها صغير المساحة مثل هولنده أو بلجيكا فانه يشرف على بحر واحد ، والدول التى تطل على بحرين ، إما أن تقع فى مناطق برزخية ، مثل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى ، وإما أن تقع فى مناطق تلتقى عندها مصطحات مائية واسعة ، مثل الجمهورية العربية المتحدة ، حيث تتقابل مياه البحرين الأبيض والأحمر ، والمغرب حيث تتقابل مياه البحر الأبيض بمياه المحيط الأطلسى ، والصومال حيث تتقابل مياه المحيط الهندى بمياه خليج عدن ، واتحاد جنوب أفريقيا حيث تتقابل مياه المحيطين الهندى والأطلسى . وإما أن تقع فى شبه جزيرة ، وكثير من الدول التى توجد فى أوراسيا تنتمى إلى هذا النوع ، ومنها كوريا والملايو والهند واليونان وإيطاليا وإسبانيا والنرويج .

والدول التى تطل على أكثر من ثلاث بحار هى والدول الجزرية تعيش عيشة سواء من الناحية البحرية ، وهذه تتسع أمامها فى الغالب الطرق البحرية ، ويسهل اتصالها بالعالم الخارجى ، ومن أمثلتها بريطانيا واليابان وأندونيسيا .

أما عن الموقع داخل القارة ، فان بعض الدول المحرومة من الساحل تسعى جهد طاقتها للوصول إلى البحر ، لأنه الوسيلة التى تربطها بالعالم الخارجى ، ولدينا فى أوروبا أمثلة لدول لا ساحل لها استطاعت أن تأخذ لنفسها منفذاً

بحرياً ، مثل يوجوسلافيا التي بلغت البحر الإدياني عن طريق تريستا ، أما تشيكوسلوفاكيا وسويسرا فلم تستطيعا الوصول إلى البحر إطلاقاً وهما من أجل هذا دول قارية بمعنى الكلمة .

(ح) الموقع بالنسبة للدول المجاورة :

لهذا الموقع أهمية سياسية كبيرة ، فقد تقع الدولة مجاورة للدولة أو أكثر من الدول التي بلغت مرحلة الشباب ، وبذلك تتعرض لغزو مستمر من جانب تلك الدول .

والواقع أن مجاورة الدول بعضها لبعض يؤثر دائماً في علاقاتها في السلم وفي الحرب على حد سواء . وكلما طالت الحدود البرية بين الدولتين المتحابتين كان ذلك عاملاً من العوامل التي تقوى الصلة بين الاثنتين ، مثال ذلك الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ساعدت هذه الحدود على نشاط التبادل التجاري بينهما بدرجة لا يمكن تصورها لو أن الدولتين لم تكونا متجاورتين وإذا لم تكن الدولتان المتجاورتان على وفاق ، فإن طول الحدود البرية بينهما يكون خطراً يهددهما ، لأن احتكاك الدولتين على طول تلك الحدود ينذر بقيام الحرب بينهما . والأفضل في مثل هذه الحالة أن تمتد بين أراضي الدول المتعادية دول محايدة لكي لا تلتقي الدولتان المتعاديتان عند حدود واحدة .

٢ - حجم الدولة أو مساحتها :

تتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها ، ولا تستطيع الدولة أن تكون عظيمة إلا إذا كانت مساحتها كبيرة ، ذلك لأن الدول الصغيرة مهما علا مستواها الثقافي تشعر دائماً بأنها مقيدة في مساحتها الضيقة . ويحدثنا التاريخ عن دول صغيرة المساحة أصبحت ذات أهمية ، ولكنها لصغر مساحتها كانت قليلة السكان فلم تستطع الاحتفاظ بالمركز السامي الذي بلغته ومنها سويسرا وهولندا ، أما سويسرا فقد أصبحت ذات أهمية كبيرة في بدء القرن السادس عشر ، ولكنها عندما أرادت أن توسع أملاكها بضم سهل البواليا عجزت عن ذلك لقلّة سكانها ، أما هولندا

فقد بلغت مركزاً ممتازاً في القرن السادس عشر ، وسيطرت على طرق الملاحة العالمية ، ومن بينها طريق رأس الرجاء الصالح ، ولكنها لقلّة سكانها عجزت عن الاحتفاظ بسيطرتها على تلك الطرق وانهزمت أمام الأسطول الإنجليزي الذي انتزع منها السيطرة .

وليس من الضروري أن تبلغ كل دولة ذات مساحة كبيرة مرتبة الدول العظمى ، فقد يكون الجزء الأكبر من تلك المساحة مما لا يساعد على السكنى ، كأن يكون شديد الجفاف مثل صحارى أفريقيا وآسيا وأستراليا ، أو يكون مكسوّاً بالغابات مثل حوض الكونغو والأمازون ، أو مغطى بالجليد مثل كندا ، وفي هذه الحالة لا يكون لعنصر المساحة الواسعة قيمة تذكر ، لأنه لا يساعد على كثرة السكان .

ومع ذلك فنستطيع أن نقول إن الدولة ذات المساحة الضيقة لا تتسع لسكانها إذا قدر لهم أن يتكاثروا ، وأن نقول إن الكثرة العددية في أية دولة تساعد تلك الدولة على التوسع والانتشار .

وإذا ألقينا نظرة عامة على دول العالم لنرى أيها أعظم مساحة وأكثر سكاناً استطعنا أن نلاحظ أن هناك دولاً عظيمة المساحة وأخرى متوسطة المساحة وأخرى صغيرة .

أما الدول عظيمة المساحة ، فهي التي تزيد في مساحتها عن مليونى ميل مربع وعددها ثمانية وهي :

١ — الإمبراطورية البريطانية وتشغل ربع سطح الأرض .

٢ — اتحاد السوفييت ويشغل خمس مساحة الأرض .

٣ — الإمبراطورية الفرنسية .

٤ — الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ — الصين .

(وهذه الدول جميعاً من النوع الضخم ، وهي في نفس الوقت كثيرة السكان)

٦ - البرازيل .

٧ - كندا .

٨ - أستراليا .

(وهي من النوع الضخم أيضاً ولكنها قليلة السكان) .

أما الدول ذات المساحة المتوسطة فانها قليلة العدد ، ومن أمثلتها الجمهورية العربية المتحدة وتركيا وإيران والأرجنتين وإيطاليا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولنده ، وهي بلاد متوسطة السكان ، والعراق وأيرلندا ، وهي بلاد قليلة السكان .

أما الدول ذات المساحة الصغيرة ، فهي في مجموعها بلاد قليلة السكان ، وبقاؤها على قيد الحياة يعتمد إما على فضل الدول الكبرى المجاورة لها ، أو على بقاء تلك الدول على الحياد في أغلب الحروب ، ومن أمثلتها بلجيكا ، وهي تدين بوجودها لمجرد أن الدول العظمى تريد بقاءها كمنطقة محايدة تفصل فرنسا عن ألمانيا من جهة ولتساعد على بقاء بوغاز دوفرمفتوحاً للملاحة من جهة أخرى .

ومن أمثلتها أيضاً الدانمارك ، وهي تدين ببقائها لوقوعها عند مخرج البحر البلطي ولرغبة الدول في بقاء ذلك المخرج في يد دولة محايدة كي يظل مفتوحاً لسفن العالم جميعاً . ومن أمثلتها أيضاً هولندا ، وهي تدين ببقائها لوقوعها عند مخرج نهر الرين ، ولرغبة الدول في بقاء النهر مفتوحاً لتجارة الدول عامة .

وهناك دول صغيرة جداً ساعد على وجودها ظروف خاصة ، وهي جميعاً في أوروبا ، ويمكن أن نعدّها من بقايا نظام الإقطاع القديم ، وهذه لا تستطيع أن تعيش بمفردها في الوقت الحالى ، فتخضع للدول الكبيرة المجاورة لها وهي :

موناكو ، وتخضع للنفوذ الإسباني . والفاتيكان ، وهي جزء من روما ، وسان مارينو ، وهي خاضعة لإيطاليا .

٣ - شكل الدولة :

من صالح الدول أن تكون ذات شكل منتظم ، وكلما كانت الدولة منتظمة كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها ، وكانت النقط التي تتعرض منها للغزو الخارجي قليلة ، والشكل المثالي للدولة ما كان دائرة أو قريباً من الدائرة ، وكانت العاصمة تحتل نقطة المركز ، ويمكن أن تعد فرنسا دولة مثالية من هذه الناحية ، وأن تعتبر سويسرا والنمسا والمجر دولا قريبة من المثالية .

والدولة غير المنتظمة على أشكال عديدة ، فقد تكون حدودها كثيرة الالتواء والتعرج ، فتبدو متشعبة مثل ألمانيا .

وقد تكون الدولة طويلة مثل النرويج وشيلي ، فتكون الصلة بين العاصمة والأطراف قليلة ، ويكون الدفاع عن الأطراف مهمة شاقة .

وقد تكون الدولة مشتتة ، إذا كان بعض أجزائها ينفصل عن بعض كأن تتألف من جزر مثل اليابان وبريطانيا ، أو من كتلة جبلية وعدد من الجزر مثل اليونان ، وهذه لا يسهل الدفاع عنها لتشتت أملاكها وانفصال بعضها من بعض .

ولموقع العاصمة من جسم الدولة أهمية عظمى ، وأفضل موقع للعاصمة أن تكون في نقطة وسطى حتى يسهل الدفاع عنها ، ومن أمثلة ذلك مدريد التي تعتبر عاصمة مثالية ، ومن أمثله أيضاً برن عاصمة سويسرا ، ووارسو عاصمة بولندا ، وأنقرة عاصمة تركيا ، فهي جميعاً في مركز متوسط أو شبه متوسط بالنسبة للدولة .

وقد تكون العاصمة في موقع متوسط ، ولكن بعد أن تتسع مساحة الدولة تصبح في موقع غير متوسط ، وهنا لا تنتقل العاصمة إلى مكان متوسط للصلات التاريخية التي ترتبط بها ، ومن أمثلة ذلك براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا التي كانت في مركز متوسط بالنسبة لبوهيميا ، وبعد أن ضمت مورافيا وسلوفاكيا إلى بوهيميا لكي يتكون منها جميعاً جمهورية تشيكوسلوفاكيا لم يتغير موقع العاصمة بالرغم من أنها لم تصبح في مركز متوسط بالنسبة للدولة الجديدة .

وإذا كانت الدولة بحرية كان الموقع المفضل على البحر أو قريباً من البحر ، وهو يعرضها لخطر الغزو ، إذا كانت ضعيفة ولا تقوى على صد قوى الأعداء ، إما لضعف بحريتها أو لقلة تحصين الشواطئ المجاورة للعاصمة .

وكثيراً ما تقوم العواصم في جهة خليجية مثل لندن التي تقع على خليج كبير يصب فيه نهر تيمز ، ومثل طوكيو التي تقع على خليج طوكيو .

وإذا لم تقع العاصمة في جهة خليجية فإنها تكون في جهة ساحلية محمية مثل مدينة لنتجراد عاصمة روسيا يوماً ما ، وتقع على خليج فنلند في حماية جزيرة كرونستاد التي تقع أمامها في البحر .

ومن العواصم التي تقع في مناطق ساحلية محمية استكهلم عاصمة السويد ، وأسلو عاصمة النرويج ، وأمستردام عاصمة هولندا ، ولشبونة عاصمة البرتغال ، وريودي جانيرو عاصمة البرازيل .

وعندما تنقل الدول عاصمتها من نقطة داخلية لجهة ساحلية يدل ذلك على أنها تتجه اتجاهاً بحرياً ، وعندما تنقلها من جهة ساحلية إلى أخرى داخلية يدل ذلك على أنها تؤثر العزلة ، ومن الأمثلة على الحالة الأولى روسيا عندما نقلت عاصمتها من موسكو إلى لنتجراد ، ومن الأمثلة على الحالة الثانية روسيا عندما نقلت العاصمة ثانية إلى موسكو ، وتركيا عندما نقلت عاصمتها من استنبول لأنقرة ، وشيلي عندما نقلت عاصمتها من فالباريزو إلى سانتياجو .

٤ - المناخ :

يعد المناخ عاملاً من أهم العوامل التي تتحكم في حياة الإنسان ، فهو الذي يحدد نوع الطعام الذي يتغذى به ، لأنه يؤثر في الحياة النباتية والحيوانية ويشكلها بشكل خاص يتلاءم مع ظروفه .

ويؤثر المناخ تأثيراً مباشراً في حيوية الإنسان ومقدرته على العمل ، وهو بهذا يؤثر في مدى ما يبلغه الإنسان من مراتب الرقي . وبالتالي فيما تبلغه الدولة من تقدم . ففى الجهات الباردة يصرف الإنسان كل وقته في المحافظة على حياته من

البرد ، فلا يجد لديه متسعاً من الوقت لترقية شئونه ، ثم إن الموارد الاقتصادية قليلة جداً في تلك الجهات ، لأن الحياة النباتية فقيرة بسبب البرودة التي تؤثر على الإنبات ، وبسبب الجليد الذي يغمر وجه الأرض ، وبسبب تجمد التربة وما تحت التربة ، ثم لأن الحياة الحيوانية تكاد تكون منعدمة إلا ما يصادفه الإنسان في مياه البحار من أسماك وحياتان وأفراس .

وتكاد تنحصر أهمية هذه الجهات فيما يوجد بها من معادن كالحديد الذي يوجد في السويد ، والذهب الذي يوجد في السكا .

وتنحصر كذلك في أهميتها الحربية لأنها تساعد على إقامة نقط حربية تربض فيها الطائرات ، فلا تمكن الأعداء من الهجوم على الدولة .

وفي الجهات الحارة الممطرة لا يقوى الإنسان على بذل الجهد ، ولا تقوى التربة لتحلل عناصرها الأولية على الإنبات الزراعى ، ولا يصلح للاستغلال من هذه الجهات إلا :

١ - الأقاليم المرتفعة حيث تكون الحرارة معتدلة .

٢ - الأقاليم القريبة من البحر والتي تتمتع بنسيمى البر والبحر .

ومع ذلك فإن الجهات الحارة بصفة عامة أقل صلاحية لأن تقوم بها دول عظمى .

وفي الجهات الحافة يحول الجفاف دون استثمار الأرض ودون إقامة العناصر البشرية . لهذا كانت الجهات الصحراوية كالجهات الباردة تماماً من أقل جهات العالم سكاناً . ولكن الظروف قد تساعد على تركيز الحياة في بعض الجهات الصحراوية كأن تكون غنية بالمعادن مثل كلجورلى وكوبلجاردى في أستراليا حيث يكثر الذهب ، وكما هو الحال في صحراء مصر الشرقية وشبه جزيرة سيناء ، حيث يكثر الفوسفات والمنجنيز والبتروول ، وصحراء الجزيرة العربية حيث يستخرج البتروول ، ومثل صحراء شيلي وبيرو حيث تستخرج النترات ، أو أن تتوفر فيها مياه الرى كما هو الحال في واحات مصر حيث تتوفر فيها مياه العيون والآبار . وهنا نجد

أن التربة تستغل في الإنتاج الزراعي . وكما هو الحال في أرض الجزيرة بالعراق حيث تستغل مياه دجلة والفرات في ري الأرض وفي تحويلها إلى مناطق زراعية غنية . وكما هو الحال في حوض السند حيث تتوفر المياه وتساعد على نجاح الزراعة .

والذي يلاحظ أن الأراضي التي تعتمد على الري وسط الجهات الصحراوية الجافة تستطيع أن تهب الحياة لعدد كبير من السكان إذا كانت هي عظمة المساحة ، وفي هذه الحالة تكون من أصلح الجهات لقيام دول عظمة لأن الصحارى تقي تلك المناطق في الغزوات التي قد تأتيها من الخارج .

ويحدثنا التاريخ عن مدن قديمة قامت وسط الصحراء كمدنية الفراعنة التي نشأت في مصر وحماتها صحارى مصر في الشرق والغرب من أخطار الغزوات الخارجية ، ومثل مدينتي آشور وبابل اللتين نشأتا في أرض العراق وحمتهما الصحارى في الشرق وفي الغرب من الغزوات ، لكن يلاحظ أن الجهات التي تعتمد على الري الصناعى لا تشغل إلا مساحات ضئيلة جداً في الصحارى الواسعة وتكون نسبة محدودة منها ، فهي لهذا قليلة الأهمية .

وأصلح الأحوال المناخية لقيام الدول العظيمة هي المناخ المعتدل المطير الذي نصادفه في مناطق العروض المعتدلة حيث تتغير الأحوال الجوية من فصل إلى فصل مثل جهات البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وإذا استعرضنا أكثر بلاد العالم نهوضاً نجدتها تقع جميعاً في تلك العروض ، فدول أوروبا عامة والولايات المتحدة خاصة ودول الشرق الأوسط والأقصى وجمهوريات الأرجنتين وشيلي ، كل هذه الدول تقع في منطقة العروض المعتدلة ، ولها فصلية ظاهرة في الأحوال المناخية وتغير مستمر من فصل إلى فصل .

الخلاصة :

هذه نظرة إجمالية للأحوال المناخية في العالم ، وأثرها في قيام الدول وتقدمها ورقيا ، ولكن نظرة كهذه غير كافية عندما نعرض للدراسة دولة واحدة واسعة المساحة ، وذلك لأن الأحوال المناخية ليست بهذه البساطة ، وإنما هي عظمة

التنوع . والأحوال المناخية المتنوعة تؤثر تأثيراً مختلفاً في الأجزاء المختلفة التي تتألف منها الدولة الواحدة ذات المساحة الواسعة .

ويبدو أن أفضل الظروف المناخية ملائمة لتقدم الدولة أن تكون متشابهة بقدر الإمكان في الأجزاء المختلفة التي تتألف منها تلك الدولة ، ذلك لأن الأحوال المناخية التي تتأثر بها أجزاء الدولة الواحدة لا فضل فيها إلا أنها تساعد على إنبات غلات مختلفة في مختلف أجزاء الدولة ، أما ما عدا ذلك فهي نقمة على الدولة لأنها تخلق في جسم الدولة أجزاء متباينة بدل أن تجعل من الأجزاء جميعاً وحدة متشابهة .

فاذا أخذنا الدولة الرومانية القديمة مثلاً وجدنا أنها كانت دولة ذات ظروف مناخية متشابهة ، وأن المواطن كان أنى يذهب في الإمبراطورية يجد بلاداً تمطر شتاء وتجف صيفاً ، ويجد تشابهاً في أعمال الناس في كل مكان ، ويصادف نفس المشاكل التي يعرفها ويألفها في الوطن الذي نشأ فيه ، وبناء على تلك الوحدة الغربية التي كانت تجمع أجزاء الإمبراطورية كان سكانها جميعاً يتكلمون لغة جغرافية واحدة ، وكان يسيراً عليهم أن يخضعوا لسلطان واحد ولقوانين واحدة .

وإذا أخذنا شبه جزيرة أيبيريا مثلاً آخر ، وجدنا أنها تتألف من مناطق ثلاث تتباين فيها الظروف ، ففي الشمال تسود الأحوال التي تصادفها في إقليم غرب أوروبا ، وفي الجنوب والشرق تسود الأحوال التي يختص بها إقليم البحر المتوسط ، وفي الوسط تسود الأحوال التي نألفها في إقليم الاستبس ، ولكل من هذه المناطق نظامها الخاص في الأمطار وفي الحياة النباتية والحيوانية وفي نظم الحياة التي يعرفها السكان .

وقد حاولت حكومة مدريد أن تفرض نظاماً واحداً للحياة في تلك الأقسام المتباينة ولكنها لم تفلح ، يدل على ذلك أن الحكومة المركزية ما كادت تضعف في إسبانيا حتى ظهرت بعض أجزاء من الدولة تطالب بالاستقلال ، ومن أمثلتها قطالونيا في الشرق وولاية الباسك في الشمال .

ولدينا أمثلة كثيرة تدل على أن أحوال المناخ إذا كانت متشابهة في أجزاء الدولة فإنها تساعد على ربط تلك الأجزاء بعضها ببعض ، أما إذا كانت مختلفة فإنها تؤدي إلى التنافر والانفصال ، نذكر منها البلاد الروسية ، فهي على الرغم من اتساعها الكبير بلاد تتشابه الظروف المناخية في أجزائها المختلفة فأني ذهبت فيها فأنك لا تجد إلا مناخاً قارياً قارس البرد في الشتاء وشديداً الحرارة في الصيف ، لهذا كانت الرابطة قوية بين تلك الأجزاء ، ونذكر منها أيضاً بلغاريا ، وهي رغم مساحتها الصغيرة يخضع جزؤها الشمالي لظروف المناخ القاري ، فالشتاء جاف قارس البرد والصيف حار ممطر . أما جزؤها الجنوبي الذي يمتد جنوبي جبال البلقان فإنه يتمتع بالأحوال المناخية التي يمتاز بها إقليم البحر الأبيض المتوسط . أما الجزء المتوسط وهو الذي يشغل منطقة جبال البلقان فعبارة عن منطقة جبلية تختلف تماماً عن هذين الإقليمين وتقع فيها صوفيا عاصمة بلغاريا . وتحاول الحكومة في هذه البلاد التآليف بين رغبات الناس في هذه الأقسام الثلاثة ، وتلبي في سبيل ذلك عناء كبيراً .

٥ - النبات :

لعبت النباتات في الأزمان القديمة دوراً كبيراً في حياة الدول ، فالغابات الكثيفة التي لم تكن قد امتدت إليها يد الإنسان كانت درعاً يقي الشعوب والجماعات من الهجمات التي كان الأعداء يوجهونها إليها ، يدل على ذلك أن الرومان عندما زحفوا من بلادهم نحو الشمال كي يخضعوا العناصر الجرمانية اعتصم هؤلاء بغابات الزان والبلوط التي تغطي المنطقة الجبلية الممتدة جنوبي ألمانيا ، فلم يستطع الرومان التغلب عليهم . ويدل على ذلك أيضاً أن الروس عندما هاجمهم التتار من الشرق وأغاروا على ديارهم اعتصموا بالغابات المنتشرة في وسط روسيا ، فلم يتمكن التتار من زحزحتهم عن مواضعهم .

ولم تعد للغابات في الوقت الحالي القيمة الدفاعية التي كانت لها من قبل لأن يد الإنسان امتدت إليها بالتقطيع والتخريب ، فتحولت مساحات واسعة منها إلى أراضي زراعية صالحة لإنتاج المواد الغذائية . ومع ذلك فما زالت هناك مناطق

كثيرة تكسوها الغابات ، لأن الإنسان لم يستطع بعد القضاء عليها . ولهذه الغابات فائدة كبرى أيام الحروب ، لأن الحيوش تستطيع الاعتصام بها . وقد سمعنا في الحرب العالمية الأخيرة عن مرارة المعارك التي دارت بين اليابانيين والأمريكيين في غابات الفلين ، والتي دارت بين اليابانيين والإنجليز في غابات برما ، فلقد اعتصم اليابانيون بالغابات في تلك الجهات بعد أن استولوا عليها ، وبناء على ذلك لم يقو الإنجليز أو الأمريكيون على زحزحتهم عن مواقعهم .

أما مناطق الاستبس فقد لعبت هي الأخرى دوراً هاماً في التاريخ ، ومناطق الاستبس كما هو معروف مناطق مكشوفة ولا تسمح بالإقامة إلا لأعداد قليلة من السكان ، ومع ذلك فقد كان لهؤلاء السكان القليلين قوة حربية ممتازة تأثرت بها جميع البلاد التي تمتد حول الاستبس .

وكان الجذب يدفع الجماعات الرعوية التي تعيش في جهات الاستبس ، وهي جماعات درجت على الكر والفر ، كان يدفعها إلى مهاجمة الجهات المجاورة كي تسلبها ما تتمتع به من خيرات ، وقد خرجت من بلاد الاستبس جموع عديدة من الناس واتجهت شرقاً وغرباً نحو الأراضي الحصينة المجاورة على شكل موجات بشرية متعاقبة ، وكانت الدول التي تقوم فيها تهوى أمام كل موجة لكي تقوم فيها دولة جديدة يؤلف الرعاة فيها الطبقة الحاكمة . أما الأهالي الأصليون فانهم يؤلفون الطبقة المحكومة . ويحدثنا التاريخ عن موجات كثيرة من هذا النوع ، منها الموجة التي دفعت جماعات الهون من وسط آسيا ووجهتهم نحو القارة الأوروبية ، ثم الموجة التي دفعت جموع التتار بعد ذلك من وسط آسيا ووجهتهم نحو شرق أوروبا ووسطها ، كما يحدثنا عن الدول العديدة التي هوت أمام تلك الموجات .

ويحدثنا التاريخ كذلك عن جموع العرب التي خرجت من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع وانتشرت في البلاد الواسعة التي تمتد في حوض البحر المتوسط وقضت على دولتي الروم والفرس معاً .

وأحسن الجهات ملائمة لإقامة العناصر البشرية هي الجهات التي تنمو بها الغابات والمراعي معاً ، وهذه هي جهات المنطقة المعتدلة المطيرة ، ففي هذه

الجهات تجود الأرض بالزراعة ، ولا تعوق الغابات عملية النمو الزراعى فيها ، وفيها يستطيع الإنسان أن يبذل الجهد وينهض بحياته نهوضاً كبيراً ، وفيها تقوم الآن أعظم دول العالم تقدماً مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وهى جهات تسود فى بعض جهاتها الغابات ، وقد قطع الجزء الأكبر منها لتحل الزراعة محله . وتسود فى بعضها الآخر الحشائش اللازمة لرعى الحيوان .

٦ - التضاريس :

عندما ندرس التضاريس كعامل يؤثر فى تقدير قيمة الدول ننظر إليها من ناحيتين :

الناحية الأولى : ننظر إليها كعنصر يدخل فى بناء الدولة .

الناحية الثانية : ننظر إليها من حيث علاقتها بالحدود التى تعين أملاك تلك الدولة .

أولاً - التضاريس كعنصر يدخل فى بناء الدولة :

للتضاريس أثر كبير فى تقدير قيمة الدولة ، فهى والمناخ مجتمعان يحددان المزايا الاقتصادية التى قد تتمتع بها الدولة وتكون عاملاً لنهوضها وتقدمها ، وتعد الأرض السهلة المستوية إذا خضعت لظروف مناخية ملائمة أصلح الجهات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وقد يكون للأراضى الجبلية قيمة كبيرة كمورد للدولة تحصل منه على الثروة المعدنية اللازمة ، ولكن هذه القيمة مهما كانت عظيمة تتضاءل إلى جانب الفوائد التى تجنيها الدولة من الأراضى المنبسطة ، لهذا نجد أن الإنسان قد ركز نشاطه الاقتصادى فى الأراضى السهلة ، وركز مساكنه ومنشآته ومدنه فى تلك الجهات . والجزء الأكبر من سكان العالم يعيش الآن فى السهول .

وإذا توفر لإحدى الدول مساحة كبيرة من الأراضى المنبسطة واستطاعت الدولة أن تستغل تلك المساحة فى الإنتاج الزراعى والصناعى كان ذلك سبباً لنهوضها

وإذا لم تهيب الطبيعة للدولة أرضاً سهلة واسعة يمكن الانتفاع بها كما هو الحال في اليابان كان ذلك مشكلة تواجه اقتصاد الدولة وتحول دون بلوغها مرتبة الدول العظمى.

ومن البلاد التي تتمتع بأراضي سهلة واسعة بلاد الصين حيث توجد سهول بي هو وهوانجيهو ويانج تسي كيانج ، ومنها أيضاً بلاد الهند حيث توجد سهول السند والكنج ، ومنها بلاد الأرجنتين حيث تمتد سهول لابلاتا ، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمتد سهول المسيسي .

وفي هذه السهول جميعاً تجود الظروف الطبيعية بمناخ ملائم ، مما أدى إلى تركيز السكان وقيام عدد كبير من المدن التي يرتبط بعضها ببعض بواسطة المواصلات السهلة .

وقد تهيب الظروف للدولة مساحات واسعة جداً من الأراضي السهلة ولكنها تقسو عليها في ظروفها المناخية ، وهنا لا يكون للسهول قيمة كبيرة مثل السهول الواسعة التي تتألف منها جهات الاستبس في آسيا والبراري في أمريكا الشمالية ، فمناخها لا يلائم الإنتاج الزراعي الوفير . وإذا استثنينا الأراضي السهلة التي تنتمي للنوعين السابقين ، وهما سهول الاستبس وسهول الجهات الباردة نجد أن السهول تنعب بصفة عامة دوراً مهماً في اقتصاديات الدول . فالمدن الكبرى تقوم فيها والصلة بينها تكون قوية ولا يعوقها عائق ، ولكن يلاحظ أن الأراضي السهلة التي تسهل الاتصال بين مراكز العمران وتساعد على النشاط البشري تكون في نفس الوقت جهات مفتوحة يسهل غزوها والاعتداء عليها ، وهذا يفسر لنا كيف أن الدول تبدأ حياتها في جهات محمية . ونظراً لأن الأراضي السهلة في بدء حياة الدولة لا تعطى الحماية الكافية إلا إذا كانت محاطة بالمستنقعات أو الغابات فإن الأمم تفضل أن تولد في المناطق الجبلية حيث تقضي الدولة مرحلة النشأة والتكوين ، وفي مرحلة الشباب تخرج من مركزها الجبلي لتغزو الأراضي السهلة المجاورة وتضمها لأملاتها .

وعامل الحماية مهم جداً في حياة الدول ، إذ يساعد على النهوض في الفترة الأولى التي تتجه فيها الدولة إلى تنظيم أمورها الداخلية ، وفي أمريكا الجنوبية

ولد كثير من الدول في جهات جبلية محمية مثل كولومبيا وإكوادور وقزويلا ، ومن هذه المناطق الجبلية امتد نفوذها إلى الأراضي السهلة المجاورة .

وقد ولدت مثلها إيران في منطقة محمية محاطة بالجبال من كل جانب ، وامتد نفوذها خارج النطاق الجبلي الذي ولدت فيه فخضعت لها الأراضي السهلة المجاورة لبحر قزوين شمالا والخليج العربي جنوباً .

وقد ولدت تركيا أيضاً في منطقة هضبة آسيا الصغرى ثم امتد نفوذها بعد ذلك إلى ما وراء السلاسل الجبلية ، فخضعت لها سواحل البحر الأسود وبحر إيجه والبحر المتوسط . ويجب أن نذكر هنا أن الجبال التي تستفيد منها الدولة في أول مرحلة من مراحل تكوينها قد تكون فيما بعد عائقاً لها يحول بينها وبين التوسع الخارجى أو يكون عقبة في سبيل ربط أجزاء الدولة الواحدة بعضها ببعض ، مثال ذلك جبال ترانسلفانيا ، فقد كانت في أول الأمر ذات فائدة كبيرة لأن الشعوب الرومانية اعتصمت بها عندما طغت على هذا الجزء من أوروبا موجات بشرية مختلفة ، وعندما اتجهت نحوها الغزوات الآتية من السهول المجاورة . أما الآن فإن امتداد جبال ترانسلفانيا وسط رومانيا يعد نقمة ، لأن هذه الجبال تحول دون اتصال الجهات الشرقية والجنوبية من رومانيا بالأجزاء الشمالية والغربية . ولولا أن رومانيا بذلت جهداً كبيراً في مد الخطوط الحديدية والبرية عبر تلك الجبال لصار ضرر جبال ترانسلفانيا لرومانيا أكثر من نفعها .

وتعد جبال البلقان شبيهة بجبال ترانسلفانيا لأنها تحول أيضاً دون اتصال شمال بلغاريا بجنوبها ، ولولا وادى نهر اسكرالدى يمتد عبر تلك الجبال ويسهل الاتصال بين شمال بلغاريا وجنوبها لكان امتداد هذه الجبال نقمة حقاً على بلغاريا .

ثانياً — العلاقة بين التضاريس وبين حدود الدول :

المعروف عن الحدود السياسية أنها من عمل الإنسان ، وأن الإنسان حاول أثناء تخطيطها الانتفاع بالتضاريس قدر المستطاع ، ففى الجهات المنخفضة التي يستوى فيها وجه الأرض استخدم الإنسان الأنهار والمستنقعات والبحيرات والغابات كحدود .

ونظراً لأن الحدود التي تمتد في الأراضي المنخفضة لا تعتمد على ظاهرة تضاريسية يمكن استخدامها في الدفاع ، فإن الإنسان يعتمد إلى تشييد الحصون على طول الحدود لتقوم مقام الحصون الطبيعية ، وقد كانت الحوائط أهم المنشآت التي اعتمد عليها الإنسان في الدفاع قديماً ، فبناها على طول الحدود لترد غارة المغيرين . ويعد حائط الصين العظيم أهمها ، وقد بناه الأباطرة القدماء على طول حدودهم لصد الرعاة المغول الذين يعيشون على أطراف الصين .

وقد فقد هذا الحائط أهميته في العصر الحديث من الناحية الدفاعية بسبب تقدم القنوب الحربية ، ولم تعد له إلا أهمية واحدة وهي جذب السياح للصين . ومن الحوائط الدفاعية الهامة حائط تراجان بين أراضي رومانيا وروسيا ، ويمتد من جبال ترانسلفانيا في الغرب حتى البحر الأسود في الشرق ، وقد ظل هذا الحائط قروناً طويلة يعين الحد الذي تنتهي عنده أملاك الدولة الرومانية في ذلك الجزء من العالم .

ولم تعد للحوائط الآن أهمية حربية ، لهذا عمدت بعض الدول إلى إقامة منشآت دفاعية من نوع آخر على طول حدودها التي تمتد في الأراضي السهلة ، وربما كانت تحصينات خط ماجينو أهمها ، وهي عبارة عن معسكرات فرنسية كبيرة تحت سطح الأرض على طول خطوط الحدود بين ألمانيا وفرنسا . ومزودة بكل وسائل الدفاع ، وقد أفلحت في صد الألمان عن فرنسا في الحرب العالمية الأخيرة مدة طويلة ، وهذا ما دعا الألمان إلى تفاديها باللف حولها من ناحية الشمال ودخول فرنسا من منطقة غير محصنة ، وهي منطقة الحدود بين فرنسا وبلجيكا . والدول التي تشغل مساحات واسعة من الأراضي السهلة تكون أكثر تعرضاً للهجوم من الدول الجبلية ، فبولندا مثلاً لم يكن لديها إلا حاجز طبيعي واحد تحتمي به ، وهو جبال الكربات في الجنوب ومستنقعات برييت في الشرق ، ولذلك كانت سياستها تهدف إلى الاحتفاظ بجيش كبير لتصد به الأعداء .

والنصف الشمالي من ألمانيا ، وهو الجزء الذي يشغل منطقة الأراضي السهلة معرض للغزو من الشرق ومن الغرب ، ولولا أن الشعب الألماني يلجأ للهجوم ويبعد ميدان القتال عن ألمانيا ، لتعرض ذلك الجزء من ألمانيا لهجوم شديد .

والأراضي الهولندية معرضة للغزو هي الأخرى ، لأنها مستوية السطح وليس بها حاجز يحميها ، لهذا تتقهقر الجيوش الهولندية دائماً أمام الغزاة حتى تصل إلى المنطقة المنخفضة عن سطح البحر ، وعندئذ يطلق الهولنديون مياه البحر ، ويغرقون بها الأراضي المنخفضة ، فيتراجع العدو ، وتتخلص البلاد من خطره .

أما في الأراضي الجبلية فقد وهبت الطبيعة السلاسل جميع المؤهلات التي تجعل منها حدوداً طبيعية من الدرجة الأولى ، فهي حواجز تقف في وجه المغيرين ، وتوفر على الدولة إقامة الحصون والمنشآت العسكرية ، وهي بحكم فقرها في الحياة النباتية التي يعتمد عليها الإنسان والحيوان تكون قليلة السكان ، وهي أصلح الجهات لمد الحدود بين الدول المزدهمة بالسكان ، وكان في وسع رجال السياسة أن يجعلوا الحدود التي تفصل الدول بعضها عن بعض تتمشى مع السلاسل الجبلية . ولكنهم أهملوا ذلك بدليل أن القليل جداً من الحدود السياسية هو الذي يمتد مع الحدود الجبلية .

ففي القارة الأوروبية مثلاً لا تتفق الحدود مع السلاسل الجبلية إلا في المناطق الآتية :

١ — في منطقة الألب : فهي حد فاصل بين إيطاليا والنمسا وبين إيطاليا وفرنسا وبين إيطاليا وسويسرا ، إلا في الجزء الأوسط حيث تنحرف الحدود السويسرية جنوباً حتى تكاد تصل إلى سهل البو .

٢ — في منطقة تشيكوسلوفاكيا : تمتد الحدود على طول الأطراف الغربية لسلاسل الكربات ، وتفصل تشيكوسلوفاكيا عن بولندا وتمتد على طول مجموعة السلاسل الجبلية التي تحدد هضبة بوهيميا ، وهي سلاسل السوديت وبوهيميا وأرزجبرج ، وهذه جميعاً تعد حداً فاصلاً بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا .

٣ — في منطقة البلقان : تتفق الحدود بين بلغاريا واليونان مع الحافة الجنوبية لهضبة رودوب ، كما تتفق الحدود بين ألبانيا وجزء كبير من يوغوسلافيا مع جبال الألب الدينارية .

٤ — في شبه جزيرة أيبيريا : تتفق الحدود بين أسبانيا وفرنسا مع جبال البرانس ، كما تتفق الحدود بين أسبانيا والبرتغال في أغلب أجزائها مع المرتفعات الوعرة التي تمتد في قلب الهضبة .

٥ - في منطقة اسكنديناوه : تتفق الحدود بين السويد والنرويج مع السلاسل الجبلية التي تمتد في هذه المنطقة ، ولكن خط الحدود لا يمتد على طول القمم العالية ، وإنما يتفق مع الأجزاء العالية التي يصعب اجتيازها .



التضاريس وفائدتها كحدود سياسية

وفي القارة الآسيوية نجد أن الحدود التي كانت تعين أملاك إمبراطورية الصين القديمة تمتد على طول السلاسل الجبلية التي تفصل الأراضي الصينية عن الأراضي الروسية ، أما الحدود التي تفصل الهند عن برما والتي تفصل برما عن سيام وعن بقية الهند الصينية والتي تفصل الهند الصينية عن الصين فتمتد جميعاً على طول الجبال الالتوائية التي تعتبر مكملة لمجموعة الالتواءات الحديثة في وسط آسيا .

وكذلك تتفق الحدود التي بين الأملاك البريطانية والأملاك الهولندية في جزيرة بورنيو مع الجبال التي تمتد في الجزيرة .

وفي أمريكا الشمالية لا توجد إلا منطقة واحدة تتفق فيها الحدود السياسية مع السلاسل الجبلية ، وهي المنطقة التي تفصل كندا عن السكا .

أما في أمريكا الجنوبية فتمتد الحدود بين شيلي وبين الأرجنتين على طول سلاسل الانديز ، وتعد هذه الحدود أطول حدود جبلية في العالم .

من هذه النظرة السريعة نرى أن الجبال على الرغم من فائدتها الحربية لم تتخذ كأساس لتخطيط الحدود بين الدول بعضها وبعض إلا في مناطق محدودة للغاية ، ويظهر أن الإنسان ، وهو العامل الأول الذي يهيمن على تخطيط الحدود يأتي إلا أن يفرض سلطانه على الطبيعة ، فيرسم الحدود السياسية حسب أهوائه ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحدود تتمشى مع ظواهر التضاريس أم لا تتمشى معها .

ثانياً: العناصر الاقتصادية

عندما يقدر الجغرافي قيمة أية دولة من الناحية السياسية ينبغي أن يعرف إن كانت هذه الدولة تستطيع كفاية نفسها بنفسها في كل ما تتطلب من ضروريات الحياة . والمعروف أن كل دولة لا تعنى في الاقتصاد إلا بأمورها الخاصة وما يتصل بها من مشاكل ، وهذه الأمور وتلك المشاكل تعد من الأمور الداخلية التي لا تؤثر في الحالة الدولية إلا في أحوال نادرة جداً ، لذلك فإن الجغرافي السياسي لا يهتم بتعرف قيمة دول العالم جميعاً من الناحية الاقتصادية ، وإنما يهتم بمعرفة قيمة الدول الكبرى فقط ، وهي الدول التي تسيطر على العالم بطريق مباشر أو غير مباشر ، ذلك لأن الكيان الاقتصادي للدول الكبرى يؤثر في الحالة الاقتصادية للدول الأخرى ، ويعد عاملاً من العوامل التي دفعت تلك الدول إلى الأمام ، ورفعتها إلى مصاف الدول الكبرى .

والدول الكبرى التي سنغنى بدراستها اقتصادياً هي :

١ — الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وقد بلغت جميعاً مرحلة النضج السياسي ، وهي الآن تكتفي باستغلال ما لديها من الموارد الاقتصادية ، ولا تحاول زيادة تلك الموارد .

٢ — ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وقد كانت حتى الحرب الأخيرة في دور الشباب ، وكانت ترى أن مواردها لا تكفيها ، وحاولت تحسين تلك الموارد ، ولكن السبل التي طرقها لتحقيق تلك الفكرة أدت إلى إشعال نار الحرب ، وأثرت في السلام العالمي .

٣ — جمهوريات اتحاد السوفييت ، وهي في دور الشباب أيضاً ، وكانت حتى قيام الحرب الأخيرة تصرف جهودها في تنظيم أمورها الداخلية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية .

وعندما ندرس الأحوال الاقتصادية لتلك الدول سنغني بدراسة ما لديها من القوى المحركة ، ومن المعادن ، والألياف النباتية ، والمطاط ، والأخشاب ، والمواد الغذائية والمصنوعات .

(١) القوى المحركة :

تعد القوى المحركة عنصراً أساسياً يعتمد عليه التقدم الاقتصادي للدول ، فالقوى المحركة هي التي تستخدم في إدارة المصانع الحديثة ، وتحريك وسائل النقل ، كما يعتمد عليها في التدفئة داخل المنازل والمصانع .

والدول التي تستمد من الخارج القوى المحركة اللازمة لها ، تحمل في جسمها عاملاً للضعف ، إذ قد يحال بين تلك الدول وبين القوى اللازمة لها في زمن الحرب ، فيقف دولاب العمل وتتعطل وسائل النقل فيها . نضرب لذلك مثلاً إيطاليا ، فهي تعتمد على الخارج فيما تحتاج إليه من الفحم والبتروول . وكان في وسع الدول التي كانت تمدّها بتلك المواد أن تقطع عنها ما يلزمها منها إبان حربها مع الحبشة ، فتحول بينها وبين متابعة الحرب مع الحبشة . ولو فكرت عصبة الأمم أن تكون العقوبة التي فرضتها على إيطاليا إبان حربها مع الحبشة هي حرمانها من مواد الوقود بدلاً من حرمانها من المواد الغذائية لكان ذلك أجدى ، لأن إيطاليا التي تغلبت على سد النقص في المواد الغذائية لم تكن تستطيع التغلب على سد النقص في القوى المحركة .

١ — الفحم :

أما عن الفحم فانا نجد أن أربعاً من الدول العظمى لديها ما يكفيها منه ، بل إنها تصدره بكميات كبيرة ، وهذه هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وروسيا . ونجد أن دولتين أخريين تستخرجانه بكميات وافرة ، ولكن ما تستخرجانه منه لا يكفي حاجة أهلها ، وهما اليابان وفرنسا . ونجد أن دولة واحدة لا تملك من الفحم شيئاً ، وهي إيطاليا .

ومناجم الفحم في فرنسا وألمانيا تقع على مقربة من الحدود ، وهذا يعرضها لهجوم الأعداء في زمن الحرب ، ولا يمكنها من أداء مهمتها في أثناء الحرب ، إلا إذا كانت وسائل الدفاع التي تملكها الدول المالكة للمناجم قوية جداً ، أو كانت الحدود قوية التحصين .

٢ — البترول :

أما البترول فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والروسيا لديهما كميات وافرة منه . أما بريطانيا فعلى الرغم من أنها تستمد قدراً كبيراً منه من بلاد الإمبراطورية فانها تضطر لشراء كميات كبيرة من البلاد الخارجية ، ويساعدها على ذلك أنها تتحكم في البترول الذي تنتجه العراق ، وإيران ، وأمريكا الجنوبية ، عن طريق رموس الأموال التي تستغلها في إنتاج البترول هناك ، وقد كان لها قبل الحرب الأخيرة رأس مال في رومانيا .

وليس لدى اليابان إلا كمية محدودة جداً من البترول ، وهي لهذا تعد بلاد الملايو بما فيها من بترول ضرورية لها .

وليس لدى فرنسا من البترول إلا كميات محدودة تستخرجها من الالزاس ، وكان لديها أيضاً ذلك الجزء اليسير من بترول العراق الذي يصل إلى سواحل البحر المتوسط عند طرابلس عن طريق أنابيب الموصل (حيث يستخرج) ولكن فرنسا ، وقد زال تفوذها في الوقت الحالى في سوريا ولبنان ، فقدت ذلك المورد .

ويبدو أن ألمانيا استطاعت أثناء الحرب الأخيرة أن تنتج مركبات البترول إنتاجاً صناعياً ، ولكن الكميات التي أنتجتها بهذه الطريقة كانت محدودة ، وليس لدى إيطاليا بترول إطلاقاً إلا الكميات القليلة التي كانت تخرجها لها ألبانيا .

والذي يلاحظ في آبار البترول بصفة عامة أنها أكثر تعرضاً للغارات الحربية من مناجم الفحم ، وأنها أسهل منها تعرضاً للتلف والخسارة .

٣ - الكهرباء :

أما الكهرباء فهي كقوى محرّكة ذات أهمية عظمى في البلاد التي حرمت من عناصر القوى المحركة الأخرى . ففي إيطاليا تجد أن الاهتمام بتوليد التيار الكهربائي من المساقط المائية التي تكثّر على منحدرات جبال الألب جاء نتيجة لفقر إيطاليا في الفحم والبترول . وتعد الولايات المتحدة أكبر دول العالم استغلالاً لقوى المياه ويرجع ذلك لكثرة المساقط المائية ، وإلى زيادة الطلب على القوى المحركة فيها .

ونظراً إلى أن محطات توليد الكهرباء مركزة بصفة عامة في مناطق محدودة فإنها كأبار البترول تسهل مهاجمتها من الجو ، ويمكن إلحاق أضرار بليغة بها .

من هذه النظرة السريعة لتوزيع القوى المحركة نستطيع أن ندرك أن الولايات المتحدة تتمتع بمركز ممتاز ، لأن لديها مقادير وافرة من الفحم ومن زيت البترول ومن الكهرباء .

وأن اتحاد السوفييت يتمتع بموارد كافية من القوى المحركة ، وفي استطاعته أن يزيدّها في المستقبل إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وأن بريطانيا تتوفر عندها الفحم بحيث يجعلها تعتمد عليه اعتماداً كاملاً في تقديمها الصناعي . ولديها مقادير وافرة من البترول تنتجها لها بورما ، وترنناد ، وبعض البلاد الخاضعة للنفوذ البريطاني مثل العراق وإيران .

وأن ألمانيا لا يعوزها إلا البترول ، وقد استنبطت طريقة لإنتاجه صناعياً .

وأن فرنسا تستورد كل ما تستهلكه من البترول من الخارج .

وأن موقف اليابان يشبه إلى حد كبير موقف فرنسا .

وأن إيطاليا أتعس هذه الدول جميعاً من حيث إنتاج القوى المحركة في داخل بلادها . وربما كان ذلك سبباً رئيسياً في عجزها عن متابعة الحرب الأخيرة في جانب ألمانيا .

• (ب) المعادن :

يعد الحديد أهم المعادن جميعاً لأنه مقوم رئيسي في الصناعات الحديثة ، والدولة التي لا تملك مقادير وافرة منه لا يمكن أن تعد ذات قيمة كبيرة . والدول الرئيسية في إنتاج الحديد هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا ، وهي لكثرة ما تنتجه من الحديد تصدر مقادير كبيرة منه للعالم الخارجي ، إما على شكل آلات مصنوعة (كالولايات المتحدة الأمريكية) . أو على صورة حديد خام (كفرنسا وروسيا) ، أما بريطانيا وألمانيا فلا يكفي ما تنتجانه من حديد لتغذية مصانعهما ، فتستوردان من الخارج مقادير كبيرة منه ، ثم تصدرانه على شكل مصنوعات حديدية ، وتنتج إيطاليا بعضاً مما تحتاج إليه من الحديد ولكنها تستورد منه كميات كبيرة .

أما اليابان فأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على ما يأتيها من الخارج .

وأهم ما يلاحظ في إنتاج الحديد أن بعض الدول الصغرى أصبح لها بفضل وجوده فيها أهمية كبيرة ، لأن مصانع الدول العظمى تستهلك كل ما تنتجه تلك الدول الصغيرة من خام الحديد . فالسويد ، وهي إحدى الدول الصغرى لها أهمية تجارية عظيمة لأنها تغذي كلا من بريطانيا وألمانيا بالحديد ، وهما من أشهر البلاد في صناعته ، لهذا تحرصان كل الحرص على بقاء العلاقات الودية قائمة بينهما وبين السويد لأن حديدها ضروري لهما .

وعلى هذا النحو صارت لوكسمبرج دولة هامة بفضل حديدها الذي تصدره إلى بلجيكا .

وصارت أسبانيا دولة هامة أيضاً بفضل حديدتها ، وهى على علاقة وثيقة مع بريطانيا ، لأن مصانعها فى حاجة ماسة إلى حديد أسبانيا .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على مركز الدول العظمى من ناحية إنتاجها للمعادن ومن ناحية حاجتها إلى تلك المعادن تتبين ما يأتى :

أولاً — أن الولايات المتحدة تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها فى المعادن الأساسية ، وهى الحديد والزنك والرصاص والنحاس والكبريت والفوسفات .

ثانياً — أن بريطانيا ، فيما عدا خام الحديد ، لا تنتج شيئاً يذكر من المعادن ، وحتى الحديد نفسه فهو لا يكفى مصانعها ، وأن نقصاً كهذا يعتبر ضعفاً فى دولة كبيرة مثلها ، ولكنها على كل حال تعوض هذا النقص بما تستورده من الخارج ، ويساعدها فى ذلك أسطولها التجارى وبحريتها التى تحافظ على الخطوط التجارية بين بريطانيا وبين مصادر الثروة ، حينما يهدد الأعداء تلك الموارد أو يهددون خطوط اتصالها مع بريطانيا .

وبعض بلاد الإمبراطورية غنية بالمعادن ، وتستورد بريطانيا منها حاجتها ، فهى تستورد النحاس من روديسيا الشمالية ، وتستورد الفضة والرصاص من كندا وأستراليا . والذهب من الترنسفال وكندا ، والزنك والنيكل والبلاطين من كندا ، والفوسفات من جزر المحيط الهادى .

وتعد الإمبراطورية البريطانية كمجموعة أغنى من الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج المعادن ، ولكن بينما تتركز مناجم الولايات المتحدة الأمريكية فى مناطق محدودة تنتشر مناجم الإمبراطورية البريطانية فى مساحات واسعة متفرقة ، وهذا يعرض معادن الإمبراطورية لخطر الهجوم عليها عندما تنقل عبر البحار من مناطق إنتاجها إلى حيث تستهلكها مصانع بريطانيا . وبناء على ذلك تزعزع الصناعة البريطانية فى الحرب لأن العدو يخنقها بتهديده المستمر لطرق الملاحة البحرية . أما فى أيام السلم فانها تكون مع بلاد الإمبراطورية وحدة صناعية قلبها فى بريطانيا .

ثالثاً — أن فرنسا تنتج فى داخلها من المعادن اللازمة لها أكثر مما تنتج بريطانيا فى داخلها ، ولكن مستعمراتها أقل إنتاجاً من المستعمرات البريطانية .

رابعاً — أن ألمانيا تنتج البوتاس بكميات كبيرة جداً تزيد عن حاجتها فتصدر الكثير منها ، أما في بقية المعادن فإن إنتاج ألمانيا في داخلها محدود جداً ، ولن يتحسن مركزها إذا ضمت لها مستعمراتها التي سلخت منها في الحرب الماضية ، لأنها هي الأخرى غير غنية في المعادن .

ويبدو أن عدم كفاية ألمانيا لسد مطالبها كانت عاملاً من العوامل التي جعلتها تحتفظ بقوة حربية كبيرة ، وذلك لكي ترهب العالم . وقد استطاعت بفضل هذه القوة أن تضم إليها منطقة السودان ، وأن تزيد إنتاجها في الفحم بما ضم إليها من مناجم تلك الجهات ، واستطاعت أن تضم النمسا وتشيكوسلوفاكيا ، والأخيرة غنية في ثروتها المعدنية .

خامساً — تبدو إيطاليا أحسن حظاً من ألمانيا لأنها تنتج البوكسيت والكبريت والزئبق بمقادير كبيرة وتصديرها للخارج ، وأنها تنتج الحديد والرصاص ، ولكن بمقادير تكاد تسد حاجة مصانعها .

سادساً — أن اليابان تكفي نفسها في الكبريت والميكا والتنجستن ، وأنها تنتج من الحديد والنحاس مقادير لا بأس بها ، وقد كانت تريد استغلال مناجم الفحم الواسعة في الصين لولا انهزامها في الحرب الأخيرة .

سابعاً — أن إنتاج روسيا من المعادن إنتاج ضخم ، إلا أن حاجتها منها آخذة في الازدياد ، ويبدو أن ما تملكه روسيا من خام الحديد قليل ، وأن ما تنتجه من النحاس والرصاص والزنك والكبريت والفوسفات لا يمكن زيادته في المستقبل زيادة تذكر ، ولكن الروس مصممون على النهوض بالصناعة في بلادهم وذلك على الرغم من المصاعب التي تعترض طريقهم .

(ج) المواد الأولية :

١ — المطاط :

يعتبر المطاط أهم المواد الأولية اللازمة للصناعة الحديثة ، وتعتبر آسيا أكبر موطن لإنتاجه ، وهو ينمو بوفرة في جنوبها وجنوبها الشرقي ، وما ينتج من

المطاط في بقية جهات العالم مثل البرازيل وليبيريا يعد قديراً ضئيلاً لا قيمة له ، وتشرف بريطانيا على نصف إنتاج المطاط في العالم لأنه ينمو في بلاد الإمبراطورية ، وهي تتحكم برؤوس الأموال التي تستغلها في الخارج في جزء من النصف الثاني ، ولا ينافس بريطانيا في ذلك الإنتاج إلا إندونيسيا « جزر الهند الشرقية » ، فهي وحدها تنتج ٣١ ٪ من الإنتاج العالمي .

وكانت فرنسا حتى وقت قريب من البلاد التي تكفي نفسها بنفسها من المطاط ، وكانت تحصل على حاجتها منه من الهند الصينية .

وتعد الولايات المتحدة أكثر بلاد العالم استهلاكاً للمطاط ولكنها مع ذلك لا تتحكم إلا في قليل من إنتاجه .

أما ألمانيا فقد استطاعت أن تحصل على المطاط بطريقة صناعية ، وينتظر أن تستغني به في المستقبل عن المطاط الطبيعي .

أما بقية الدول العظمى فهي قليلة الأهمية في هذه الناحية .

٢ — الأخشاب :

لا يوجد بين الدول العظمى دولة واحدة تستطيع منافسة روسيا في إنتاج الخشب أو فيما لديها منه ، وليس بين دول العالم من يفوقها في تصدير الخشب للعالم ، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرئيسية التي تنتج الخشب بكميات وافرة والتي تصدر منه مقادير كبيرة للعالم الخارجي ، ولكنها مع ذلك لا تبلغ مرتبة روسيا .

أما اليابان فلديها مساحات واسعة من الغابات ، ولكن الأخشاب التي تأخذها منها ليست من الأنواع اللينة التي تتطلبها الصناعة بكثرة ، فتستورد كميات كبيرة من تلك الأخشاب من الخارج .

أما بريطانيا وإيطاليا فان مواردهما محدودة ، وهما من أجل ذلك تعتمدان على الاستيراد الخارجي .

أما ألمانيا وفرنسا ، فهما على الرغم من اهتمامهما بزراعة الغابات لا تنتجان إلا القليل من الخشب ، وهما لذلك تعتمدان على الاستيراد من الخارج .

وتوجد مجموعة من البلاد الصغيرة تتمتع بأهمية كبيرة في إنتاج الخشب مثل السويد والنرويج وفنلنده ، وهذه جميعاً تصدر الخشب للبلاد الخارجية بمقادير لا بأس بها .

٣ — الألياف :

هناك أنواع عديدة من الألياف كالكتان والقنب والتيل والכות والقطن والصوف والحرير ، ومنها ما هو نباتي كالقطن ، ومنها ما هو حيواني كالصوف . وينتظر أن تكون لتلك الأنواع أهمية كبيرة في التجارة العالمية ، وربما كان القطن والحرير أهمها جميعاً .

أما القطن فله أهمية دولية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على إنتاجه وعلى تجارته ، وقد ظلت في الفترة التي تمتد بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٩ تنتج أكثر من نصف المحصول ، أما الآن فإن إنتاجها لا يزيد على ٣٩ ٪ منه .

وروسيا هي ثانية الدول العظمى التي تنتج القطن في داخل بلادها ، ولكنها لا تسد حاجة المصانع الروسية . أما الإمبراطورية البريطانية كوحدة سياسية فإن إنتاجها للقطن يعد في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا . أما بقية الدول العظمى فلا تنتج القطن .

وهناك من بين الدول الأخرى مجموعة اكتسبت أهمية خاصة بفضل قطنها ، ومنها الصين ومصر ، وقد حافظت مصر على سمعتها كمركز لإنتاج الأقطان ذات التيلة الطويلة . ومنها البرازيل ، وقد خطت خطوات سريعة في إنتاج القطن .

أما الحرير فإن أهمية إنتاجه من الناحية السياسية تنحصر في أن اليابان تنتج وحدها ما يقرب من $\frac{3}{4}$ الإنتاج العالمي ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكبر مستهلك للحرير تشتري كل حاجتها من اليابان . ولو أن الولايات المتحدة

نفذت الاقتراح الذى قدم لها عند قيام اليابان بحركتها العدائية ضد الصين قيل قيام الحرب الأوروبية الثانية وقاطعت الحرير اليابانى ، لأضر ذلك كثيراً بالاقتصاد اليابانى وأثر على مقدرة اليابان على متابعة الحرب .

والواقع أن اعتماد اليابان فى اقتصادها على تصدير الحرير يعد من أكبر نقط الضعف فى مركزها السياسى والاقتصادى .

وتعد إيطاليا الدولة الأوروبية الوحيدة التى تنتج الحرير بكمية وافرة ، فاصبح بالنسبة لها سلعة للتصدير ، ولكن الحرير الطبيعى بدأ يفقد قيمته ، وأخذ الحرير الصناعى يحل محله بالتدريج .

وتعد اليابان بوجه عام أكثر بلاد العالم إنتاجاً للحرير الصناعى ، وهى تصدره بكميات كبيرة ، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثانية بعد اليابان ، ولكنها تستهلك ما تنتجه داخل أراضيها .

أما عن الصوف فنلاحظ أنه يستخدم فى أوروبا أكثر مما يستعمل فى الولايات المتحدة ، وهو من هذه الناحية على نقيض الحرير الذى يستخدم فى أمريكا أكثر مما يستخدم فى أوروبا .

وإنتاج الدول العظمى من الصوف إنتاج قليل للغاية ، ولا يستثنى من ذلك إلا بريطانيا ، فانها نظراً لما تنتجه بلاد الإمبراطورية ، وبصفة خاصة أستراليا ونيوزيلند واتحاد جنوب أفريقية ، تعد من أشهر بلاد العالم إنتاجاً للصوف وصناعة للمنسوجات الصوفية .

وإذا ألقينا نظرة عامة على الدول العظمى من حيث إنتاجها للمواد الأولية بما فى ذلك المطاط والأخشاب والقطن والحرير نكتين ما يأتى :

أولاً — أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها كثير من القطن والأخشاب وقليل من الصوف والمطاط .

ثانياً — أن بريطانيا لا تنتج من الصوف إلا مقادير محدودة ، ولكن بلاد الإمبراطورية تزيد فى ذلك الإنتاج كثيراً ، ثم إن الإمبراطورية تنتج كميات

كبيرة من القطن والمطاط ، وأن في كندا ونيوفوندلاند مساحات واسعة من الغابات التي تنتج الأخشاب .

ثالثاً — أن فرنسا لا تنتج القطن ، ولكنها تنتج الأخشاب والصوف ، وإنما بمقادير محدودة للغاية .

رابعاً — أن ألمانيا وإيطاليا واليابان تعوزها تلك المواد جميعاً ، فهي لا تنتج المطاط ولا القطن ولا الصوف ، وتتطلع اليابان إلى الصين لتحصل منها على القطن ، وإلى الملايو لتحصل منها على المطاط ، وتتطلع إيطاليا إلى مستعمراتها (السابقة) في شرق أفريقية لتحصل منها على كثير مما تحتاجه من تلك المواد . أما ألمانيا فقد اتجهت إلى الصناعة الكيميائية لتستعين بها على خلق مواد صناعية تغنيها عن تلك المواد جميعاً .

خامساً — أن روسيا تكاد تكفي نفسها بنفسها من القطن وأن لديها فائضاً من الأخشاب ، وأنها تستطيع زيادة إنتاجها من الصوف . أما المطاط فانه لا ينتج في أراضيها .

(د) المواد الغذائية :

وهي أهم العناصر الاقتصادية جميعاً ، وقد صارت لها قيمة سياسية عظيمة بعد ظهور حركة الانقلاب الصناعي ، وتحول كثير من جهات العالم من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي ، وحاجة هذه الجهات إلى المواد الغذائية الضرورية للأيدى العاملة التي تستخدم بها .

وقد كان عجز كثير من الدول عن توفير المواد الغذائية الضرورية للشعوب والجماعات التي تعيش داخل أراضيها سبباً في إثارة القلاقل والاضطرابات الكثيرة التي عرفها التاريخ في عصوره المختلفة ، وبصفة خاصة في البلاد الآسيوية كالهند والصين وتركستان ، كما كانت سبباً في خروج الجموع البشرية من قلب القارة الآسيوية على شكل موجات متدفقة ، واتجاهها شرقاً نحو بلاد الصين وغرباً نحو أوروبا لكي تجد حاجتها من الغذاء .

وتقسم المواد الغذائية الرئيسية التي يتألف منها طعام الإنسان إلى المجموعات التالية :

- ١ — مجموعة الحبوب وتشمل القمح والذرة والشعير والأرز .
- ٢ — مجموعة النباتات الزيتية كالزيتون وفول الصويا والسمسم .
- ٣ — مجموعة الفواكه ، وتشمل الموالح والموز والتفاح والكمثرى .
- ٤ — مجموعة الألبان .
- ٥ — مجموعة اللحوم ، وتشمل الحيوانات والطيور والأسماك .
- ٦ — مجموعة المواد السكرية كالقصب والبنجر .
- ٧ — مجموعة المواد الكمالية كالتوابل والبن والشاي .

وتنقسم الدول من حيث إنتاجها لتلك المواد إلى الفئات التالية :

- ١ — دول تكفي نفسها بنفسها ، وليس لهذه أى نصيب يذكر في التجارة الدولية
- ٢ — دول يفيض فيها الإنتاج عن حاجة سكانها .
- ٣ — دول يعجز إنتاجها عن أن يفي بحاجة السكان فيها .

وهذه وتلك هي التي تتحكم في التجارة الدولية في المواد الغذائية ، وهي التي تتأثر دون غيرها إذا اضطرب السلام العالمي وتعرضت دول العالم لخطر الحروب أو لما يعرف بالحصار الاقتصادي .

وقد يكون من العسير أن نحصر في شيء من الدقة جميع الدول التي تنتمي إلى كل من هذه الفئات الثلاث ، وذلك لأن الإنتاج يختلف من عام إلى عام ومن مكان إلى آخر ، واختلافه على هذا النحو قد ينقل الدولة في عام ما من جانب الدول المصدرة إلى جانب الدول المستوردة ، ثم يعود في العام التالي وينقلها إلى الجانب الذي كانت فيه من قبل .

ومن أجل هذا سنكتفي بالإشارة إلى الدول التي يفيض إنتاجها فعلا عن حاجة سكانها ، وهذه هي الدول الحديثة التي لم تزدحم بعد بالسكان والتي يعتمد

الإنتاج الزراعى فيها على الآلات الميكانيكية ، ومن أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلند وسيريا . كما نكتفى بالإشارة إلى الدول التى يعجز إنتاجها فعلا عن سد مطالب السكان مما يضطرها للاستيراد من الخارج ، وهذه هى الدول التى هجر فريق كبير من سكانها حرفة الزراعة واشتغلوا فى المناجم أو المؤسسات الصناعية والتجارية ، ومن أمثلتها بريطانيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا .

أما عن مركز الدول العظمى من إنتاج المواد الغذائية فيمكن إجماله فيما يلى :

أولا - تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان من الدول التى تكفى نفسها بنفسها من المواد الغذائية ، وقد يتوفر لديها ما يزيد عن حاجتها منها فتصدره للخارج وتساهم بذلك فى التجارة الدولية .

ثانياً - تعد فرنسا وإيطاليا وألمانيا من الدول التى تعجز عن أن تكفى حاجة سكانها من المواد الغذائية ، وتعمل فرنسا على تعويض هذا النقص بما تستورده من شمال أفريقيا . أما إيطاليا وألمانيا فتعتمدان على الاستيراد من الخارج .

ثالثاً - تعد بريطانيا من أكثر بلاد العالم اعتماداً على الخارج فيما تستهلكه من مواد غذائية وتمدها بلاد الإمبراطورية المختلفة بحاجتها من هذه المواد .

(هـ) الصناعة :

هى أهم ظاهرة تتميز بها حضارة العصر الحديث ، والمناطق التى تشتهر بالصناعة الآن تقع فى نصف الكرة الشمالى ، حيث يزداد الطلب على الآلات المصنوعة ، أما الجهات التى أستغلت حديثاً فى الجنوب فتعد مكمله لزميلتها فى الشمال لأنها تمدّها بالمواد الأولية اللازمة للصناعة .

وأهم المناطق الصناعية المنطقة الوسطى من شرق الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بلاد غرب أوروبا ووسطها ، ثم الجزر اليابانية . وهناك عدا ذلك : ابطق أخرى أصغر من السابقة ، ولكنها ذات أهمية كبرى فى الإنتاج الصناعى ، وتقع ثلاث منها فى روسيا واثنان فى الهند وواحدة فى الصين .

وما دمنّا قد درسنا مركز الدول العظمى من حيث توفر العناصر الأساسية اللازمة للصناعة ، فسنشير لموقع المناطق الصناعية في كل دولة وعلاقة ذلك الموقع بالظروف الحربية التي تؤثر في السلام العالمى .

أما عن المناطق الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي في مركز آمن نسبياً لأنها تقع في مراكز نائية عن الأعداء ، ثم إنها لا تتركز جميعاً في المنطقة الساحلية ، وبذا لا تصل إليها الأيدي بسهولة .

أما عن اليابان فإنها بعد أن خرجت من الصين أصبحت مناطقها الصناعية معرضة من كل جانب وليس في مقدورها أن تحتفظ بصناعاتها قائمة إلا إذا احتفظت بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق ومع الاتحاد السوفيتي والصين في الغرب .

أما روسيا فمطمئنة لموقع المناطق الصناعية فيها خصوصاً بعد نقلها إلى ما وراء جبال أورال ، لأنها أصبحت في مراكز أبعد من أن يهددها أى غزو أجنبي .

أما عن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فإن مناطقها جميعاً يمكن تهديدها بقاذفات القنابل ، ونظراً لأن الخطر الذى تتعرض له كل من إنجلترا وفرنسا يأتى في الغالب من جانب ألمانيا ، فإنه لا يخشى الآن من مهاجمة ألمانيا ، لأن الحلفاء يسيطرون على إنتاجها سيطرة تامة . أما إذا كانت روسيا هي الدولة المعادية فإن الخطر يكون عظيماً خصوصاً بعدما تقدم الطيران الحربى هذا التقدم الهائل الذى يتردد صدهاء في كل يوم .

هذه النظرة العامة للأحوال الاقتصادية للدول تؤكد أن الولايات المتحدة تحتل مركزاً ممتازاً على الرغم من أنها محتاجة لبعض المعادن ، ومن أن المطاط والحديد غير متوفرين لديها ، وقد احتلت الولايات المتحدة مركزها هذا بفضل الوفرة التي تنتج بها القطن والمعادن والمواد الغذائية ، وهي تعد أقوى دول العالم جميعاً من الناحية الاقتصادية .

أما بريطانيا فتعتمد اعتماداً كبيراً على بلاد الإمبراطورية ، وهي معها تحتل مركزاً عالياً بين الأمم ، ولكنها بدونها تصبح دولة قليلة الإنتاج إلا في الفحم ،

وهى بسبب انفصالها عن القارة بالنطاق المائى الذى يمتد حولها وبسبب قربها من القارة بحيث ترى نفسها عرضة للهجوم تضطر للاحتفاظ ببحرية قوية لكى تحميها وتحمى تجارتها فى السلم وفى الحرب ، والواقع أن القوة البحرية من ألزم الضروريات بالنسبة لها ، لأنها لو قطعت عنها طرق المواصلات فان مصانعها تتوقف فوراً ويموت شعبها جوعاً .

أما فرنسا فهى بضم شمال أفريقية إليها تعد دولة غنية بعض الشيء ، ولكن مركزها الاقتصادى لا يؤهلها إلا لتكون دولة من الدرجة الثانية ، فهى بالرغم من أهميتها السياسية ليست فى مرتبة الدول الأولى .

أما إيطاليا فستبقى دائماً دولة فى المرتبة الثانية من الناحية الاقتصادية ولا يرجى لها أى تقدم كبير فى الميدان الاقتصادى .

أما ألمانيا فعلى الرغم من فقرها فى البترول والمطاط والمعادن والمواد الغذائية فانها بذلت جهوداً عظيمة لكى تصل إلى مرتبة الدول العظمى فى الإنتاج ، وكادت تبلغ تلك المرتبة لولا قيام الحرب الأوروبية الأخيرة التى قضت على المشاريع الاقتصادية الألمانية ، ولكنها بدأت من جديد تستعيد تلك المكانة ، وهى الآن من أكثر جهات العالم انتعاشاً .

أما اليابان فهى فقيرة فى القطن والمطاط والمعادن ، وكانت سياستها ترمى إلى الانتفاع بانتاج الصين ومنشوكو ، فاتجهت إليها وأخضعتها لنفوذها السياسى والحربى ، ولكن انهزامها فى الحرب الأوروبية الأخيرة حرّمها من الانتفاع بتلك الجهات ، وستظل أحوالها الاقتصادية كما كانت .

أما روسيا فهى أسعد حالا من غيرها لتوفر المواد الأولية لديها ، لكن ينقصها المطاط وبعض المعادن اللازمة للصناعة ، وإن كان ذلك النقص لا يؤثر تأثيراً محسوساً فى الإنتاج الصناعى . أما المواد الغذائية فى روسيا فمتوفرة أيضاً ولا ينتظر فى المستقبل أن يقف الإنتاج الغذائى عائقاً اقتصادياً أمام روسيا ، وقد تعوز روسيا بعض المواد الأولية اللازمة للمناعة ، لأن التقدم السريع الذى تسير به الصناعة الروسية سيستنفد كل ما تنتجه روسيا وستضطر إلى الاستيراد من الخارج لتسد حاجة مصانعها .

(و) رؤوس الأموال المستغلة في البلاد الأجنبية :

هناك اعتقاد شائع بأن الاضطرابات السياسية في جهات العالم تحدث نتيجة لتشعب المصالح المالية الخاصة بالدول الأجنبية وتصادم هذه المصالح في جهات العالم المختلفة ، وهو وإن كان اعتقاداً مبالغاً فيه إلا أن له ظلاً من الحقيقة ، فكثيراً ما استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية كوسيلة لبسط النفوذ السياسي لبعض الدول على جهات شتى من العالم ، وتحويلها تلك الجهات إلى مستعمرات استغلالية تخدم الاقتصاد الخاص بالبلاد صاحبة رأس المال .

والدول الصغيرة تفقد كثيراً من مركزها السياسي عندما تعتمد في كيانها الاقتصادي على رؤوس الأموال الأجنبية ، ومآلها في النهاية هو الخضوع للدول التي تستغل أموالها فيها ، ومن أمثلة ذلك بلاد تونس ، فهذه لم تخضع للنفوذ الفرنسي في سنة ١٨٨٠ إلا بعد أن عمدت فرنسا إلى استغلال رؤوس الأموال فيها ، ولم يكن إخضاعها لفرنسا في ذلك الوقت مهمة صعبة ، لأن نفوذ فرنسا كان قد تسرب إليها مع رؤوس الأموال ، حتى إذا جاءت سنة ١٨٨٠ كانت الأمور في تونس ممهدة تماماً لدخول فرنسا .

وعندما تتصادم المصالح الاقتصادية للدول الأجنبية في جهة ما ينتهي الأمر بخضوعها للدولة الأقوى ، أو الدولة ذات النفوذ الأعظم ، نذكر على سبيل المثال أن المصالح الفرنسية والألمانية عندما تصادمت في المغرب (مراكش) في سنة ١٩١١ خضعت المغرب للنفوذ الفرنسي لأنه كان النفوذ الأقوى فيها .

وأكثر المستعمرات التي تملكها الدول الأجنبية الآن خضعت لها عن طريق رؤوس الأموال التي جيء بها إلى تلك الجهات ، فجزر الهند الشرقية «أندونيسيا» لم تخضع لهولندا إلا بعد أن سيطرت رؤوس الأموال التي استغلتها شركة الهند الشرقية الهولندية فيها زهاء قرنين .

وبلاد الهند لم تخضع لبريطانيا إلا بعد أن استغلت فيها شركة الهند التجارية أموالاً بريطانية . وشمال بورنيو لم يخضع لبريطانيا إلا بعد أن سيطرت عليه شركة شمال بورنيو التجارية مدة من الزمن .

والجزء الشمالى من روديسيا لم يخضع لبريطانيا فى سنة ١٩٢٤ إلا بعد أن مهدت له شركة جنوب أفريقية التجارية .

أهم الدول التى تستغل أموالها فى الخارج :

تعد بريطانيا والولايات المتحدة أكبر دول العالم استغلالاً لرؤوس الأموال فى البلاد الخارجية ، فيقدر ما يستغلانه بحوالى ٧٠ ٪ من رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى العالم كله ، أما الثلاثون فى المائة الأخرى فتستغلها فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا واليابان والسويد مجتمعة .

والبلاد التى يكثر استغلال رؤوس الأموال الأجنبية فيها هى بلاد الإمبراطورية البريطانية ودول أمريكا اللاتينية وبلاد الشرق الأقصى والأوسط وكثير من دول أوروبا .

وفىما يتعلق بتوزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى بلاد العالم الخارجى ، نجد أن الولايات المتحدة تركز أموالها فى البلاد الأمريكية ثم فى بعض البلاد الأوروبية . أما ما تستغله فى بلاد الشرق الأقصى والصين فقليل جداً ، ولا تكاد تستغل شيئاً مطلقاً فى أفريقية ، ويقدر ما تستغله فى كندا بنحو ربع رؤوس الأموال التى تستغلها فى الخارج ، ولم يحدث فى يوم ما أن ثارت مشاكل سياسية نتيجة لاستغلال تلك الأموال هناك . أما ما تستغله فى أمريكا اللاتينية من رؤوس الأموال فقد خلق نوعاً من الشعور بأن العلاقات السياسية بين الولايات الأمريكية والجمهوريات اللاتينية علاقات تملها المصالح المالية ، وقيام شعور من هذا النوع فى الوقت الحالى ينبىء بحدوث قلق فى المستقبل ويؤدى إلى منازعات سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الجمهوريات المختلفة فى أمريكا اللاتينية ، وعلى الرغم من أن اتحاد جمهوريات أمريكا اللاتينية يعد سلاحاً قوياً تستطيع أية جمهورية من تلك الجمهوريات أن تشهره ضد كل تدخل سياسى تريد الولايات المتحدة أن تفرضه عليها ، فإن نزاعاً ما سيقوم حتماً بين تلك الدول وبين الولايات المتحدة بسبب هذه الأموال الأجنبية المستغلة فيها .

وهناك ظاهرة جديدة بدت أخيراً في استغلال الولايات المتحدة لأموالها في العالم الخارجى ، وهذه تتمثل في مشروع مارشال الذى يقوم على تقديم مساعدات مالية لدول غرب أوروبا ، ومشروع النقطة الرابعة الذى يتمثل في تقديم مساعدات مالية للبلاد التى تشعر بالحاجة إلى تنمية مواردها الاقتصادية ورفع مستوى الحياة بها وهى مشروعات تبدو فى ظاهرها أنها مساعدة مالية ولكنها فى الواقع استغلال لأموال الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الخارجى لى تخضع به الاقتصاد فى تلك البلاد لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوثق الصلة الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة .

أما بريطانيا ، فنجد أن توزيع أموالها فى الخارج يختلف عن توزيع الأموال الأمريكية ، فأموالها جميعاً مركزة فى بلاد الإمبراطورية ، وهى فى البلاد الأوروبية أقل كثيراً من أموال الدول الأخرى ، وعلى الرغم من أن توزيعها فى الوقت الحالى لم يؤثر على السياسة العالمية . فما لا شك فيه أنه سيكون عاملاً رئيسياً من العوامل التى ستؤدى إلى اضطرابات دائمة فى بلاد الإمبراطورية البريطانية بعد أن تيقظ الوعى القومى فى كثير من جهاتها ، وسيكون الاستغلال الاقتصادى فى كل ركن من أركان الإمبراطورية ، والشرارة الأولى التى تؤذيه بانطلاق حركات التحرير فى مختلف بلاد الإمبراطورية وتأميم المؤسسات الاقتصادية التى تعمل بها .

أما فرنسا وهولندا وبلجيكا فتستغل أموالها فى البلاد التى تخضع لنفوذها السياسى ولكن ذلك سيؤدى حتماً إلى قيام احتكاك بينها وبين تلك البلاد يؤدى فى النهاية إلى تحرير تلك البلاد ورفع السيطرة الأجنبية عنها .

ونجد أن سويسرا تستغل بعض ما لديها من أموال فى البلاد الأوروبية ولكنه لقلته لا يخشى منه على السلم العالمى .

أما اليابان ، فقد استغلت بعض أموالها فى الصين ، وكانت بهذا الاستغلال عرضة للاحتكاك الدائم مع بريطانيا صاحبة القدر الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة هناك ، وكان انضمام اليابان للمحور ضد بريطانيا متأثراً لحد كبير بالعامل الاقتصادى وباحتكاك المصالح اليابانية والبريطانية فى تلك البلاد .

(ز) التجارة :

يهمنا في دراسة الجغرافية السياسية أن نعرف إذا كانت التجارة تستطيع أن تؤثر على الحالة السياسية للدولة ، أو على العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض والواقع أن التجارة تؤثر في الحالة السياسية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بغيرها على حد سواء ، ودليلنا على ذلك أن العلاقات بين إيرلند وبريطانيا علاقات تعتمد أكثر ما تعتمد على التبادل التجاري بين الاثنتين ، ولما كانت كل الصادرات من إيرلند تذهب إلى بريطانيا لاستهلاكها ، فإن بريطانيا تستطيع بناء على ذلك أن تملئ على رجال السياسة في إيرلند كل ما تريده دون أن يجد هؤلاء الساسة بدأ من الإذعان لمشيئتها حفظاً لاقتصادياتهم من أن تضطرب ولتجارتهم من أن تبور .

وإذن فالعلاقة بين الدولتين تتأثر بسبب العامل التجاري وتتأثر بذلك سياسة إيرلند نفسها .

والدول من الناحية التجارية تنقسم إلى قسمين :

قسم يستغنى بقدر الإمكان عن الاتجار مع الخارج ، وهذا يكفي نفسه بنفسه .
وقسم يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة التي تأتيه من الخارج ، وهذا يقل الإنتاج في داخله بحيث لا يكفي مطالب سكانه .

أما النوع الأول وهو الذي لا يتاجر كثيراً مع العالم الخارجي ، فهو النوع الذي يكفي نفسه بنفسه من الضروريات مثل فرنسا ، أو النوع الذي يحاول الاستغناء عن الخارج لينمي موارده الداخلية ويشجع إنتاجه المحلي ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، وأهمها البلاد التي أحست بكيانها السياسي وانتابها الشعور الوطني ، والحياة في أغلب هذه الدول في مستوى منخفض ، ولا يصحح أن تؤخذ صفة الاكتفاء الذاتي دليلاً على قوة الدولة أو ضعفها ، ولكنها دليل على أن الدولة تستطيع الحياة إذا انقطعت صلتها بالخارج ، وهذا يدل على استمرار حيويتها دائماً .

أما النوع الثاني ، وهو الدول التي تعظم تجارتها مع الخارج فنجد أنها قد تكون من النوع الذي يفيض إنتاجه على حاجة أهله ، فيضطر إلى توزيع هذا

الفائض في الخارج ، ويكون ذلك مصدر ثروة له ، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا .

وقد تكون من الدول التي تعتمد على غيرها في مواردها الأولية والصناعية مثل بريطانيا واليابان ، ويعتبر اعتماد الدولة على غيرها في كل ما يلزمها علامة من علامات الضعف في تكوينها الاقتصادي ، خصوصاً إذا لم يكن لديها إنتاج يعادل ما تطلبه من الخارج ، وإذا لم يكن لدى الدولة إنتاج داخلي يعادل ما تستورده من الخارج ، فإن ذلك يهددها تهديداً مباشراً في زمن الحرب . وكلنا يعلم سياسة كل من هتلر ونابليون في حربه مع بريطانيا ، وهي سياسة كانت تهدف إلى خنق بريطانيا اقتصادياً ، ومحاولة حرمانها من الضروريات التي تأتيها من الخارج ، ولو أفلح أحدهما في سياسته لامت بريطانيا ، ولكن بريطانيا فطنت للخطر المحدق بها ، فاحتفظت ببحرية قوية لمراقبة السواحل ، والحراسة الشرايين التي تربط بريطانيا ببقية بلاد الإمبراطورية ، وتغذى بريطانيا بالحياة المادية وبهذه الوسيلة وحدها استطاعت بريطانيا أن تنقذ نفسها .

ثالثاً : العناصر البشرية

لا تقل العناصر البشرية في أهميتها عن العناصر الطبيعية أو العناصر الاقتصادية بل ربما كانت أهم العناصر جميعاً ، لأن أغلب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعانيها دول العالم الآن ترجع في أساسها إلى عوامل بشرية .

والعناصر البشرية التي تؤثر في تقدير القيمة السياسية للدولة تشمل على ما يأتي :

١ - الشعوب التي تدخل في بناء الأمة .

٢ - التكوين الجنسي لتلك الشعوب .

٣ - اللغة التي يتخاطبون بها .

٤ - الدين الذي يعتنقونه .

الشعوب التي تدخل في بناء الأمة :

يعد بناء الأمة عاملاً مهماً لتقدير أهمية الدولة سياسياً ، فإذا كانت الأمة مؤلفة من شعب واحد كانت أقرب للاندماج والانسجام من التي تتألف من عدد من الشعوب . وتعد اللغة والدين والتقاليد عوامل أساسية في التمييز بين الشعوب بعضها وبعض ، فشعوب الجزيرة العربية تتكلم العربية وتدين بالإسلام وترتبط بوطنها بروابط تاريخية ، لهذا كانت الصلة قوية بينها . والشعب الفرنسي يتكلم الفرنسية ويدين بالمسيحية وله من تقاليده وعاداته ما يؤلف بينه ويكون منه وحدة بشرية . وقد تكون التقاليد أقوى من اللغة والدين في تقوية الصلة بين الشعوب . فالشعب السويسري مثلاً يتكلم لغات ثلاث هي : « الألمانية — الفرنسية — الإيطالية » ثم إنه يدين بمذاهب تختلف من جهة إلى أخرى ، ومع ذلك فقد ألقت التقاليد التاريخية بين عناصره وجعلته يتجه نحو سياسة موحدة ، وهذه الوحدة لم تولد فيه ، ولكنه هو الذي عمل على خلقها بعد أن شقى سنين كثيرة . وقد تعرضت سويسرا كثيراً لضغط الحوادث التاريخية ، ولكنها صمدت أمامها ، وقد أكسبها ذلك مناعة ، وجعل وحدتها قوية ، وليس أدل على ذلك من أنه في أثناء الحرب الماضية كان ألمان سويسرا يعطفون على الألمان وفرنسيوها يعطفون على الفرنسيين ، وإيطاليوها يعطفون على الإيطاليين ، ومع ذلك فإن الوحدة السويسرية لم تتفكك لأن المصالح المشتركة والتقاليد التاريخية القديمة التي تربط العناصر السويسرية بعضها ببعض كانت أقوى من النزعة الجنسية أو اللغوية أو الدينية .

والأمة والشعب شيان مختلفان :

فالشعب هو المجموعة البشرية التي تتألف مع بعضها ، لأن أفرادها يتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد ويشعرون شعوراً مشتركاً .

أما الأمة فتتألف من المجموعات البشرية التي تعيش داخل الحدود السياسية للدولة .
نضرب لذلك مثلاً أن الأمة الألمانية تعيش داخل الحدود السياسية لألمانيا ، أما الشعب الألماني فإنه يعيش داخل حدود ألمانيا كما يعيش خارجها في النمسا

وتشيكوسلوفاكيا وجهات أخرى عديدة في شرق أوروبا ، فالشعب الألماني أوسع من الأمة الألمانية ، وليس من شك في أن الساسة إذا أفلحوا في جعل الحدود السياسية بين الأمم تتفق مع حدود الشعوب ، فإن خريطة العالم تكون مثالية ، ولكن كيف يتم ذلك وليس للشعوب حدود ثابتة تقف عندها . وقد كان من مبادئ ولسن الأمريكي في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى أن تترك الحرية للشعوب المختلفة لكي تقرر مصيرها بنفسها ، وبذا تكون الحدود السياسية متفقة مع الحدود التي تفصل الشعوب بعضها عن بعض ، ولكن ذلك لم يتحقق .

وبناء الشعوب التي تتألف منها الأمم أمر ينبغي الاهتمام به والعناية بتحديد ما بين هذه الشعوب من انسجام أو تنافر ، لأن ذلك يؤثر في كيان الأمة ، وقد يؤثر في علاقات الدول بعضها مع بعض ، لهذا ينبغي أن نوجه اهتماماً إلى الأمور الآتية :

أولاً — معرفة الشعب الرئيسي الذي تتكون منه الأمة ومعرفة الشعوب الأخرى التي تعيش معه داخل الحدود السياسية للدولة .

ثانياً — تحديد مركز الأقليات في الأمة بحيث نفرق بين الأقليات التي تعد نفسها جزءاً من الأمة ، وبذا تعمل على الاندماج في الشعب الرئيسي لصالح المجموعة ، وبين الأقليات المتنافرة التي لا تريد الالتئام مع بقية أفراد الأمة ، وبذا تبقى كوحدة مستقلة في داخل الدولة ، أو شوكة في جسمها يؤدي إلى تفكك الأمة وانحلال الدولة في أي وقت من الأوقات .

الشعوب الأساسية في بناء الأمم :

الشعب الأساسي في بناء الأمة هو الشعب القوي الذي تبنى الأمة حولها ويشق اسم الأمة في العادة من اسمه ، فالشعب الفرنسي والإيطالي والألماني هو النواة التي قامت حولها كل من الأمة الإيطالية أو الفرنسية أو الألمانية ، والشعوب الأساسية التي بنيت دول العالم حولها إما بسيطة أو مركبة وأغلبها ينتمي إلى النوع البسيط .

وأهم ما يلاحظ في تلك الشعوب أنها خليط من شعوب مختلفة ، ولكن عملية الاختلاط بينها حدثت منذ وقت بعيد جداً ، مما ساعد على اندماج العناصر التي تتألف منها بعضها مع بعض . ويمكننا أن نعد الشعب الفرنسي شعباً بسيطاً مع أنه يتألف من عناصر من الكلت والغال والنورد والبحر المتوسط ، ولكن الزمن الطويل الذي انقضى منذ احتكت تلك العناصر بعضها ببعض واختلطت ألف بينها وخلق منها شعباً واحداً متازجاً .

ولا يوجد شعب من الشعوب الرئيسية التي تبنى حولها دول العالم إلا وتجري في عروقه دماء مختلطة ، ذلك لأن النقاء الجنسي في الشعوب غير موجود على الإطلاق .

والشعوب المركبة تتألف من أكثر من مجموعة واحدة ، ويمكن التمييز بين تلك المجموعات لأنها لم تبلغ بعد درجة الاندماج والتألف .

ولا شك في أن الأمة التي تتألف من شعب مركب أضعف من التي تتألف من شعب بسيط ، ولكن الزمن كفيل دائماً بأن يخفض من حدة التباين الذي يوجد بين الوحدات المتباينة التي يتألف منها الشعب المركب ، إذ بمضي الوقت تقترب هذه الوحدات بعضها من بعض وتأخذ في الاندماج والتكتل .

وبين الجداول الآتي الشعوب الرئيسية التي تدخل في بناء الدول المختلفة والشعوب الثانوية التي تشترك معها في بنائها .

تعليق على البيان الوارد في الجدول :

يستطيع الباحث أن يتبين من هذا البيان أن دولاً عديدة تتألف من أكثر من شعب واحد ، ومن أمثلتها سويسرا ، وكندا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا .

١ — أما سويسرا فتتألف من ثلاثة شعوب : ألمان وإيطاليون وفرنسيون ، وقد اتحدت هذه الشعوب بعضها مع بعض اتحاداً تاماً نتيجة للظروف الخاصة التي تحيط بها .

الأقليات المناوئة	الأقليات المناصرة	الشعوب الرئيسية التي تتألف منها الأمة	الدولة
—	بعض الكنديين والفرنسيين	خليط من سلالات بيضاء	الولايات المتحدة الأمريكية.....
—	هنود حمر واسكيمو	وحدة ثنائية من عناصر تتكلم الفرنسية والإنجليزية	كندا.....
—	—	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	دول أمريكا الوسطى.....
—	أقلية إيطالية	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	أورجواي والأرجنتين.....
—	أقلية ألمانية	خليط من البيض والهنود الحمر	شيلي.....
—	أقلية ألمانية	خليط من سلالات بيضاء وهنود حمر وزنوج	البرازيل.....
—	—	إنجليز ، اسكتلنديون ، أهالي ويلز	بريطانيا.....
—	—	زويجيون	النرويج.....
—	—	سويديون	السويد.....
أقليات ألمانية	—	دانمركيون	الدانمرك.....
—	—	هولنديون	هولندا.....
—	أقلية ألمانية	وحدة ثنائية من (الفلمنك والوالون)	بلجيكا.....
—	أهل بريتاني (بريتون)	فرنسيون	فرنسا.....

—	أقلية من الباسك	—	أقلية قضاوئية	برفاليون
—	—	أقليات فرنسية	أسبان	أسبانيا
—	الدانمركيون والنشيك واليونانديون	—	إيطاليون	وحدة ثلاثية من ألمان وفرنسيين وإيطاليين
—	—	سويديون	ألمان	ألمانيا
يهود وروس وألمان	—	—	فننديون	فنلندة
يهود وروس وألمان	—	—	أستونيون	أستونيا
يهود وروس	—	—	لاتفيون	لاتفيا
يهود وروس وألمان ولتوانيون	—	—	لتوانيون	لتوانيا
ألمان	الروتين (من روسيا)	—	بولنديون	بولندة
—	ألمان وسلوفاك	وحدة ثنائية من التشيك والسلوفاك	تشيكوسلوفاكيا
ألمان وطلبان وبلغار ومجريون	الروتين (من روسيا)	المجريون	المجر
يهود ، مجريون ، ألمان وبلغار ،	—	وحدة ثلاثية من العرب والكروات والسلوفاين	يوغوسلافيا
أتراك ، روس	—	رومانيون	رومانيا
—	أتراك	بلغار	بلغاريا
ألبانيون وأتراك	—	يونانيون	اليونان
أكراد وأرمن ويونانيون	—	أتراك	تركيا

٢ — أما كندا فتتألف من مجموعتين كبيرتين تتكلم إحداهما الفرنسية والأخرى الإنجليزية ، ويبدو أنهما تقتربان الواحدة من الأخرى اقتراباً يؤلف بينهما ، ولكن يستطيع الإنسان مع ذلك أن يلمس ضعفاً ظاهراً في بناء الأمة الكندية منشأه الاختلاف الواضح في أفراد المجموعتين .

٣ — أما يوغوسلافيا فتتألف من الصرب والكروات والسلوفين . ويكون السلوفين أقلية صغيرة بالنسبة لعناصر الصرب والكروات ، وهما عناصر تتكلم اللغة السلافية ، ولكن يبدو أن اللغة هي الصفة الوحيدة التي يشترك فيها هذان العنصران ، فالصرب شعب جبلي كافح كثيراً من أجل استقلاله ، ولم تكن لديه فرصة كافية يوجه نفسه فيها لكي يتقدم من الناحية الفكرية والاقتصادية ، لأنه وجه كل اهتمامه إلى الناحية الحربية . والشعب الصربي أرثوذكسي المذهب ، وقد عمدت روسيا إلى استغلال هذه الناحية ، فاتخذتها وسيلة لتنفيذ عن طريقها إلى قلب هذا الشعب ، ففي الفترة السابقة للحرب الأوروبية الأولى كانت روسيا تعلن أنها حامية الدين المسيحي ، وتدخلت بهذه الوسيلة في شئون البلقان لحماية الكنيسة الأرثوذكسية ، أما الآن فهي تتذرع بوسيلة أخرى لتتدخل في شئون يوغوسلافيا ، وهي أن الصرب عنصر سلافي يتكلم السلافية ويدين بالمذهب الأرثوذكسي . أما الكروات فهم كاثوليك ، والكاثوليكية هي نفس المذهب الذي يدين به سكان النمسا والمجر ، لذلك كانت زغرب وهي المركز الرئيسي للعناصر الكرواتية مدينة نمساوية في مظهرها . وبالنسبة لأن شعبي الصرب والكروات من سلالة واحدة ، فقد اتحدا سوياً رغم وجود الفوارق الثقافية بينهما ، وقد أراد الصرب بعد الحرب الأوروبية الأولى أن تكون في يدهم سلطة الحكم في يوغوسلافيا لكثرتهم العددية ، وقد نالوا ذلك بواسطة الأغلبية العددية في البرلمان اليوغوسلافي ، وكانت نتيجة ذلك سيئة على يوغوسلافيا ، لأن تحكم الصرب فيها ، ولهم الأغلبية العددية ، قد أوجد خلافات بين الصرب والكروات ، وبدلاً من أن يقترب العنصران أحدهما من الآخر ، نجد أنهما أخذ يتنازعان ، وقد كثرت الاضطرابات بينهما بل والفتن والاغتيالات السياسية ، ونجد أن الكروات يلحون الآن في أن تعطى لهم الحرية لتأليف وحدة مستقلة

في نطاق الأمة اليوغوسلافية ، أو وحدة سياسية منفصلة ، ومثل هذه الرغبة ستتحقق في يوم من الأيام ، وإن كانت مكتومة الآن . وسيظل الخلاف بين هذين الشعبين شوكة في جنب يوغوسلافيا .

٤ — أما تشيكوسلوفاكيا فتتألف من التشيك والسلوفاك وبعض من الأقليات الأخرى ، ويؤلف أفراد هاتين المجموعتين ٦٥ ٪ من الأمة كلها . لكن يلاحظ أن الوفاق ليس تاماً بين التشيك وبين السلوفاك ، لذلك كان قيامهما جنباً إلى جنب نقطة ضعف في كيان الدولة التشيكوسلوفاكية . وأكثر الأقليات عدداً هم الألمان ، وهم يؤلفون نحواً من ٢٠ ٪ من مجموع السكان ، وكانت هذه الكثرة عاملاً دعا ألمانيا إلى أن تحتل تشيكوسلوفاكيا عسكرياً في سنة ١٩٣٨

٥ — أما بلجيكا فتتألف من مجموعة الوالون ومجموعة الفلمنك ، والخلاف بين هاتين المجموعتين عامل من العوامل الرئيسية التي تضعف كيان الدولة البلجيكية .

الأقليات

تعيش في داخل الحدود السياسية للدول الأوروبية أقليات عديدة ، وقد تكونت هذه الأقليات من بقايا الشعوب التي كانت قديماً تعيش في البلاد التي توجد فيها الآن ، ولم يكن يعيش معها في تلك البلاد من يزاحمها من العناصر الأخرى ، ولما نزلت بالبلاد عناصر جديدة كثيرة العدد ، طغت هذه العناصر بكثرتها العددية على العناصر القديمة ، وأصبحت العناصر القديمة أقلية ، فانزوت في أماكن معينة كانت لها بمثابة بمعزل يعزلها عن العنصر الغالب . ومن أمثلة هذا النوع مجموعة العناصر الكلتية التي تعيش في بريطانيا ، وعناصر الفريزيان في هولندا ، والبريتون في فرنسا ، والباسك والقطالونيون في أسبانيا .

وقد توجد الأقلية في الدولة نتيجة غزوة تعرضت لها تلك الدولة ، وتزول عناصر جديدة غريبة عنها ، وبعد أن يتقلص سلطان العناصر المغيرة لا تنسحب هذه العناصر وتعود من حيث جاءت ، وإنما يتخلف بعضها في الدولة ويكون أقلية ، ومن أمثلة ذلك العناصر الألمانية التي توجد في الألزاس واللورين ولكسمبورج .

وقد تكون الأقلية نتيجة لأن بعض العناصر نزحت من منطقة كانت تعيش فيها إلى منطقة أخرى ، وكانت هذه العناصر النازحة قليلة العدد بحيث تبدو في وطنها الجديد غريبة عن الوسط الذي تعيش فيه ، مثال ذلك العناصر الألمانية التي توجد في كل من المجر وبولندا وفي ولايات البحر البلطى .

والأقليات التي توجد في الدول ، إما أن تتعاون مع الشعوب التي تتألف منها هذه الدول ، فتؤيد سياستها ، وفي هذه الحالة لا تكون خطراً على كيان الدولة ، أو تكون لها نزعة استقلالية ، فتبدو في ميولها وسياساتها غريبة عن الوسط الذي تعيش فيه ، فتكون عاملاً من عوامل الضعف في جسم الدولة . والعناصر التي تدعو إلى الانفصال قد تكون من الكثرة والقوة بحيث تعكر حياة الدولة التي تعيش فيها ، وقد ينتهى أمرها بالانفصال عن الدولة .

وقد لا تتوفر للأقليات القوة الكافية التي تؤهلها للانفصال ، إما لقلة عددها ، أو لقلة مواردها ، ومن أمثلة ذلك أقليات الدنمركيين والبولنديين والنشك والسلوفاك الذين يعيشون في ألمانيا ، ومن أمثلتها أيضاً أقليات الكروات والسلوفين الذين يعيشون في النمسا ، والأقليات الألمانية التي تعيش في ولايات البحر البلطى (لاتفيا واستونيا) ، وأقليات الأرمن في تركيا ، وأقليات الأتراك في منطقة دبروجة في رومانيا ، وأقليات الإيطاليين في يوغسلافيا على سواحل دلماشيا .

والأقليات القوية ذات النزعة الاستقلالية تعد خطراً على سلام العالم ، فالبولنديون في تشيكوسلوفاكيا ، والألبانيون في يوغسلافيا وفي اليونان ، والألمان في تشيكوسلوفاكيا وفي يوبين ومالميدى في بلجيكا ، وفي سيليزيا العليا في بولندا ، وفي التيرول الجنوبي في إيطاليا ، وفي شيلوزفج في الدانمرك ، وفي ميمل في لتوانيا ، أولئك جميعاً يهددون السلام العالمى ، وكانوا يندرون بقيام حرب أوروبية بين وقت وآخر . ولا يرجع خطر هذه الأقليات إلى أنها أقليات كثيرة العدد فحسب ، وإنما يرجع أيضاً إلى أنها تعيش في دول مجاورة لتلك الشعوب التي تنتمى إليها ، الأمر الذى قد يؤدي إلى مطالبة هذه الشعوب بضم الأقليات التابعة لها إلى أملاكها . وليست الأقليات الروسية في ولايات البحر البلطى ، وفي بولندا ، وفي بسارابيا ، أقل خطراً من الأقليات سالفة الذكر ، فهي أيضاً

أقليات كثيرة العدد ، ثم إنها أقليات تعيش في بلاد تقع عند أطراف روسيا ، وقد انتهزت روسيا فرصة الحرب العالمية الثانية ، وطوت الدول التي تعيش فيها الأقليات الروسية تحت لوائها ، فتحولت هذه الدول جميعاً إلى جمهوريات سوفيتية تدين بالمذهب الشيوعي والسياسة الروسية .

وأكثر جهات أوروبا تعقيداً من ناحية الأقليات هي الركن الجنوبي الشرقي الذي يشمل شبه جزيرة البلقان والحوض الأدنى الأوسط لنهر الطونة ، ففي هذه الجهات توجد أقليات ألمانية ومجرية ورومانية وإيطالية وروسية وتركية ويونانية وبلغارية وكرواتية . وقد يوجد في الدولة الواحدة عدد من تلك الأقليات ، وهذا ما يجعل أية محاولة لضمها إلى الشعب الذي تعيش في وسطه مهمة شاقة للغاية ويسمى هذا الجزء من أوروبا لكثرة ما فيه من عناصر جنسية مختلفة (بالمتحف الانثوجرافي) .

الجنس

إذا تكلمنا عن الجنس البشري كعامل يؤثر في الأهمية السياسية للدولة ، ويؤثر في علاقات الدول بعضها ببعض ، فلن نتكلم عنه إلا من ناحية صفاته الطبيعية ، لهذا فانا سنقتصر على تحديد السلالات الرئيسية للجنس البشري على أساس الصفات المشتركة التي تميز كل سلالة منها .

والمعروف أن كل سلالة من السلالات البشرية تتميز عن الأخرى بصفات خاصة كلون الشعر والعين والجلد وشكل الرأس والأنف وبعض ظاهرات الهيكل العظمي للإنسان ، وتتوقف أهمية العامل الجنسي وأثره في العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض على مقدار التعصب الذي يبديه أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة ومقدار امتناعهم عن الاختلاط بالسلالات الأخرى .

ويبدو أن سلالات البحر المتوسط قد تحررت من التعصب الجنسي ، وأنها من أكثر السلالات تسامحاً ، فقد اختلطوا في أفريقية بالزنج ، وفي أمريكا الجنوبية بالهنود الحمر ، ويشبههم في ذلك العناصر السلافية الذين يختلطون في روسيا بكل سلالة تصادفهم . أما العناصر النوردية في غرب أوروبا وشمالها الغربي فيبدو

أنها لم تتحرر بعد من التعصب الجنسي ، لأنها ما زالت تعتقد أنها أسمى من بقية الأجناس ، وربما كان موقف ألمانيا من السلالات الأخرى سامية كانت أو غير سامية أحسن مثل للتعصب الجنسي ، ذلك أن الألمان يؤمنون بأن السلالة النوردية التي ينتمون إليها هي أرقى السلالات البشرية ، وأن الصفات المميزة لتلك السلالة هي الصفات المثالية للنوع البشرى كله ، وهم من أجل هذا يحرمون على العناصر غير الآرية أن تختلط بهم أو تتزوج معهم .

والمقصود بالسلالة الآرية هنا جميع الأجناس التي كانت تتكلم اللغة الآرية وقد تفرعت عنها السلالات التي تسكن أوروبا الآن .

أهم المشاكل التي تنجم عن التعصب الجنسي

في أمريكا الشمالية :

المعروف أن الأمريكيين في الولايات المتحدة وفي كندا عبارة عن خليط من عدة سلالات بشرية ، وهذا معناه أنهم من أكثر سكان العالم تأثراً بظاهرة الاختلاط الجنسي وهم يعتبرون من أجل ذلك من أكثر الناس إيماناً بالتسامح الجنسي ، وليس أدل على ذلك من أنهم يعاملون من بقي في أمريكا الشمالية من الهنود الحمر معاملة الإخوة ويعلمونهم مساوين لهم في كافة الحقوق .

وينبغي أن نذكر هنا أن انزواء العناصر الهندية في الجهات النائية من أمريكا الشمالية لم يأت نتيجة لتعصب جنسى ، وإنما كان نتيجة لصراع شديد بين النظم الاجتماعية والاقتصادية المتقدمة التي جاء بها الأوروبيون أيام الهجرة الأولى وبين النظم الأولية التي كان يعرفها الوطنيون ، وهو من هذه الناحية شبيه بانزواء البشمن والهوتنتوت في صحارى أفريقية الجنوبية أمام عناصر البانتو التي وفدت على أفريقية الجنوبية ، وشبيه بانزواء العناصر الاسترالية أمام العناصر الأوروبية التي نزلت بالقارة حديثاً ، وليس للتعصب الجنسي أى نصيب في ذلك الانزواء على الإطلاق . وهناك من العائلات الأمريكية العظيمة من لا يزال يباهى بانتسابه إلى العناصر الهندية ويفخر بذلك .

لكن يلاحظ أن موقف الأمريكيين من الزواج في جنوب الولايات المتحدة بعيد كل البعد عن روح التسامح ، فهو تعصب مطلق ، لأنهم يعدون أنفسهم في مركز أسمى من الزواج ، لهذا تراهم يأنفون من الاختلاط بهم . ونستطيع بناء على ذلك أن نقول إن الأمريكيين يجمعون بين مذهبي التسامح الجنسي مع الهنود الحمر والتعصب مع الزواج .

في أمريكا الوسطى والجنوبية :

المعروف أن السلالات البشرية تختلط فيها اختلاطاً عجيباً قل أن نصادف مثله في أية قارة أخرى ، فهنا نجد أن بعض العناصر الأوروبية التي عرفت بحب العزلة وعدم الاختلاط يتحررون من روح التعصب تحراً تاماً ، ويختلطون بغيرهم ، وإذا ألقينا نظرة سريعة على التكوين الجنسي للعناصر التي تسكن أمريكا الوسطى والجنوبية يتبين ما يأتي :

أولاً : أن العناصر الزنجية تكون نسبة كبيرة في جزيرتي هايتي وجمايكا .
ثانياً : أن العناصر الهندية الحمراء هي الغالبة في المكسيك وفي معظم أمريكا الوسطى ، أما الزنجية فلا تؤلف إلا نسبة ضئيلة .

ثالثاً : أن العناصر الأوروبية البيضاء هي الغالبة في أوروجواي والأرجنتين .
رابعاً : أن الوحدة السياسية قوية حتى في البلاد التي تختلط فيها السلالات كثيراً .
ومعنى هذا أن اختلاط السلالات لم يضعف بناء القومية في قارة أمريكا الجنوبية .

في أفريقية :

يواجه اتحاد جنوب أفريقية مشكلة جنسية خطيرة نلخصها فيما يأتي :

عندما نزل الهولنديون في جنوب أفريقية وجدوا جماعات من البشمن والهوتنتوت ، وقد اختلط الهولنديون بهذه الجماعات ، ولكن ذلك كان نكبة على الوطنيين لأنه قضى عليهم في تلك الجهات ، ولم يبق من يمثلهم فيها إلا خليط منهم ومن الهولنديين (البوير) .

وقد جلب الهولنديون معهم إلى جنوب أفريقية جماعات من الملايو ليقوموا بأعمال الزراعة ، وبقى هؤلاء في جنوب أفريقية ، فزادت المشكلة الجنسية تعقيداً ببقائهم يزاحمون العناصر الوطنية .

وعندما استولت بريطانيا على أملاك هولندا في أوائل القرن التاسع عشر ، وأصبح جنوب أفريقية جزءاً من الإمبراطورية ، أدخلت بريطانيا نظاماً لم تسترح له العناصر الهولندية ، فهجر هؤلاء المنطقة الساحلية وذهبوا إلى قلب الإقليم ، وصادف في هذه الأثناء أن تزوج البانتوزحفا نحو الجنوب في شكل زوجة بشرية عامة وانتشروا في أجزاء الإقليم واستقروا فيه ، وهم الآن يؤلفون السواد الأعظم بين السكان .

وقد جلب رجال الصناعة من البريطانيين جماعات من الصين والهند إلى الإقليم لكي يعملوا في مناجم الذهب والفحم ، فزادت المشكلة الجنسية تعقيداً على تعقيدها .

ويبلغ عدد السكان في اتحاد جنوب أفريقية مليونين من العناصر البيضاء (انجليز وهولنديون من البوير) وستة ملايين من زوج البانتو و ١٦٥ ألفاً من العناصر الآسيوية و ٨٠٠ ألف من عناصر مختلفة يظهر فيها دم البشمن والذوتدوت .

والسياسة التي تتبعها حكومة جنوب أفريقية تسير على اعتبار البلاد ملكاً لليبيض ، وقد نتج عن ذلك أن المليونى أبيض الذين يعيشون في جنوب أفريقية يملكون كل شيء ويحكمون البلاد . أما الـ ٦ ملايين زنجى فلا يملكون إلا ١١ ٪ من الأراضي ، ولا يمكن لسياسة تعتمد على التفرقة والتمييز بين العناصر الجنسية كهذه السياسة أن تؤدي إلى تقوية الرابطة بين أفراد الشعب أو تساعد على تدعيم الأمة ، وقد احتج الهنود الآسيويون أخيراً في هيئة الأمم المتحدة ضد المعاملة القاسية التي يلقاها زملاؤهم من حكومة اتحاد جنوب أفريقية ، وقد اقترح مجلس الهيئة أن تقوم مفاوضة بين الهند وبين جنوب أفريقية لحل تلك المشكلة ، ولكن الجنرال سمطس ، وكان رئيس الحكومة وقتئذ ضرب بذلك القرار عرض الحائط ولم ينفذ اقتراح هيئة الأمم .

في آسيا :

تعد آسيا من ناحية العناصر البشرية التي تعيش فيها من أكثر القارات تعقيداً ولكن ليس لاختلاف العنصر البشرى فيها أهمية تذكر من الناحية السياسية ، وربما كانت العناصر اليابانية هي الوحيدة التي تدين بالتعصب الجنسي فيها ، فاليابانيون يعتقدون أنهم أسى من العناصر المحيطة بهم . أما في الهند حيث يعيش الدرافيديون مع السابقين للدرافيدين ، ومع المغول والآريين والعناصر الأخرى من الشرق الأدنى والبحر المتوسط ، وحيث يتألف منهم خليط متباين لا نجد للعنصر الجنسي أى أثر في الكيان السياسى .

وربما كان لاختلاف اللغة أثر أكبر من أثر اختلاف السلالات ، وهنا يمكن الاعتماد على اللغة في التمييز بين الجماعات . ولكن الحدود التي تفصل المناطق التي يتكلم أهلها لغات مختلفة لا تتفق عادة مع الحدود التي تفصل السلالات المختلفة .

وتعد الديانة أفضل من اللغة والجنس في التمييز بين العناصر بعضها عن بعض ، فالمسلمون يؤلفون وحدة وكذلك الهندوس ، والرابطة قوية بين الأفراد الذين يدينون بالإسلام مهما تباينت السلالات التي ينتمون إليها ، وكذلك الأمر لدى الهندوس ، فليس الفارق فارقاً جنسياً ولكنه فارق دينى .

وهناك في بلاد الشرق الأدنى حد جنسى ظاهر بين أترك آسيا الصغرى وبين عرب شبه الجزيرة العربية ، ويعد الحد الذى يفصل تركيا من جهة عن العراق وسوريا من جهة أخرى حداً سياسياً وجنسياً معاً ، والحدود التي من هذا النوع قليلة ، ولكن منطقة الاسكندرونة تقوم فيها أقلية من العناصر العربية والعناصر التركية جنباً إلى جنب ، وقد عملت تركيا على انتزاع هذه المنطقة من الأراضى السورية وضمها إلى الأراضى التركية على الرغم من أنها جزء من الإقليم السورى ، وتم لها ما أرادت .

في أستراليا :

وفي أستراليا لا توجد أية مشكلة جنسية لأن العناصر الأولى أفسحت المجال للعناصر الأوروبية التي وفدت على القارة وانعزلت في داخلية البلاد ، وحتى هذه

لم يبق منها في استراليا إلا نحو ٨٠٠,٠٠٠ ، وهم في سبيل الانقراض . وسياسة استراليا هي العمل على جعل السكان جميعاً من العناصر البيضاء ، وهي من أجل هذا تحرم على العناصر الأخرى الصفراء والسوداء الدخول في القارة .

في أوروبا :

أما في أوروبا فقد استقرت العناصر الجنسية في أغلب الجهات منذ زمن طويل حتى يقال إنها لطول استقرارها قد بلغت مرحلة النضج ، ولم تبق بها مشكلة جنسية تذكر .

ولكننا نلاحظ مع ذلك أن موجة الاضطهاد التي لقيها اليهود في كثير من أنحاء القارة هي عبارة عن مشكلة جنسية ، وربما كانت أهم مشكلة جنسية في العالم ، لأنها بالرغم من قيامها في أوروبا قد هزت جميع جهات العالم ، وأثرت في مناطق كثيرة . وعلى الرغم من أن اضطهاد اليهود لا يرجع للاختلاف الجنسي ، ومن أن بعض العلماء لا يؤمنون بوجود سلالة يهودية خاصة فسنعالج المشكلة اليهودية كمسألة جنسية خاصة بفئة من البشر ، وهؤلاء يكونون ما يقرب من ١٦ مليوناً ، وهم ينقسمون إلى أربع مجموعات :

- ١ - يهود شرق أوروبا ، وكانوا يقدرون بثمانية ملايين .
- ٢ - يهود غرب أوروبا ، ويقدرون بمليونين ونصف مليون .
- ٣ - يهود الشرق العربي ، ويقدرون بنحو مليون ونصف مليون ، ويعيش منهم في فلسطين وحدها ما يقرب من مليون وربع مليون .
- ٤ - يهود بقية بلاد العالم ، ويقدرون بنحو أربعة ملايين .

والذي يلاحظ على يهود شرق أوروبا أنهم يتركزون في منطقة لاتفيا ورومانيا ، وهم هناك لا ينظرون إلى أنفسهم أو ينظر غيرهم إليهم كمواطنين ، بل يعتبرون يهوداً فحسب ، فهم ليسوا بولنديين في بولندا ، أو رومانيين في رومانيا ، أولتفيين في لتفيا ، ولكنهم يهود .

وهذه الظاهرة لا نجد لها واضحة في غرب أوروبا ، لأن اليهود اندمجوا في القوميات المختلفة التي يعيشون في وسطها ، وأصبحوا يعدون أنفسهم انجليزاً أو فرنسيين .

ولكى نذكر العوامل التي دفعت الألمان إلى اضطهاد اليهود وإرغامهم على مغادرة الوطن يحسن أن نشير إلى ما يأتي :

أولاً — أن اليهود يقبلون على سكنى المدن ويهجرون الريف ، وهذه ظاهرة معروفة عن اليهود تدل عليها الإحصاءات المختلفة ، فإذا أخذنا مثلاً يهود بوخارست نجد أنهم يؤلفون ٢٠ ٪ من مجموع سكانها ، مع أن النسبة العامة لليهود في رومانيا لا تزيد على ٥ ٪ ، وهذا يبين أن اليهود يميلون إلى الإقامة في المدن حيث الثروة والكسب المادي .

ثانياً — أن الثروة التي يتمتع بها اليهود أكبر مما يتمتع بها غيرهم ، فيهود مدينة فينا في عام ١٩٣٤ ، كانوا يبلغون ١٧٦ ألف نسمة أو ما يعادل ١٠ ٪ من سكان المدينة كلها ، على حين أن النشاط الاقتصادي الذي يخضع لنفوذهم كان يزيد على ٦٠ ٪ من المجموع الكلي لنشاط السكان .

وإذا اتخذنا برلين مثلاً ، نجد أن اليهود قبل اضطهاد النازيين لهم كانوا لا يختلفون كثيراً عن يهود فينا ووارسو وبوخارست وبودابست ، وذلك من حيث تركيز الأعمال التجارية وموارد الثروة في أيديهم .

هذه هي العوامل التي أدت إلى اضطهاد اليهود ، وهي وإن كانت عوامل اقتصادية. إلا أنها في ظاهرها جنسية ، وذلك لاحتكار اليهود لموارد الثروة بدرجة لا تجد لها في أي عنصر بشري آخر .

وقد كان المظهر الذي عبر به الألمان عن كراهيتهم لليهود هو اضطهادهم وطردهم ، ومن الجائز أن يعبر البولنديون والبرمانيون والمجريون عن تلك الكراهية بنفس الطريقة التي اتبعها الألمان ، فيخرجوا اليهود من بلادهم .

والحقيقة أن اليهود في العالم يسيطرون على الموارد الاقتصادية ، ونحن نربط في حياتنا دائماً بين الناحية الاقتصادية واستغلال اليهود لها واستحواذهم عليها ،

وبين اضطهاد الناس لليهود ، فالناس لا يضطهدون اليهود لأنهم يهود ، وإنما يضطهدونهم لأنهم يسيطرون على موارد الثروة ، ولأنهم يمعنون في إخضاع الناس لسلطانهم الاقتصادي وإذلالهم له .

هل يمكن أن يذهب اليهود لفلسطين ؟

لقد فتحت بريطانيا أبواب فلسطين لليهود المهاجرين ، وقد وصلها حتى الآن ما يزيد على مليون يهودي ، وقد استولى هؤلاء اغتصاباً أخصب الأراضي وكونوا لهم مستعمرات واسعة فيها واستغلوا كل شبر منها ، مع أن هذه الأراضي ملك للعرب ، وهم السكان الأصليون لفلسطين .

ولقد نجم عن تدفق اليهود إلى فلسطين قيام صراع قوى بينهم وبين العرب ، وما زال هذا الصراع قائماً حتى الآن ولن تنطفئ ناره إلا إذا حلت مسألة اليهود وروعت مصالح العرب برد أراضيهم إليهم وإعادةهم إلى وطنهم الذي طردوا منه .

ولا نستطيع القول بأن المشكلة القائمة الآن بين العرب واليهود مشكلة جنسية ، لأن العرب واليهود كليهما ينتميان للعنصر السامي ، ولكننا نستطيع أن نعدّها صراعاً اقتصادياً للمحافظة على الحياة ، وهو صراع بين العرب الذين فقدوا في يوم وليلة أموالهم وأرزاقهم باستيلاء اليهود عليها ، وبين اليهود كعنصر مغتصب ، مكنه المستعمر من أن يحل بجزء من الوطن العربي لكي يستيحه لنفسه على مشهد من أصحابه .

الخلاصة :

إذا نحن استثنينا مسلك العناصر البيضاء مع الزنوج في بعض بلاد العالم ، نجد أن العامل الجنسي لا يؤثر كثيراً في بناء الدولة ، ولا في علاقة الدول بعضها مع بعض ، وإنما الذي يؤثر فيه هو الشعوب التي تتألف منها الأمة ، ومدى ما بين هذه الشعوب من انسجام أو تنافر .

اللغة

تعد اللغة عاملاً مساعداً لتوثيق الصلات بين الشعوب ، فإذا كانت الشعوب التي تشترك في بناء الأمة تتكلم لغة واحدة كان ذلك باعثاً على تآلفها واندماجها . أما إذا كان لكل شعب منها لغة خاصة ، فإن ذلك يكون بمثابة حاجز بين الشعوب يحول دون اندماجها ، وتساعد اللغة المشتركة على التعاون بين الأمم التي تتكلم تلك اللغة .

وتعتبر أوروبا وآسيا أكثر القارات تعقيداً من حيث تعدد اللغات بها ، ويعد هذا التعدد صدى لتعدد الشعوب . وإذا استثنينا ألمانيا والنمسا ، وهما تتكلمان اللغة الألمانية ، فإنا لا نجد في أوروبا كلها دولتين يتكلم أهلها لغة واحدة . وقد يحدث في بعض الحالات أن يتسع نطاق اللغة التي يتكلمها شعب من الشعوب فتنتشر خارج الحدود السياسية التي تحيط بذلك الشعب ، وفي هذه الحالة نجد الشعوب المجاورة تتخذها وسيلة للتفاهم ، فاللغة الألمانية تمتد خارج الحدود الألمانية حتى تبلغ الأراضي السويسرية في الجنوب ، والبولندية في الشرق ، وهضبة بوهيميا في الجنوب الشرقي .

ولكن يلاحظ أن الدولة التي تتخذ لغة من هذا النوع كوسيلة للتخاطب ، يكون لها أكثر من لغة رسمية واحدة ، فالدولة السويسرية التي اتخذت اللغة الألمانية تتكلم لغات أخرى غير الألمانية ، هي الإيطالية في الجنوب ، والفرنسية في الغرب . وقد يحدث أن شعباً من شعوب الأمة يفرض لغته على شعب آخر يشترك معه في تأليف تلك الأمة ، فيتمسك الشعب المغلوب بلغته ويعمل على إحيائها قدر المستطاع ، فالتفكير في إحلال الإنجليزية في أيرلند محل اللغة الغالية دفع الأيرلنديين إلى التعصب للغتهم والعمل على إحيائها .

ومثل اللغة الأيرلندية مثل اللغة الفنلندية التي كادت تزول تحت تأثير حكم السويد ، ثم حكم الروس لفنلنده ، ولكن سياسة السويد وروسيا نحو نحو اللغة الفنلندية جعل الفنلنديين يتمسكون بها ، ويعملون على إحيائها ، وهي اليوم لغة رسمية تعترف بها البلاد الأوروبية المختلفة .

وتعد سويسرا وبلجيكا أكثر بلاد أوروبا تعقيداً من حيث اللغات ، ففي كل منهما لغتان أو أكثر . أما سويسرا ففيها ثلاث لغات رسمية ، هي الألمانية والفرنسية والإيطالية . ولكل من هذه اللغات نفس الحقوق ونفس المستوى ، ثم إنها جميعاً تستعمل في المجلس النيابي ، وبالنسبة لأن سويسرا تعتبر دولة ناضجة ، ومرحلة النضج تتميز عادة بالاستقرار ، فان تعدد اللغات الرسمية فيها لن يؤدي إلى انفصام الوحدة بين أجزائها . وإن كانت تنشأ عنه بعض المضايقات .

أما في بلجيكا فيختلف الموقف ، لأنها لم تنل استقلالها إلا قريباً ، أي منذ عام ١٨٣٩ ، ومعنى ذلك أن بلجيكا كدولة لم تبلغ مرحلة النضج والاستقرار بعد ، وقد كانت الاختلافات اللغوية تهدد الوحدة فيها فترة من الزمن ، لأن « الوالون » كانوا يتجهون نحو فرنسا ويريدون الانضمام إليها ، أما « الفلمنكيون » فكانوا يتجهون نحو هولندا . وفي السنين الأولى لاستقلال بلجيكا كانت اللغة الفرنسية هي اللغة المفضلة على اللغة الفلمنكية ، ولكن الفلمنكيين ناضلوا من أجل لغتهم نضالاً مجيداً ، وجعلوها مساوية للغة « الوالون » ، وقد خفت حدة النزاع بين اللغتين منذ أن تعادلتا من الناحية الرسمية .

ويعد جنوب أفريقيا منطقة يتصارع فيها نفوذ اللغات المختلفة ، فهناك لغة البوير المشتقة من الهولندية ، وهناك الإنجليزية لغة البريطانيين ، وهناك اللغات الوطنية الأصلية التي تتكلمها العناصر الأفريقية . ونظراً لأن العناصر الأوروبية هناك تتألف من الإنجليز ومن البوير فقد اعترفت الحكومة باللغتين معاً لتكونا رسميتين ، واشترط على كل موظف حكومي أن يلم بهاتين اللغتين .

وتعد البلاد الآسيوية أكثر بلاد العالم تعقيداً من حيث تعدد اللغات التي تتخاطب بها الشعوب .

ففي الهند وحدها نحو ٢٠٠ لغة ، هذا عدا اللهجات التي قد تكون لكل واحدة منها . وتعدد اللغات على هذا النحو يضعف الروح القومية .

ومنطقة الأودية التي توجد في جنوب شرق آسيا ، وبصفة خاصة في جزئها الجبلي الذي تلتقي عنده حدود برما والصين وسيام والهند الصينية ، ليست أحسن

حالا من الهند ، ففيها تتعدد اللغات وتكثر اللهجات بدرجة لا يتصورها العقل ، ولا تختلف أندونيسيا وجزر الهند الشرقية الأخرى كثيراً عن ذلك ، فهي الأخرى منطقة معقدة في لغاتها العديدة . وقد استطاع الباحثون أن يميزوا نحواً من ١٢ مجموعة لغوية في تلك الجزر ، ولكل منها صفاتها الخاصة ولهجاتها الخاصة .

وعندما تتعدد اللغات في أية جهة تظهر الحاجة للغة مشتركة تفاهم بها الشعوب المختلفة ، وتتخذها أساساً للتبادل التجاري ، ويمكن أن تكون لغة الملايو هي اللغة المشتركة التي تستطيع الشعوب في جزر الهند الشرقية التفاهم بها ، كما يمكن أن تتخذ اللغة الهندية لغة مشتركة تفاهم بها الشعوب الهندية .

هذا في آسيا ، أما في أوروبا فان اللغات عديدة أيضاً ، ولا يمكن اتخاذ واحدة منها أساساً للتفاهم بين الشعوب المختلفة . وقد سادت اللغة الفرنسية في يوم من الأيام في تلك القارة واتخذتها الشعوب الأوروبية المختلفة وسيلة للتعامل التجاري ، ولكنها تقلصت بعد ذلك وحلت الألمانية محلها في بعض الجهات وحلت الإنجليزية في البعض الآخر .

ونرى الآن أن اللغة الإنجليزية تنتشر في العالم انتشاراً سريعاً ، وقد يساعدها ذلك على أن تكون هي اللغة العالمية التي يسعى بعض الناس لجعلها لغة التفاهم بين الدول ، ويبدو أن لغة الاسيبرانتو ، التي حاول البعض نشرها ، لم تنجح لأنها لغة صناعية ، ولأنها لم تجد من يتحمس لها .

الأقليات وموقفها من اللغات القومية :

عرفنا أن الأقليات تنقسم إلى قسمين : قسم يميل إلى الاندماج في جسم الأمة ، وهذه هي الأقليات المناصرة . وقسم يعارض فكرة الاندماج ، ويسعى دائماً للاحتفاظ بشخصيته ، وهذه هي الأقليات المناوئة .

والأقليات سواء أكانت مناصرة أو مناوئة تسعى دائماً للاحتفاظ بلغتها ، لأن اللغة هي الشعار الذي يميزها ، وهي الظاهرة التي تدل على وجود هذه الأقلية كجزء من الأجزاء التي تتألف منها الأمة .

والذى يلاحظ أن الأمم لم تترك بعد مدى اعتداد الأقليات بلغاتها ، ذلك لأن السياسة التى تتبعها فى تعليم النشء ترى دائماً إلى نشر اللغة الرسمية للدولة وكبت لغة الأقليات ، ولكن بدت أخيراً نزعة حرة فى بعض الدول جعلتها تؤمن بأن لكل أقلية الحق فى الاحتفاظ بلغتها إذا هى أرادت ذلك . وربما كان الدافع لتلك السياسة الجديدة هو خوف الدول من أن تتحول الأقليات المناصرة إلى أقليات مناوئة ، نتيجة لكبت لغاتها وعدم الاعتراف بها .

وتعد بريطانيا من البلاد التى أخذت بسياسة الحرية فى اللغات ، لأنها أعطت الحريات لكل من اسكتلند وويلز لكى يحى لغتها ، وقد اتبعت فرنسا تلك السياسة مع عناصر البريتون الذين يعيشون فيها ، وأخذت بها هولندا مع عناصر الفريزيان التى تعيش فيها ، فسمحت بنشر لغتهم واعترفت بها كلغة رئيسية فى بعض المدارس . وللأقلية الألمانية فى الألزاس واللورين مشكلة لغوية ، إذ عندما يذهب الطفل للمدرسة يسمح له بأن يتخاطب باللغة الألمانية ، ولكنه لا يدرس شيئاً بهذه اللغة . لأن الدراسة فى السنوات الأولى الثلاث باللغة الفرنسية ، وهى بالنسبة له لغة أجنبية . ثم يلى ذلك دراسة باللغة الفرنسية . ولكن يسمح بدراسة اللغة الألمانية معها . ويبدو أن السياسة التى أوحى بهذا الاتجاه فى التعليم هى الرغبة فى جعل سكان المنطقة يجيدون الفرنسية والألمانية معاً . ويرى بعض رجال الأقليات الألمانية هناك أن سياسة فرنسا تتجه نحو كبت اللغة الألمانية . وهم من أجل هذا يطالبون بجعل اللغة الألمانية حرة . ولكن الفرنسيين يقولون لهم إنهم يريدون الخير لأبناء الألزاس واللورين سواء أكانوا فرنسيين أم ألمان . لأن المواطن قد يخرج لأية جهة من جهات فرنسا ليعمل فيها . ولا بد له من أن يتسلح للعمل فى بقية الأراضى الفرنسية . وذلك باجادة الفرنسية . فإذا سمحت سياسة التعليم بجعل الفرنسية لغة إضافية كان معنى ذلك أن المواطن لن يتسلح تماماً لمواصلة الحياة الفرنسية . ولا يقوى على مواجهتها ، ويقول لهم الألمان رداً على ذلك إن الذين يتعلمون لغتين فى وقت واحد لا يجيدون واحدة من الاثنتين .

وموقف الدول من الأقليات المناوئة يختلف تماماً عن موقفها من الأقليات المناصرة ، إذ بينما تمنح الحرية للمناصرة لا تمنح الأقليات المناوئة أى نصيب

من الحرية اللغوية ، وتبرر الدول ذلك بأنها حينما تمنح الحرية للأقليات المناوئة تساعد على تنمية التفرقة بينها وبين عناصر الأمة الأخرى ، وبالتالي تعمل على إضعاف الأمة وزعزعتها .

وبقاء الأقلية المناوئة في عزلة لغوية يعد خطراً على الدولة إذا كانت هذه الأقلية حية ونشطة ، لأن الأقلية التي من هذا النوع تتحين الفرصة دائماً للانسلاخ من الدولة التي تناوئها والاندماج في الأمم المجاورة لها ، وهي التي تعد نفسها جزءاً منها .

ويبدو أن كثيراً من الدول التي تضم لجسمها كثيراً من الأقليات المناوئة قد حثت بالوعود التي أعطتها ، والتعهدات التي أقرتها في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى بمنح الحرية اللغوية لتلك الأقليات ، ومنها رومانيا وبولندا وإيطاليا .

وكانت إيطاليا أقل الدول اكترأثاً بالأقليات ، فلم تمنح الأقلية الألمانية في التيرول الجنوبي ، ولا الأقلية السلوفينية في تريستا أية حرية لغوية ، بل عكفت على تحويل تلك الأقليات إلى وحدات قومية إيطالية في أقصر وقت ممكن ، وذلك بفرض اللغة الإيطالية عليهم .

وقد أحاطت بالأقلية الألمانية هناك ظروف سيئة جداً ، لأن ضعف ألمانيا والنمسا بعد الحرب العالمية الأولى لم يسمح لهما كدولتين ألمانيتين أن تأخذا بناصر تلك الأقلية الألمانية ، أو تحميها من المعاملة السيئة التي كانت تعاملها بها إيطاليا .

وعندما قوى الجانب الألماني فيل الحرب العالمية الثانية ، برزت فكرة الصداقة بين إيطاليا وألمانيا ، ولهذا ضحت ألمانيا بتلك الأقليات لكي تحتفظ بالصداقة الإيطالية .

وسياسة تشيكوسلوفاكيا مع الأقليات فيها تختلف عن سياسة إيطاليا ورومانيا وبولندا ، فهي الدولة الوحيدة التي برت بالوعود التي أخذتها على نفسها في منح الحرية اللغوية للأقليات . ولكن سياسة التسامح التي اتبعتها مع الأقليات لم تساعد على إدماج الأقليات في الأمة التشيكوسلوفاكية ، بل على العكس ساعدت على بقاء الأقلية الألمانية محتفظة بشخصيتها القوية ، وهذه السياسة التي تتبعها الدول الصغيرة مع الأقليات التي تعيش فيها سياسة خطيرة ، لأنها لا تؤدي إلى اندماج العناصر البشرية بعضها مع بعض لكي تتألف منها أمة موحدة ،

ولكنها تكون سياسة صائبة إذا كانت الدولة التي تطبقها دولة قوية مرعية الجانب ، بحيث لا تطمع فيها دولة من الدول التي تنتمي تلك الأقليات إليها ، فلا تحاول فرض سياسة معينة عليها .

والخلاصة أن اللغة يمكن أن تتخذ بصفة عامة دليلاً على اتجاه الشعور القومي ، ولكنها ربما تكون دليلاً خاطئاً . يؤيد ذلك أن اللغة الألمانية على الرغم من أنها تسود في الألزاس واللورين فإن المنطقة كانت حتى سنة ١٩١٨ تؤيد فرنسا وتتجه نحوها ، ويؤيد ذلك أيضاً أن اللغة الدانمركية تتكلم بها الأقلية الألمانية في شلفج ، وأن اللغة الليتوانية تتكلم بها الأقلية الألمانية في ميمل دون أن يؤثر ذلك على اتجاه تلك الأقليات نحو ألمانيا ، ويدل عليه أيضاً أن اللغة البولندية تتكلم بها العناصر المازورية في ألمانيا ، ومع ذلك فانه عندما أجرى استفتاء عام في منطقة النشتين في سنة ١٩٢٠ دلت نتيجته على أن العناصر المازورية تتجه نحو ألمانيا وليس نحو بولندا .

الدين

تدل الحوادث التاريخية على أن الدين الذي خلق لكي يهدي الناس ويسمو بهم في الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، كان من العوامل الرئيسية التي أشعلت الحروب ، وأيقظت الحمق بين الشعوب . وكان العامل الديني هو المسئول عن أكثر الحروب التي عرفها العالم ، لأن الديانات العديدة لسكان العالم كانت تثير الإنسان ضد أخيه الإنسان ، على أن العامل الديني لم يعد له في العصور الحديثة ذلك السلطان القوى ، لأن روح التعصب قد قلت بسبب ارتفاع مستوى الثقافة وبسبب انتشار مذهب الإخاء والمساواة بين الناس جميعاً ، ولكن التعصب مع ذلك ما زال مسئولاً عن كثير من الحزازات القائمة بين الشعوب والجماعات ، خصوصاً البدائية منها والقريبة من البدائية .

ولا توجد علاقة بين الحدود التي تفصل الديانات بعضها عن بعض وبين الحدود السياسية ، ففي أوروبا مثلاً تفصل الحدود الدينية كلها بين مذاهب ثلاثة فقط هي البروتستانتى والأرثوذكسى والكاثوليكي . أما الحدود السياسية فتفصل

بين عشرات الدول ، والحدود الدينية شبيهة بالحدود الاثنوغرافية من حيث أنها لا تفصل الذين يؤمنون بمذهب عن آخر فصلاً تاماً ، لأن الديانات كالشعوب يتداخل بعضها في بعض ولا يمكن فصلها تماماً . وقد انتهى الوقت الذي كانت الموجات الدينية تكتسح فيه العالم وتغمر مساحات واسعة منه ، لأن العالم وصل إلى مرحلة الاستقرار من الناحية الدينية ، فاللوجة الإسلامية التي خرجت في القرن السابع الميلادي من جزيرة العرب ، والحماس الديني الذي دفع الجماعات المسيحية للقيام بالحروب الصليبية ضد المسلمين خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، كل أولئك قد اختفت تماماً ، ولم تعد تؤثر في مجرى الحياة السياسية .

حقيقة إن المبشرين ما زالوا يعملون حتى اليوم على نشر المسيحية بين الوثنيين ، إلا أن نجاحهم هناك محدود للغاية . وإذا نحن استثنينا النجاح القليل الذي صادفهم في الهند وفي الشرق الأقصى ، نجد أنهم لم يغيروا كثيراً في الصورة الدينية للعالم الذي بلغ مرحلة النضج من حيث التوزيع الإقليمي للديانات ، ولا يوجد أي دليل على أن العالم سيصير تغيير ما من حيث رواج أية ديانة أو رواج أي مذهب ، اللهم إلا بين الوثنيين الذين يعيشون الآن في العالم البدائي ، فهؤلاء سيتحولون بالتدريج نحو المذاهب الدينية المعروفة للعالم ، ومع ذلك فأعدادهم قليلة للغاية .

ولم يعد العالم الآن يقيم وزناً كبيراً للمسائل الدينية ، ويتخذها سبباً لإشعال نار الحرب بين طائفتين ، لأن العوامل الاقتصادية والسياسية حلت محل الدين ، وأصبح لها المحل الأول في الحرب ، حتى لقد تدفع هذه العوامل أبناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد إلى محاربة بعضهم بعضاً ، ولقد شهدت الحرب الأوروبية الأولى والثانية الكاثوليكية تحارب الكاثوليكية ، والبروتستانتية تحارب البروتستانتية والمسلمين يحاربون المسلمين .

وخريطة توزيع الأديان في العالم تظهر أن المسيحية بمذاهبها المختلفة تنتشر في الأمريكتين وفي أوروبا وشمال آسيا وأفريقية الجنوبية ، وأن الإسلام يسود في أفريقية الشمالية وفي الشرقين الأدنى والأوسط وجزر الهند الشرقية وفي كثير من جهات الهند والصين . والديانة الهندية تسود في الهند ، والبوذية تسود في بلاد الشرق الأقصى وخصوصاً في منغوليا والتبت والصين .

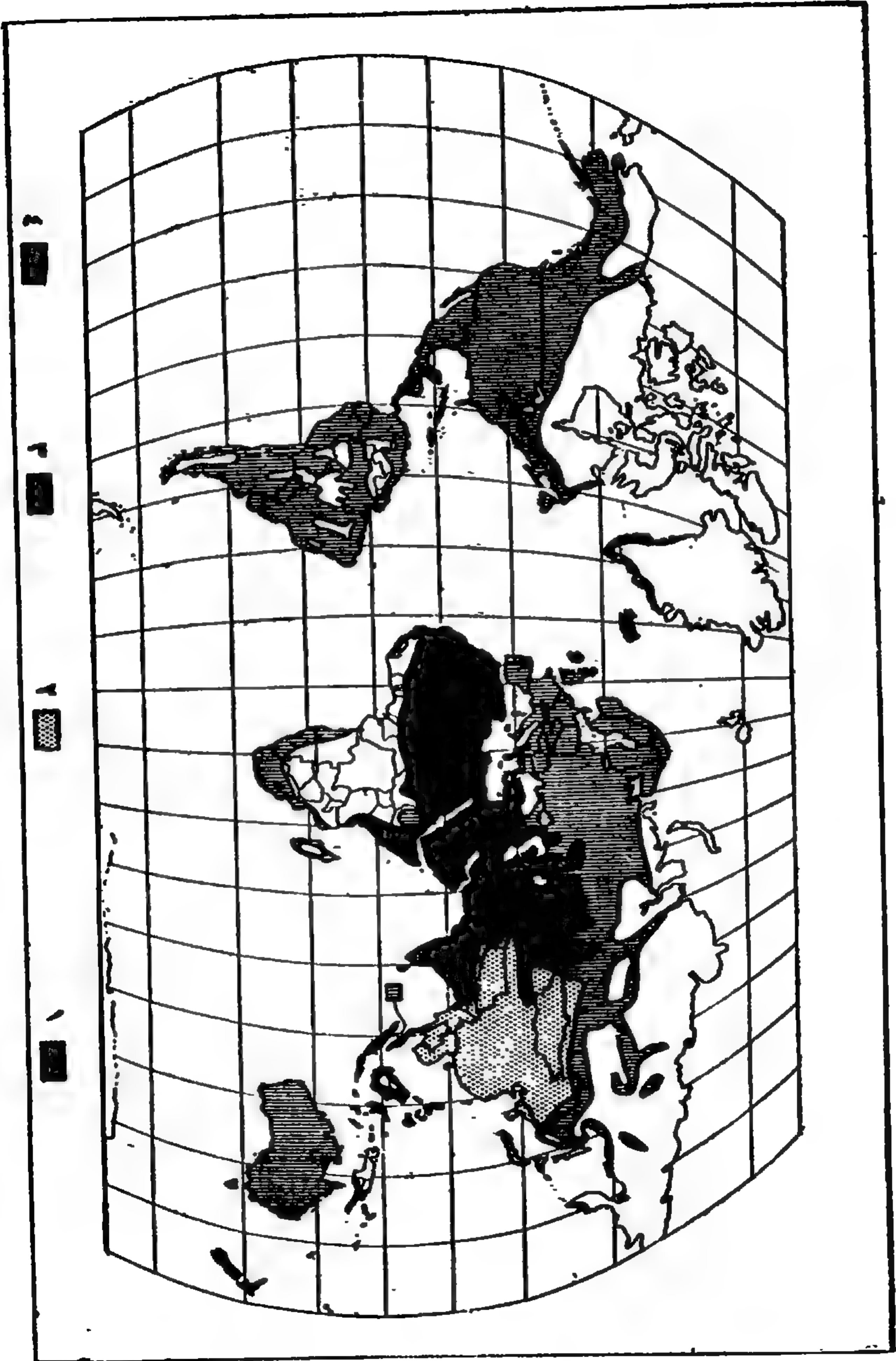
٤ — المسيحية

٣ — الإسلام

٢ — البوذية والكونفوشيوسية

١ — الهندية

توزيع الديانات في العالم



ونجد أن الوثنية توجد في جهات متفرقة ومناطق محدودة جداً في الجهات القطبية والاستوائية ، وهي لا تتركز في منطقة واحدة ، وإنما تنتشر في أكثر جهات العالم .

ويظهر لنا أن الحدود التي تفصل بين الأديان لا تتفق مع الحدود السياسية ، ونظراً إلى أن الحدود السياسية تحدد الوحدات السياسية وتفصل بعضها عن بعض فقد يكون من الأوفق أن نلقي نظرة على الدول من حيث تكوينها الديني وأثر ذلك في كيانها السياسي ، وسنقسم الدول من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

أولاً - الدول التي يسود فيها دين واحد ، وهي التي يعتنق أكثر من ٩٠٪ من سكانها ديناً واحداً .

ثانياً - الدول التي يغلب فيها دين على سائر الأديان ، وهي التي يعتنق ذلك الدين من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من سكانها .

ثالثاً - الدول التي تتعدد فيها الأديان ولا يظهر لواحد منها الغلبة على غيره . أما دول النوع الأول ، فلا ينتظر أن يكون الدين فيها سبباً من الأسباب التي تساعد على حدوث اضطرابات بها أو تؤدي إلى انحلالها وضعفها ، ولكن قد تكون الأقليات بها باعثاً على حدوث قلاقل ، وهذا لا يوجد إلا في حالة واحدة فقط ، وذلك عندما تكون الأقلية قوية .

وينتمي إلى هذا النوع دول أمريكا الجنوبية ، وهي في جملتها كاثوليكية ، وليس بها إلا أقليات بروتستانتية محدودة يمثلها العنصر الألماني الذي هاجر حديثاً إلى هناك .

وتنتمي إليه أيضاً بلاد أوروبا الشمالية الغربية ، وهي بروتستانتية ، وبلاد أوروبا الغربية والجنوبية وهي كاثوليكية في الجملة ، وبلاد أوروبا الشرقية وهي أرثوذكسية ، وليس فيها جميعاً أي تعقيد ديني إلا في بعض البلاد مثل لتوانيا ورومانيا ، أما لتوانيا ، فقد نتج عن ضم ميمل إليها أن صار بها أقلية بروتستانتية قوية بين الكاثوليك ، ولا تريد هذه الأقلية التعاون مع الأكثرية . أما رومانيا ففيها أكثر من أقلية واحدة .

وقد يسود المذهب الذي تدين به إحدى الأقليات في منطقة من مناطق الدولة وتصير له الغلبة ، ومن أمثلة ذلك :

- ١ — أقلية المجر الكاثوليك في سهل الدانوب .
 - ٢ — أقلية الروس الأرثوذكس في بسارابيا .
 - ٣ — أقليات الألمان البروتستنت التي تعيش في مناطق متفرقة من رومانيا .
- ولهذه الأقليات جميعاً أهمية سياسية كبيرة لأنها تختلف من الناحيتين الدينية والاثنوجرافية عن الوسط الذي تعيش فيه ، ولكن العامل الديني هنا أقل أهمية من العامل الاثنوجرافي « الشعبي » .

وتنتمي للنوع الأول أيضاً بلاد شمال أفريقية ، وفيها يسود الإسلام وبلاد أفريقية الوسطى ، وفيها تسود الوثنية ، ثم بلاد أفريقية الجنوبية ، وفيها تسود البروتستانتية ، ثم استراليا ونيوزيلند ، وفيهما تسود البروتستانتية مع أقلية كاثوليكية تبلغ ٢٠٪ في استراليا و ١٢٪ في نيوزيلند .

أما النوع الثاني ، وهو الذي يغلب فيه دين على دين ، وتراوح نسبة الدين الرئيسي فيه بين ٦٠٪ و ٨٠٪ فينتشر في المناطق التي يسود فيها النوع الأول ، وقد ينتشر في الدول الحديثة التي وفدت إليها عناصر جديدة من جهات العالم المختلفة .

وإلى هذا النوع تنتمي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يسود المذهب البروتستنتي وتزيد نسبته عن ٦٥٪ ، وإلى جانبه توجد الكاثوليكية في الولايات الشمالية المطلة على المحيط الأطلسي وولايات المنطقة الصناعية في الداخل .

والولايات المتحدة الأمريكية أكثر بلاد العالم تسامحاً من الناحية الدينية ، ولا يؤثر الدين على سياستها ، ولكنها أحياناً تتخذ الدين سياسة للدعاية لمصلحة فريق ضد فريق ، ولكن هذا لا يحدث إلا في أحيان قليلة .

وتنتمي إلى هذا النوع أيضاً كل البلاد الأوروبية التي يوجد فيها المذهب البروتستنتي والكاثوليكي معاً .

ومن أمثلة ذلك إنجلترا وهولندا وألمانيا ، وفيها أكثرية بروتستانتية وأقلية كاثوليكية ، ويسود فيها جميعاً التسامح الدينى ، إلا ألمانيا التى تضطهد الكنيسة والمنشآت الكنسية .

ومن أمثلتها أيضاً بلاد المجر ، وبها أقلية بروتستانتية تبلغ ٢٧ ٪ وأكثرية كاثوليكية ، والمعاملة التى تلقاها هذه الأقلية من الأكثرية تنطوى على تسامح مطلق .

ومنها منطقة أيرلند ، وتوجد بها أقلية بروتستانتية وسط محيط كاثولىكى ، ويبدو أن الاختلاف الدينى بين سكان أيرلند الشمالية وأيرلند الحرة له صدئ سياسى كبير فى الاختلافات السياسية بينهما ، ولكنه ليس الاختلاف الوحيد بينهما ، لأن الشماليين ينتمون للعناصر الاسكتلندية والآخرين للعناصر الأيرلندية التى تختلف عن الأولى أثنو جرافيا .

وإلى هذا النوع أيضاً تنمى يولندا ، وفيها تسود أكثرية كاثوليكية وإلى جانبها أقلية أرثوذكسية تبلغ فى شرق بولندا ١٢ ٪ ، وأقلية بروتستانتية تبلغ فى الغرب ٣ ٪ ، وأقلية يهودية تبلغ فى جميع الجهات ١٠ ٪ ، ولا يرجع الشعور القوى الذى ظهر فى الأيام التى سبقت الحرب الأوروبية الثانية ضد اليهود لاختلافات دينية بقدر ما يرجع لعوامل اقتصادية .

وإلى هذا النوع أيضاً تنمى ألبانيا ، وفيها أكثرية إسلامية تبلغ ٧٠ ٪ ، وهى مركزة فى المنطقة الوسطى من ألبانيا ، وتقوم إلى جانبها أقلية أرثوذكسية فى الجنوب ، كما تقوم أقلية كاثوليكية تبلغ ١٠ ٪ فى الغرب .

ويقال إن ألبانيا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تقوم بها الاضطرابات السياسية بسبب الاختلافات الدينية ، ولكن الغالب أن الاضطرابات السياسية لا تقوم بها بسبب الخلافات الدينية وحدها ، وإنما بسبب النظام القبلى الموجود بين الجماعات الجبلية ، وبسبب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وينتمى إلى هذا النوع فى قارة آسيا كل من سوريا ولبنان من جهة وفلسطين من جهة أخرى . أما سوريا ولبنان ، ففيهما أكثرية مسلمة تبلغ ٧٥ ٪ ، منها

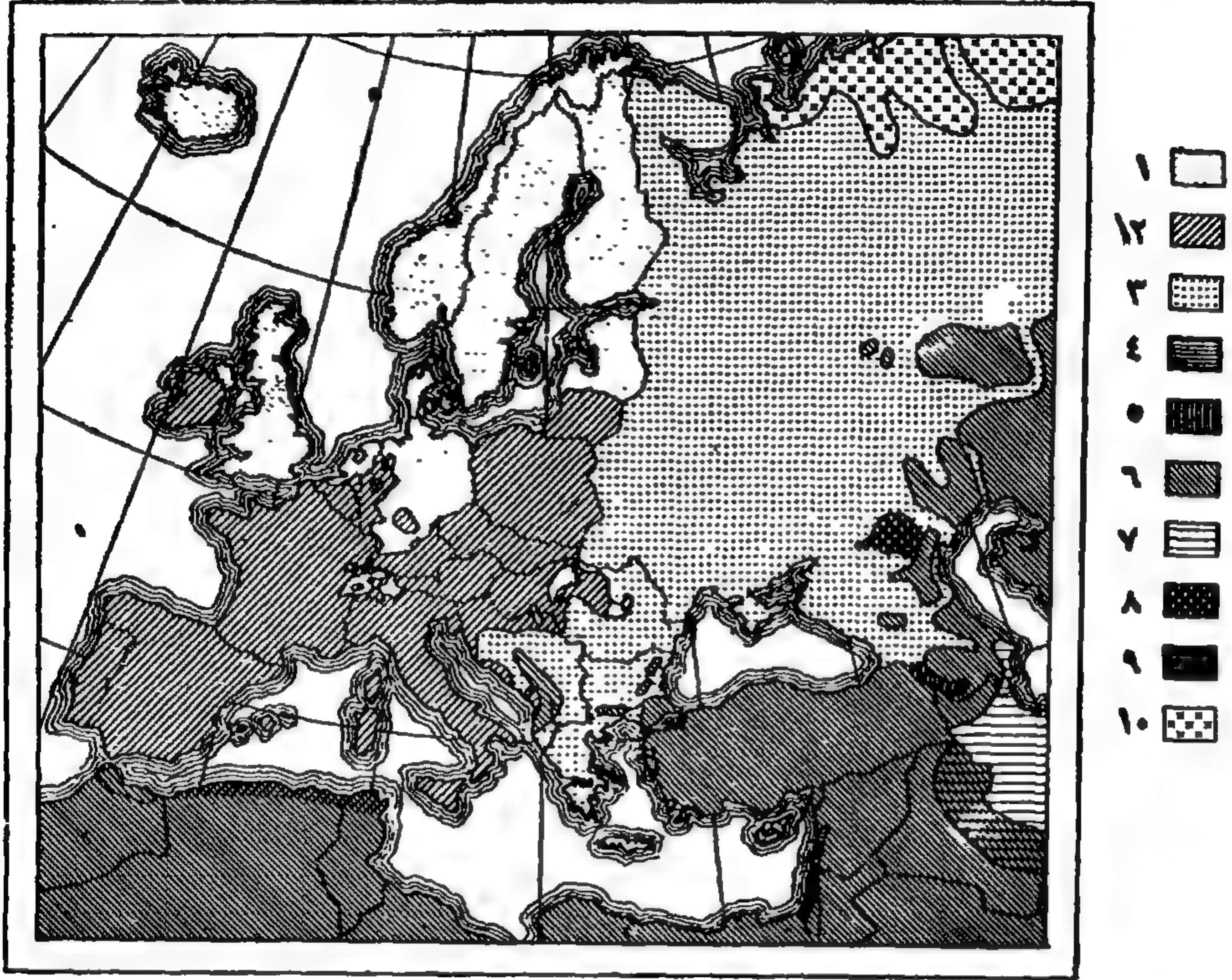
٥٠ ٪ سنيون و ٢٥ ٪ دروز و علويون و إسماعيليون . وتقوم إلى جانب الأكثرية الإسلامية أقلية أرثوذكسية وأخرى يهودية ، وقد كان النزاع الديني بين هذه العناصر شديداً في يوم من الأيام ، ولكن خفت حدته كثيراً ، ولا نكاد نلمس أثراً من آثاره الآن .

أما فلسطين ، فالنزاع على أشده بين اليهود والعرب ، والنزاع بينهما ليس دينياً كما يبدو ، ولكنه نزاع على الحياة ، ولم يكن وجود العنصر اليهودي في فلسطين ليثير أى اضطراب سياسى ، لولا سيول المهاجرين من اليهود الذين تدفقوا على فلسطين ، واغتصبوا أرض العرب من أصحابها بل وطردها العرب من ديارهم . وتعد بريطانيا المسئول الأول في حدوث هذه الكارثة ، فهي التي فتحت أبواب فلسطين للمهاجرين اليهود ، وهي التي أسلمتهم زمام الأمور فيها عندما أنهت انتدابها عليها .

أما النوع الثالث الذى تنتمى إليه البلاد التي تتعدد فيها الأديان فلا تنتمى إليه إلا ست دول فقط ، هي : كندا ، وسويسرا ، ولاتفيا ، ويوغوسلافيا ، والعراق ، والهند . وكان من المنتظر أن تقوم في تلك البلاد حروب واضطرابات بسبب الخلافات الدينية ، ولكن الواقع أن اثنتين منها فقط هما اللتان يسودهما القلق بسبب تلك الخلافات ، وهما يوغوسلافيا والعراق . أما كندا فظروفها قريبة من ظروف الولايات المتحدة الأمريكية ، وهما لا تختلفان إلا في ظاهرة واحدة ، وهي زيادة نسبة من يعتنقون الكاثوليكية في كندا عنهم في الولايات المتحدة ، وسبب ذلك أن العناصر الفرنسية الكندية في كوبك كلها كاثوليكية . وروح كندا مثل روح الولايات المتحدة من ناحية التسامح ، ولا يوجد في كندا الآن أى أثر للنزاع الديني .

وفي سويسرا نجد الأحوال الدينية عجيبة لأن الصلة بين التكوين الديني والتكوين القومى للبلاد تكاد تنعدم ، ثم إن توزيع الأديان فيها لا صلة له بالتضاريس وظاهرات سطح الأرض ، وكل منهما منفصل عن الآخر ، ولكي يدرك الإنسان حقيقة التوزيع الديني في سويسرا يجب أن يعود إلى التاريخ السويسرى لأن الأحوال الدينية لم تكن مستقرة فيها وقت تكوين الاتحاد واندماج الشعوب

السويسرية بعضها مع بعض ، فقد تحول في ذلك الوقت قوم كثير من الكاثوليكية للبروتستانتية ، والكاثوليك الآن يولفون نحو ٤٠٪ والبروتستانت ٥٧٪ وعلاقتهم محابة وليس للاختلاف الديني أى أثر مسمى على وحدة الدولة أو كيانها السياسى .



توزيع الأديان والمذاهب فى أوروبا

١ - البروتستانتية	٥ - المسيحية الأرمنية	٩ - اليهودية
٢ - الكاثوليكية	٦ - الشنتو	١٠ - ديانات بدائية
٣ - الأرثوذكسية	٧ - الشيعة	
٤ - المسيحية اللبانية	٨ - البوذية	

وفى لاتفيا تتألف الأحوال الدينية كما يأتى :

٥٦٪ بروتستانت و ٢٤٪ كاثوليك و ١٥٪ أرثوذكس و ٥٪ يهود ؛ ولكن رغم تعدد الديانات فيها على هذا النحو فالوحدة القومية لا خطر عليها .

وفي يوجوسلافيا تتعقد الأحوال الدينية بعض الشيء ، فهناك ثلاث ديانات رئيسية هي الأرثوذكسية دين الصرب وهم يؤلفون ٤٩٪ من السكان ، والكاثوليكية ويدين بها الكروات ويؤلفون ٣٧٪ من السكان ، والإسلام ويدين به أقلية من السكان . والنزاع لا ينقطع بين الأرثوذكس من « الصرب » والكاثوليك من « الكروات » وهو نزاع عنصري بين شعبين مختلفين وليس نزاعاً دينياً . ولهذا النزاع خطره بدون شك ، لأنه لا يساعد على تآلف الشعبين بل على العكس يؤدي إلى تمسك كل منهما بحقه في الانفصال عن الآخر .

وفي العراق مذهبان إسلاميان مختلفان هما مذهب الشيعة ويدين به نحو ٥٧٪ من السكان ، ومذهب السنة ويدين به نحو ٤٠٪ ، وكان الصراع حتى وقت قريب جداً قوياً بين أنصار المذهبين ، ولكن نمو الروح القومية في العراق بعد تحررها من الحكم التركي سنة ١٩١٨ ساعد على اختفاء الكراهية المذهبية بين السكان . والآن نرى العراق كعضو في جامعة الأمم العربية لم يعد يفكر في الخلافات الدينية ، وإنما أصبح يعنى بكل ما يمكن القومية العراقية ويدعمها .

الباب الرابع

السكان

كانت بعض الدول مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان حتى قيام الحرب الأخيرة ترى أن الأراضي التي تقع في حوزتها لا تفي بحاجة سكانها الذين يتزايدون ، وأنه لا بد من أرض جديدة تضمها إلى أملاكها لكي تنفس عن سكانها حتى ولو كان ذلك بطريق العنف . وليس في وسعنا أن نؤيد هذه الدول فيما تدعيه من أنها في حاجة فعلاً إلى أراضي جديدة ، لأن السكان لم يزدحموا بعد الازدحام الذي يضطرها لاتخاذ وسائل عنيفة لضم أراضي جديدة لأملاكها . والذي نعرفه أن هذه الدول قد بلغت مرحلة الشباب ، وهي في حياة الدول مرحلة تبعث الرغبة في التوسع والإغارة على أملاك الغير ، ولا نستطيع الآن أن نعتمد اعتماداً كلياً على كثافة السكان في أي دولة عند تقدير حاجة هذه الدولة للتوسع الإقليمي ، لأن استخراج نسبة الكثافة لها أكثر من طريقة ، وقد لا يكون لبعض هذه الطرق أية دلالة يمكن الاعتماد عليها . فلو اتخذنا مثلاً مساحة الأراضي في مصر كأساس لاستخراج كثافة السكان فيها وجعلناها تشمل الأراضي المتزرعة وغير المتزرعة ، كانت الكثافة لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن ضيق الأراضي الزراعية في الوادي ، وعن حاجة مصر إلى التوسع فيها . ويبدو أن الاتجاه الحديث في تقدير كثافة السكان يعتمد على مساحة الأراضي التي يمكن استغلالها في الزراعة أو في الرعي كأساس لتقديرها ، ولكن اتجاه كهذا ليس دقيقاً أيضاً لأن الأراضي التي يمكن استغلالها تختلف من جهة لأخرى ، فطبيعة الأرض مختلفة ، ومقدرة الأرض على أن تغل محصولاً أو أكثر مختلفة ، والمناخ الذي يساعد على الإنتاج مختلف ، ومسألة الأسواق وتصريف غلات الأرض مختلفة أيضاً . ثم إن هناك أعمالاً أخرى يحترفها السكان مثل الصناعة والتجارة ، ولا بد أن يكون لها هي الأخرى وزن

في تقدير كثافة السكان ، وهذه جميعاً تؤثر في قيمة الأرض التي تتخذ أساساً لتقدير الكثافة ويجب أن يحسب لها حساب عند تقدير تلك الكثافة .

وإذا درسنا حالة السكان في اليابان وقارنا ذلك بموارد الإنتاج تبين لنا أن المحصول الرئيسي في اليابان هو الأرز . وأن الأرز له قيمة غذائية كبيرة ، وأن الوسائل التي يتبعها اليابانيون في إنتاجه تيسر لهم زراعة الأرض أكثر من مرة في السنة ، ويساعدهم على ذلك ظروف المناخ الذي يعمل بدفته على امتداد موسم الزراعة بحيث يمكن زراعة المحصول مرتين أو ثلاث مرات في السنة .

والحشائش في اليابان قليلة ، وقد حدثت هذه القلة من إنتاج اللحوم هناك ، ولكن يعوض ذلك كثرة ما يصاد من الأسماك من البحار المجاورة .

وكانت اليابان قبل الحرب العالمية الأخيرة تنتج كثيراً من المصنوعات وتصديرها إلى الخارج ، فيوفر ذلك مالا كثيراً يساعدها على شراء المواد الغذائية اللازمة مما لا ينتج في بلادها .

هذه الامتيازات جميعاً يجب أن ندخلها في حسابنا قبل أن نفكر في تقدير كثافة السكان في اليابان .

والواقع أن السكان في اليابان في زيادة مستمرة وأنهم لو استمروا على نسبتهم الحالية في الزيادة فسيصلون في يوم ما إلى درجة التشبع ، ويبدو أن الوقت الذي سيبلغون فيه هذه الدرجة لم يعد بعيداً ، وخصوصاً بعد أن قل الإنتاج الزراعي في اليابان ، وقلت الصادرات من المواد المصنوعة ، وإذا بلغ اليابانيون هذه الدرجة فسيهبط مستوى المعيشة عندهم هبوطاً فاحشاً .

وإذا درسنا حالة البلاد الأخرى التي كانت تطالب بتوسيع أملاكها لكي تتلاءم مساحتها مع ضغط السكان فيها ، وجدنا أن فكرة ازدياد السكان في إيطاليا وألمانيا هي فكرة نسبية . ولوقارنا ازدياد السكان إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بهما لاستبعدنا فكرة ضغط السكان ، إذ أن بلادهما حتى الحرب الأوروبية الأولى كانت تتسع بمواردها الاقتصادية لأعداد من السكان تزيد عن التي كانت تقيم بهما فعلاً ، وحجتهما في المطالبة بتوسيع أملاكهما على هذا الأساس غير صحيحة .

وإذا درسنا سكان العالم دراسة عامة نجد أنهم يبلغون في الوقت الحالى ٢٠٠٠ مليون نسمة ، وليس هذا هو كل ما يستطيع العالم تحمله ، لأن قارة أفريقية وحدها تستطيع أن تتسع لنحو ٢٠٠٠ مليون ، وليس بها الآن إلا ٢٠٠ مليون . وآسيا لـ ١٧٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠٠٠ مليون . وأوروبا لـ ٦٠٠ مليون ، وليس بها إلا ٥٠٠ مليون . وأمريكا الشمالية لـ ١٠٠٠ مليون ، وليس بها إلا ٢٠٠ مليون . وأمريكا الجنوبية لـ ٢٠٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠٠ مليون . والأقيانوسية لـ ٤٠٠ مليون ، وليس بها إلا ١٠ مليون .

ومعنى هذا أن ازدياد الناس في أوروبا سيكون قليلا في المستقبل بعكس القارات الأخرى ، فان مجال الزيادة فيها واسع إلى أن تصل على الأقل إلى درجة الازدحام الحالى في أوروبا .

وبالبحث في موضوع السكان في أية جهة من جهات العالم لا يقنع بمعرفة عدد السكان الذى يتسع له كل بلد من هذه البلاد ، وإنما يجب أن يعرف أيضاً حالة هؤلاء السكان من حيث الزيادة والنقصان . وأحدث الدراسات في هذا الموضوع تهتم بمعرفة متوسط عدد البنات اللاتي تلدهن كل أسرة من الأسر ، أو متوسط ما تخرجه كل أسرة من أمهات المستقبل .

وإذا كان مقدراً لأية أمة أن تعيش فيجب ألا يقل ما تنتجه الأسرة الواحدة عن بنت على الأقل . وإذا ألقينا نظرة عامة على دول العالم التى تسكنها العناصر البيضاء نرى ما يأتى :

أولاً — أن روسيا السوفيتية من أكثر بلاد العالم قابلية للزيادة ، وذلك لكثرة عدد المواليد من البنات .

ثانياً — أن البرتغال وأسبانيا وإيطاليا والبلقان وهولندا ولتوانيا وكندا تلى روسيا من ناحية إنتاج البنات ، ونسبتها في هذه الناحية نصف النسبة في روسيا .

ثالثاً — أن بلاد أوروبا الوسطى والشمالية والغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلند لا تنتج البنات بالدرجة التى تساعد على زيادة السكان فيها زيادة كبيرة .

وإذا بحثنا حالة السكان في كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا نرى ما يأتي :

أولاً — أن سكان ألمانيا آخذون في النقصان لأن نسبة المسنين في الشعب الألماني نسبة عالية ، وقد أدى إلى زيادة تلك النسبة تحسن الوسائل الصحية في ألمانيا ، إلا أن الوسائل الصحية مهما كانت حسنة فإنها لن تحول بين الإنسان وبين الموت . وهذا معناه أن يد الفناء متمتد قريباً للمعمرين الألمان ، لأن كثيراً منهم بلغ سن الخامسة والستين . وهذا معناه أن نسبة الوفيات في ألمانيا ستزيد عن المعدل بحوالى ١٦ ٪ ، وهذا سيؤدي إلى نقص السكان . ويبدو أن الألمان يدركون ذلك ولكنهم لا يجدون له علاجاً إلا بزيادة المواليد ، وذلك بتشجيع الزواج بشتى الوسائل .

ثانياً — أن نسبة الزيادة في إيطاليا ليست كبيرة ، بل قد يخشى على السكان من أن يقلوا في المستقبل . ويدرك الإيطاليون هذه الحقيقة ويحاولون زيادة نسبة المواليد بفرض ضرائب على العزاب ، وبدفع إعانة للأم على المولود الأول ، وتقليل الضرائب على الأسر ذات الأعداد الكبيرة ، ولكن النجاح محدود في هذه السبيل .

ثالثاً — أن اليابان هي الدولة الوحيدة التي يزيد سكانها زيادة مطردة بمقدار ٨٠٠ ألف نسمة سنوياً ، وليس من شك في أن الجزر اليابانية ستضيق باليابانيين إذا لم يلجأوا إلى فكرة تحديد النسل .

ولست ألمانيا وإيطاليا هي البلاد الأوروبية الوحيدة المزدهمة نسبياً بالسكان ، فهناك في شرق أوروبا بلاد أخرى مزدهمة ازدهاماً بالغاً ، إلا أن تلك البلاد ليس لها القوة الحربية التي تجعلها خطراً يهدد سلام العالم مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان . وربما كانت روسيا هي الوحيدة التي تهدد السلام العالمي ، لأن سكانها يتزايدون بسرعة قد ترتفع إلى ٣ ملايين نسمة في العام ، ولو اطردت تلك النسبة فسيصل سكان روسيا عام ٢٠٠٠ م إلى ٦٥٠ مليون نسمة ، وهو عدد صخم جداً لا تصل إليه البلاد الأوروبية مجتمعة .

السياسة التي يمكن إتباعها للتفيس عن ضغط السكان المتزايدين

أولا — التوسع الإقليمي :

كانت الدول الفتية التي تحس بضغط السكان فيها تطالب بتوسيع بلادها إما بضم البلاد المجاورة لها ، أو امتلاك المستعمرات . وكانت إيطاليا وألمانيا واليابان أكثر الدول مطالبة بذلك ، إما لضغط السكان فيها أو إشباعاً لشهوة الاستعمار .

أما عن الاستعمار كمخرج للسكان المتزايدين ، فالمعروف أن أعداد المستعمرين الذي نزحوا إلى المستعمرات وأقاموا بها قليلة جداً ، وبناء على ذلك لا يمكننا أن ندعى أن المستعمرات قد نفست فعلاً عن ضغط السكان في الدول المستعمرة .

أما عن ضم بعض الأراضي المجاورة للدولة ، فقد تبين أن هذا أيضاً لا يفرج كرب الدول التي تحس بضغط السكان ، لأن البلاد التي تطالب بضم بعض الأراضي إلى أملاكها بلاد أوروبية في أغلبها ، والأراضي التي تطالب بضمها أراضي أوروبية أيضاً ، وجميع جهات أوروبا مزدحمة بالسكان وتكاد تضيق بمن فيها . ولدينا أمثلة كبيرة تدل على أن ألمانيا عندما ضمت إليها بعض الأراضي المجاورة لها أضافت لمشكلة تزايد السكان فيها مشكلة تزايد السكان في البلاد التي ضمتها ، فهي في الواقع لم تفرج عن نفسها ، ولكن مشكلة السكان فيها ازدادت تعقيداً ، فعندما ضمت النمسا إليها ضمت مساحات مزدحمة بالسكان ، وضمت مدناً مثل فيينا ، قد تركز السكان فيها بشدة حتى بلغ عددهم ٢ مليون نسمة ، وعندما ضمت منطقة السودان من تشيكوسلوفاكيا ضمت بلاداً مزدحمة أيضاً .

ولو استطاعت ألمانيا أن تضم لأملاكها أية أراضي جديدة مما يقع عند أطرافها ، فانها لن تحل مشكلة السكان فيها بذلك الضم ، لأن البلاد المجاورة لألمانيا مزدحمة بالسكان .

أما إيطاليا فنجد أن ظروفها ليست أفضل من ظروف ألمانيا ، فالبلاد الأوروبية المجاورة لها مزدحمة ، ومن غير الممكن أن يجد الإيطاليون في ضم تلك البلاد مخرجاً لسكانهم المتزايدين . وليس هناك من البلاد التي تصلح لأن تضم إلى إيطاليا إلا قوريسقا وبلاد البلقان ، وهذه جميعاً تأتي أن تضم إليها . وحتى إذا ضمت فلن يعتبر هذا الضم شيئاً ، لأنها مزدحمة بالسكان ، ولن تكون مخرجاً يتنفس فيه الإيطاليون ويخففوا عن ضغط السكان .

أما اليابان فكانت قبل الحرب الأوروبية الأخيرة قد بدأت في تنفيذ سياسة التوسع الإقليمي ، فضمت إليها بلاد كوريا ومنشوريا وشمال الصين ، وهذه جميعاً بلاد عظيمة المساحة ، ولكن يبدو أن تلك البلاد لم تكن تكفي لتستوعب من يزيد من سكان اليابان إلا في سنة واحدة ، لأن كوريا بلاد مأهولة بالسكان ، ولأن منشوكو تضيق بالعناصر الصينية فيها ، ولأن الصين الشمالية مزدحمة جداً بالسكان ، وهي تفكر في طريقة لتنفس بها عن نفسها .

إذا فمسألة التوسع الإقليمي ليست للتنفيس عن السكان ، وإذا كانت الدول تقوم بها تحت هذا الستار ، فهو في الواقع تمويه .

ثانياً — الهجرة :

عندما تهاجر العناصر البشرية من جهة مزدحمة إلى أخرى أقل ازدحاماً ، فإن هذا يعد تنفيساً عن الجهات المزدحمة ، وتعميراً للأقل ازدحاماً ، والذي يلاحظ أن العناصر البيضاء في الأمريكتين وفي استراليا قد هاجرت جميعاً من أوطانها الأوروبية ، ويبدو لأول وهلة أن تلك الهجرة قد نفست عن البلاد الأوروبية ، ولكن الواقع لا يؤيد ذلك ، لأن مجموع العناصر التي هاجرت من أوروبا منذ سنة ١٤٩٢ حتى الآن لا يزيد عن ٤٥ مليون ، هاجر منهم ٢٤ مليوناً إلى الولايات المتحدة الأمريكية و ١٥ مليوناً إلى البلاد الأمريكية الأخرى و ٦ ملايين للقارات الأخرى .

وتبدو هذه الأرقام قليلة ، ولكنها هي الأعداد التي تركزت فعلاً في العالم الجديد ، لأن كثيراً من العناصر الأوروبية المهاجرة عادت ثانية لأوطانها . ولا نستطيع

أن ندعى أن سكان أوروبا تأثروا كثيراً بمهاجرة الـ ٤٥ مليوناً الذين نزحوا عنها في تلك الفترة الطويلة منذ عرفت أمريكا للآن . لأننا لو علمنا أن سكان أوروبا زادوا في القرن الأخير من ١٢٠ مليوناً إلى ١٧٥ مليوناً ، وأنهم منذ بداية القرن العشرين حتى الآن زادوا حتى بلغوا ٥٠٠ مليون ، لتبين أن الـ ٤٥ مليون الذين هاجروا من أوروبا إلى أمريكا عدد لا يذكر لقلته .

وإذن فلا يمكن أن يعتمد على المهاجرة كعلاج لتخفيف ضغط السكان ، لأنه فضلاً عن قلة الأعداد المهاجرة ، فإن المهاجرة تحرم البلاد من خيرة شبابها المهاجرين الذين يهجرونها ، وهي أحوج ما تكون إلى سواعدهم وعقولهم .

وقد أخذ كثير من بلاد أوروبا بسياسة منع هجرة الشباب ، كما أخذ أغلب البلاد التي كانت تفتح أبوابها للمهاجرين في قفل تلك الأبواب ، مخافة أن يساعد مجيء المهاجرين على خفض الأجور ، وخفض مستوى المعيشة فيها . وقد كان تحول الهجرة لأمريكا الشمالية من العناصر التي تسكن بلاد أوروبا الشمالية إلى العناصر التي تسكن جنوب أوروبا سبباً في أن أقفلت الولايات المتحدة الأمريكية أبوابها في وجه المهاجرين الأوروبيين .

وقد اتبعت استراليا نفس السياسة وقفلت أبوابها في وجه العناصر غير الإنجليزية وفي وجه العناصر الإنجليزية في بعض الأحيان ، وهناك كثير من البلاد القليلة السكان ترحب بالعناصر المهاجرة إليها ، ومنها جمهوريات أمريكا الجنوبية التي تسعى دائماً لجذب العناصر الأوروبية إليها ، ولكن الأوروبيين يعزفون عن ذلك بدليل أن العناصر الألمانية وحدها هي التي نزلت بها ، وقد نزلت في الأرجنتين بالذات ، ولا تعد هجرة العناصر السوداء إلى البلاد الأمريكية شبيهة بهجرة العناصر الأوروبية ، فهم لم يكونوا أحراراً في ترك بلادهم أو البقاء فيها ، وإنما سيقوا قسراً للمهاجرة إلى تلك البلاد ، ولم يكونوا كالأوروبيين من الشباب المغامرين الذين يسعون وراء الرزق ، بل كانوا من العناصر الضعيفة التي لم تقو على العدو كغيرهم عندما طاردهم النحاسون في القارة الأفريقية للقبض عليهم وترحيلهم لأمريكا للعمل في الزراعة والرعي .

والهجرة نشيطة جداً في بلاد الشرق الأقصى ، فالصينيون كثيرون في بلادهم ، وقد أحسوا منذ زمن طويل أن بلادهم أخذت تضيق بهم فأخذوا يهاجرون للبلاد المحتاجة للأيدى العاملة ، وهم يخرجون على شكل موجات متعاقبة ، وأهم البلاد التي نزلوا بها منشوريا ومنغوليا ، وقد استطاعوا أن يحولوها إلى أوطان صينية ، ولم يقصر الصينيون هجرتهم على تلك البلاد ، بل هاجروا لجزر الهند الشرقية حيث يبلغون الآن ٢ مليون تقريباً ، وهاجروا لبلاد الملايو حيث يكونون أغلبية السكان وهاجروا إلى سيام والهند الصينية وأعدادهم فيها في زيادة مستمرة .

وهم من أكثر المهاجرين نجاحاً في أوطانهم الجديدة ، وهم لا يسيثون قط للدول المسيطرة على البلاد التي ينزلون بها ، ولا يكونون خطراً على الأمن أو مصدراً للشغب والاضطراب .

وهم عند مجيئهم في أول الأمر يكونون أقلية ، ولكنهم يتحولون فيما بعد إلى أغلبية ، إما بواسطة الأعداد الجديدة التي تفد من الوطن ، أو بواسطة التوالد ، وهم من أكثر سكان العالم خصوبة جنسية ،

وربما كانت هجرة الصينيين من بلادهم هي المثل الوحيد الذي يثبت أن الهجرة تكون للتنفيس عن السكان ، ولتخفيف الضغط عن البلاد الأصلية .

البؤر قليلة السكان :

يوجد نوعان من البلاد قليلة السكان هما :

أولاً — بلاد يقل فيها السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية .

ثانياً — بلاد يقل فيها السكان بالنسبة لما يمكن أن تتحملة هذه البلاد .

وتعد فرنسا مثلاً للنوع الأول ، إذ أن استغلال الموارد الزراعية والصناعية فيها أكبر من أن يقوم به الفرنسيون وحدهم ، لهذا كان ضرورياً أن يستعينوا بغيرهم في هذا الشأن ، وليس من شك في أن هذه القلة في سكان فرنسا قد أدت إلى دخول عناصر غير فرنسية في جسم الدولة ، وليس من شك أيضاً في أن وجود تلك العناصر الغريبة يعد نقطة ضعف في كيان الدولة الفرنسية .

والنوع الثانى من البلاد ، وهو الذى يقل سكانه عما تتحمله موارده ، هو النوع الغالب ، وهو عظيم الأهمية فى تقدير قيمة الدولة السياسية ، وتعد استراليا مثلاً لهذا النوع ، لأن سكانها الحاليين الذين يبلغون ٨ ملايين ، قليلون جداً بالنسبة لما تستطيع القارة أن تتحمله .

وقد يظن البعض أن مساحات واسعة من غرب استراليا مساحات صحراوية لا يمكن استغلالها ، وأن مساحات أخرى فى شمالها لا تصلح لسوء مناخها لسكنى البشر ، وربما يكون ذلك عاملاً من العوامل التى تبرر سياسة استراليا فى قفل أبوابها أمام العناصر المهاجرة إليها ، سواء أكانت أوروبية أم غير أوروبية ، ولكن مع ذلك يجب ألا نغفل أن كثافة السكان فى الجهات الصالحة للاستغلال فى استراليا قليلة جداً ، ولا يمكن أن تبرر بأى حال السياسة التى تتخذها استراليا إزاء العناصر التى تريد الذهاب إليها ، ذلك لأن الموارد كثيرة فى استراليا ، ولا تجد استراليا اليد العاملة التى تكفى لاستغلال تلك الموارد .

ومن الغريب أن استراليا توصلد أبوابها فى وجه العناصر الآسيوية التى تصلح لاستغلال كل جزء فيها سواء كان ذلك فى الشمال الحار أو فى الأراضى الغربية الصحراوية المجربة أو فى السواحل الشرقية الغنية أو فى السهول الوسطى الواسعة .

وقد رأينا فى الحرب العالمية الأخيرة أن اليابان التى كانت تشكو من ضغط السكان قد زحفت تدريجياً نحو الجنوب متجهة نحو جزر الهند الشرقية الغنية بمواردها ونحو استراليا الواسعة المترامية الأطراف .

ورأينا أن الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور ، والأسطول البريطانى فى سنغافورة لم يستطيعا مقاومة اليابان ، وكان الزحف متجهاً نحو فضاء استراليا الواسع ، ولولا القنبلة الذرية وآثارها فى هيروشيما وفى الشعب اليابانى ، لكانت الأيدى العاملة اليابانية تعمل الآن فى استغلال موارد استراليا وتكدح فى كل ركن من أركانها .

الباب الخامس

الحدود

تعتبر الحدود التي تمتد بين الدول بعضها وبعض من عمل الإنسان وهي من أجل هذا تعد ظاهرة بشرية وليست طبيعية .

ولا تدعو الحاجة إلى تخطيط الحدود في أية جهة من جهات الأرض إلا إذا أقبل الناس عليها وعمروها ، ونظروا إلى الأرض التي يقيمون بها كملك لهم لا يسمحون لغيرهم بأن يشاركوهم في الانتفاع بها . وبناء على ذلك يعينون الحدود التي تفصل بين الأراضي التي يستغلونها وبين الأراضي التي يستغلها جيرانهم ، حتى لا يتعدى جار على أرض غيره .

وقد اتخذ الإنسان في أول الأمر الظواهر الطبيعية لسطح الأرض كالأنهار والجبال حدوداً للفصل بين الأراضي بعضها وبعض ، لأنها حواجز طبيعية تحول دون تقدم الجماعات البشرية . ولكن قيمة هذه الحدود أخذت تقل بالتدريج نتيجة لتطور العنصر البشري وتقدم الوسائل التي يلجأ إليها الإنسان في هجومه على غيره ودفاعه عن نفسه ، ولكن الإنسان لم يقف أمام هذا التقدم مكتوف اليدين ، إذ أنه استطاع بعبقريته ومواهبه العقلية أن يقوى الحدود ، وذلك بإقامة الحصون والالتجاء إلى وسائل الدفاع المختلفة .

والحدود التي تحيط بالدولة الفرنسية تعتبر حدوداً نموذجية في جهات كثيرة ، وذلك من حيث اتفاقها مع الظواهر الطبيعية لسطح الأرض ، إذ أنها تمتد في كثير من الجهات فوق جبال الألب ، وجبال جورا ، وهضبة أردن ، ومرتفعات الراين ، وسواحل بحر المانش ، وسواحل خليج بسكاي ، وسواحل البحر الأبيض المتوسط ، ولكن الحدود السياسية لبلاد العالم المختلفة لا تتمشى مع الظواهر الطبيعية لسطح الأرض ، إذ كثيراً ما نجد الحدود بين دولة وأخرى تقطع السلاسل الجبلية ، وتعبّر الأنهار أو تجتاز البحيرات .

وفي الأراضي السهلة ، حيث لا توجد أراضي مرتفعة يمكن الاعتماد عليها كمناطق للدفاع ، تشتد حاجة الإنسان للحصون والقلاع التي تحميه من الاعتداءات الخارجية ، وقد اتخذت الحصون الدفاعية التي أقامها الإنسان في أول الأمر شكل حوائط وأسوار ، مثال ذلك سور الصين العظيم الذي أقامه الصينيون على الأطراف الشمالية لبلادهم لصد جحافل المغول والتتار التي كانت تتدفق على الصين من أراضي الاستبس التي تقع في وسط آسيا ، ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذي بناه الرومان عند الأطراف الشمالية لـانجلترا لصد الاسكتلنديين الذين كانوا ينزلون من الشمال ويهددون الإنجليز . ومن أمثلتها أيضاً الحائط الذي بناه الرومان بين نهري الراين والطونة لصد الجماعات الجرمانية التي كانت تغير على الدولة الرومانية ، ومنها الحائط الذي بناه الرومان لصد الثغرة الموجودة بين البحر الأسود وبين جبال الكربات ، وذلك لحماية الإمبراطورية الرومانية من غزوات البرابرة . أما الآن فالمنشآت الدفاعية تأخذ شكلاً أقرب إلى الخنادق ، مثل خط ماجينو الذي أنشأته فرنسا بينها وبين ألمانيا ، وهو يعتبر أحدث الخطوط الدفاعية البرية في العصر الحديث ، وقد أفلح هذا الخط بفضل اختفائه تحت سطح الأرض في صد الهجمات الألمانية ضد فرنسا ، إذ صمد أمام ضربات الألمانية العنيفة في الحرب الأوروبية الثانية ، ولم يفقد قيمته إلا بعد أن التفت القوات الألمانية حول طرفه الشمالي عند بلجيكا ، وهاجمته من الجانب الفرنسي .

وأفضل الحدود السياسية هي الحدود التي تفصل الشعوب بعضها عن بعض فصلاً تاماً ، ولكن قليلاً جداً من الحدود السياسية في العالم هي التي تتوفر فيها هذه الصفة ، ذلك لأن اختلاط الشعوب وتداخلها بعضها في بعض يجعل وجود حد فاصل وعازل بين الشعوب المختلفة أمراً مستحيلاً ، ثم إن ظروف تخطيط الحدود هي ظروف تفرض فيها الشعوب المنتصرة إرادتها على الشعوب المغلوبة ، وهذه الأخيرة تضطر للخضوع للأمر الواقع . ولا يمكن لحدود مفروضة على هذا النحو أن تكون حدوداً مثالية . ومع ذلك فالحدود السياسية يمكن أن تفصل بين الشعوب فصلاً تاماً في حالات أربع :

١ — أن يكون الأساس الذى اعتمد عليه فى تخطيط الحدود هو الفصل بين شعبين متجاورين ، ومن أمثلة ذلك حدود شلنبرج التى تفصل بين العناصر الألمانية فى الجنوب والعناصر الدانمركية فى الشمال .

٢ — أن يكون تخطيط الحدود بين شعبين متجاورين قد انقضى عليه وقت طويل بحيث سمح لكل منهما بالاستقرار فى المنطقة التى يعيش فيها ، ومن أمثلة ذلك الحدود بين فرنسا وأسبانيا وبين إنجلترا وويلز .

٣ — أن يكون تخطيط الحدود فى الإقليم سابقاً لمجيء العناصر البشرية التى تعيش على جانبيه ، كالحدود التى تمتد بين كندا وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ — أن يتبع خط الحدود حاجزاً طبيعياً من الحواجز التى توجد على وجه الأرض ، كالحدود التى تمتد على طول جبال الألب .

وتعد الحدود بين استونيا ولاتفيا ولتوانيا مثلاً جيداً للحالة الأولى ، لأن الأساس فى تلك الحدود كان مجرد الرغبة فى فصل الشعب اللتى عن الأستونى وفصله عن الشعب اللتوانى ، وحدود بولندا وألمانيا مثل للحالة الثانية ، لأن الوقت الذى مضى بعد تخطيط تلك الحدود جعل لكل من الشعبين الألمانى والبولندى تقاليده وثقافته التى عاش بها فى وطنه الخاص جيلاً بعد جيل ، فميزت هذه الصفات كل شعب .

وتعد الحدود بين كندا والولايات المتحدة مثلاً للحالة الثالثة لأنها خططت قبل مجيئ العناصر التى تعيش على الجانبين ، هذا مع العلم بأن العناصر التى تقيم على أحد جانبي الحدود لا تختلف فى شىء عن عناصر الجانب الآخر ، لأنها جميعاً مشتقة من مصدر واحد هو المصدر الأوروبى ، وتعيش فى بيئة جغرافية متشابهة ، وتتكلم لغة متشابهة .

ويبدو لأول وهلة أن أمثلة الحدود للحالة الرابعة كثيرة فى العالم ، ولكن الواقع غير ذلك ، إذ قليلاً ما تفصل الحواجز الطبيعية بين شعبين متجاورين . والظاهرة الهامة التى نلاحظها هى أن بعض الشعوب تتخطى الحواجز الطبيعية بدلاً من أن تقف عندها وتتخذ منها حداً يفصلها عما يحاورها من الشعوب ، ومن أمثلة ذلك أن الشعب الألمانى يعيش على كلا جانبي جبال بوهيميا ، وأن الشعب

القطلو في ينتشر شمالاً ويعبر جبال البرانس ويصل إلى روسيون في فرنسا ، والشعب النرويجي الذي يغلب انتشاره في السواحل الغربية من اسكنديناوة قد تخطى مرتفعات اسكنديناوة شرقاً وانتشر في منطقة أوصلو .

من هذه الأمثلة المختلفة نستطيع أن نؤكد أن الحدود التي تنطبق على الحالة الرابعة ، وهي التي تتفق مع الحواجز الجبلية نادرة جداً ، وربما كانت بعض أجزاء جبال البرانس بين فرنسا وأسبانيا وجبال الأنديز بين شيلي والأرجنتين من أظهر المناطق التي تمتد فيها الحدود على طول الحواجز الجبلية ، وتفصل بين الشعوب التي تعيش على كلا الجانبين .

الحدود الاثنوجرافية التي تفصل بين الشعوب :

أغلب الحدود القائمة بين بلاد العالم الآن ليست حدوداً اثنوجرافية ، لأن الشعوب التي تسكن جهات العالم المختلفة كثيرة الاختلاط بعضها مع بعض ، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى صعوبة الفصل بين العناصر التي تنتمي إلى شعب معين ، وبين تلك التي تنتمي إلى شعب آخر . وهذا معناه أنه لا يمكن تخطيط الحدود التي تفصل الشعوب تخطيطاً دقيقاً . والشعوب بطبيعتها لا تستطيع الاستقرار على طول الحدود التي ترسم لكي تعين المناطق التي يعيش فيها كل شعب منها . إذ المشاهد أن الشعوب تعبر الحدود في نقاط عديدة وتسرّب من أحد الجوانب إلى الجانب الآخر ، وبناء على ذلك نجد أن بعض عناصر شعب من الشعوب تتوغل داخل الشعب المجاور ، وتتدخل فيه ، فينشأ بسبب ذلك نطاق وسط يوجد بين الشعبين المتجاورين تعيش فيه عناصر مختلطة من كل من الشعبين .

وأفضل الحدود التي يمكن تخطيطها في تلك الجهات هي التي تجعل الغالبية العظمى من أحد الشعوب في جانب ، والغالبية العظمى للشعب الآخر في جانب ، ومن أمثلة ذلك حدود إقليم شلر فنج التي تفصل ألمانيا عن الدانمرك ، وقد روعي في تخطيطها أن تكون الغالبية الألمانية في الجانب الألماني ، والدانمركية في الجانب الدانمركي ، وقد نجم عن ذلك أن بعض العناصر الدانمركية تعيش كأقلية في الجانب الألماني ، وأن بعض الألمان يعيشون كأقلية في الجانب الدانمركي .

ومن أمثلتها أيضاً الحدود في سيليزيا العليا بين ألمانيا وبولندا ، وقد وجد رجال السياسة عند تخطيط تلك الحدود مجموعة من العناصر الألمانية في سيليزيا العليا وسط الشعب البولندي (الألمان في هذه المنطقة صناع ، والبولنديون زراع) ولم يكن أمام الساسة لحل تلك المشكلة إلا أحد أمرين : الأول أن يضحوا بالأقلية الألمانية ، ويضموا الإقليم برمته إلى بولندا . والثاني أن يضحوا بالأقلية البولندية ، ويضموا الإقليم برمته إلى ألمانيا . ولكنهم اختاروا حلاً وسطاً فشطروا المنطقة إلى شطرين ، وضموا أحدهما لبولندا وضموا الآخر لألمانيا . ولكن هذا الحل لم يرض عنه الألمان ، ولم يرض عنه البولنديون .

الحدود التي تفرضها الدول المنتصرة على الشعوب المغلوبة :

يراعى عند تخطيط هذه الحدود المصالح الاقتصادية أو الحربية ، كما تراعى الاعتبارات التاريخية ، وهي عادة في مصلحة الغالب ، ولا يقبل المقهور ذلك إلا تحت الضغط والتهديد . ولكن يبدو أن مرور الزمن على هذا النوع يجعل الدولة المهزومة ترضى به ولا تفكر في تغييره فيما بعد ، وأمثلة ذلك الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، فلقد غضب الشعب المكسيكي في أول الأمر عندما هزمت الولايات المتحدة وفرضت عليه الحدود الحالية التي تفصل بينها وبين المكسيك ، ثم عدل الشعب المكسيكي بعد ذلك عن التفكير في تغيير تلك الحدود ، خصوصاً بعد أن استقرت الأمور على جانبي الحدود الجديدة ، وقبل في النهاية الحدود التي غضب عنها أولاً .

وكثيراً ما يحدث أن يفرض المنتصر حدوداً بعينها على الشعب المغلوب ، ولكنه يعود فيندم على فرضها ، ومن أمثلة ذلك أن بلجيكا التي رحبت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بضم منطقتي يوين وماليدى الألمانييتين إليها ، عادت بعد ذلك وتشككت في أنها كانت حكيمة عندما قبلت هذا الوضع ، وأصبحت تشك في قيمة هاتين المنطقتين بالنسبة لها . ومن أمثلتها أيضاً أن الشعب البولندي الذي هلك في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى لفكرة إنشاء الممر البولندي في الأراضي الألمانية ليكون منفذاً لبولندا على البحر البلطي ، عاد قبل الحرب الأوروبية الثانية ينظر إلى إنشاء ذلك الممر كعمل غير حكيم .

ومن أمثلتها أيضاً رومانيا التي ضمت إليها عقب الحرب الأوروبية الأولى إقليم بسارايا من روسيا وإقليم دبروجا من بلغاريا ، وكذلك إيطاليا التي ضمت إليها منطقة التيرول الجنوبي وشبه جزيرة استريا وكانتا من أملاك النمسا ، وكذلك لتوانيا التي ضمت إليها ميمل وكانت ألمانية ، أولئك جميعاً عادوا قبل الحرب الأوروبية الثانية ينظرون إلى هذا الضم كما لو كان تصرفاً غير سليم . وربما كانت حدود تشيكوسلوفاكيا أحسن مثل يبين أن الحدود التي تفرضها الدول المنتصرة تسبب المتاعب فيما بعد ، فهي في منطقة السويد تدخل نحو ٣ ملايين ألماني في الأراضي التشيكوسلوفاكية ، وفي جوار نهر الطونة تدخل نحو مليون مجري في أراضيها ، وفي جوار بولندا تدخل نحو مائة ألف بولندي في أراضيها ، وناحية رومانيا تدخل نحو ستمائة ألف روماني ، وبعد أن ضمت تشيكوسلوفاكيا إليها كل هذه المناطق وجدت نفسها قد أغضبت جيرانها من كل جانب ، وأصبحت على وشك التفكك والانحلال لكثرة ما بها من أقليات .

الحدود الفلكية :

تختلف هذه عن السابقة في أنها تمتد في خطوط مستقيمة على حين أن التعاريج والالتواءات تكثر في الأخرى ، وهي تعتمد على خطوط الطول وخطوط العرض ، وأصلح الجهات الملائمة لها هي الجهات التي تقل فيها العناصر البشرية كالأراضي الصحراوية أو المكتشفة حديثاً ، والتي لا يعرف واضعوا الحدود فيها شيئاً عنها .

وتعد الحدود التي فرضها البابا عام ١٤٩٣ لكي تفصل بين أملاك أسبانيا وبين أملاك البرتغال في أمريكا الجنوبية مثلاً لها ، وخريطة العالم مليئة بأمثلة عديدة بالحدود الفلكية منها :

- ١ — الحدود التي تمتد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين كندا ، وهي تتبع خط عرض ٤٩ شمالاً ، وهي أطول حدود فلكية في العالم ، إذ يبلغ طولها ١٣٠٠ ميل .
- ٢ — الحدود التي تفصل بين الولايات التي تشترك معاً في تأليف ما يعرف بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهي حدود كثيرة جداً ، يمتد بعضها مع خطوط الطول ، ويمتد البعض الآخر مع خطوط العرض .

- ٣ — الحدود التي تفصل الولايات الاسترالية بعضها عن بعض .
- ٤ — الحدود التي تفصل بين البلاد الأفريقية بعضها وبعض كالحدود التي تفصل بين مصر وليبيا والحدود التي تفصل بين مصر والسودان .

الحدود بين مصر والسودان :

إذا أتاحت للإنسان فرصة السفر من مصر جنوباً نحو السودان على طول نهر النيل ، فإنه لا يشعر بفرق واضح سواء في مظاهر سطح الأرض أو في معالم السكان الذين يعيشون في الوادي على جانبي النهر .

وإذا أتاحت له فرصة السفر في الأراضي الصحراوية التي تمتد على جانبي النيل سواء في الشرق أو في الغرب ، واتجه في تلك الصحاري من مصر جنوباً نحو السودان ، فإنه لا يجد فرقاً ما ملموساً أو غير ملموس ، لا في مظاهر سطح الأرض ولا في معالم السكان .

فالنيل الذي يجري في الاثنين هو من غير شك نيل واحد له نفس المياه التي تجري فيه غزيرة خلال أيام السنة جميعاً .

والأرض الزراعية التي توجد على جانبي النيل في مصر هي نفس الأرض التي توجد على جانبيه في السودان ، وكلاهما يمتاز بقوة الحصب وغزارة الإنتاج ، ويتكون من الطمي الذي تأتي به المياه من البلاد الجنوبية .

والنبات الذي تنبته الأرض سواء كان من عمل الطبيعة أو مما زرعه الإنسان هو بعينه في الشمال وفي الجنوب ، والحيوان الذي يحبي على هذا النبات سواء كان من دواب الحمل أو مما يستعان به في الأعمال الزراعية هو بعينه في الشمال وفي الجنوب .

والأرض الصحراوية التي تمتد في شرق النيل بين البحر الأحمر بجبالها الشاخنة وأوديتها العميقة الملتوية وبأشجارها البرية وحشائشها وأزهارها ، هي بعينها في الشمال وفي الجنوب . والأرض الصحراوية التي تمتد في غرب النيل وتنتشر

حتى أرض ليبيا ، والصحراء الكبرى بصخورها ورمالها وكثبانها المتنقلة وواحاتها الغنية ، هي بعينها في الشمال وفي الجنوب ..

إنك أنى انتقلت وأنى ارتحلت بين الشمال وبين الجنوب ، سواء كان ذلك عن طريق النيل أو إلى جانب ساحل البحر الأحمر أو عبر الصحراء الشرقية أو عبر الصحراء الغربية ، فلن تجد فرقاً بين ما تراه في الشمال وما تراه في الجنوب ، وإذن فليس هناك في الطبيعة حد فاصل بين مصر وبين السودان ، فهما جسم واحد وشيء واحد ، ولا يمكن تجزئة هذا الجسم أو التفريق بين أجزائه المختلفة .

فاذا تكلمنا عن الحدود بين مصر والسودان ، فلن يكون حديثاً عن حدود طبيعية مما ترسمه الطبيعة بين البلاد بعضها وبعض ، لأن الحدود الطبيعية لا وجود لها في هذا الركن من العالم ، وإنما سيكون عن حدود أخرى من صنع الإنسان رسمها لكي تيسر الأمور الإدارية التي تتعلق بتنظيم الحكم والإدارة في هذه البلاد على نحو يكفل استتباب الأمن ونشر الطمأنينة بين الناس .

والحدود بين مصر والسودان لم يكن لها في أى يوم من الأيام أية دلالة سياسية لأن مصر والسودان كانا دائماً أبداً ينظر لهما كبلد واحد وقطر واحد ، وكانت أهمية هذه الحدود قاصرة على الأمور الإدارية وحدها .

ولم تعتمد الحكومة المصرية في يوم من الأيام إلى مراقبة حركة المرور عبر هذه الحدود من الشمال إلى الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال ، وإنما كانت الحدود مفتوحة دائماً لكل عابر ، مثلها في ذلك مثل الحدود الإدارية الأخرى بين مديريات مصر أو بين مديريات السودان .

فالطريق الذى يمتد على طول النيل كان المرور فيه حراً ، وكانت أغلب المتاجر بين مصر والسودان تمر به ، وكانت حركة المسافرين فيه دائمة لا تنقطع دون أية مراقبة .

والطريق الذى يمتد في أرض البشارية في صحراء مصر الشرقية ، والذي تتبعه جموع الإبل الكثيرة التي كانت وما زالت تساق إلى الأسواق المصرية طريق مفتوح أيضاً ، ولم يكن يخضع لأية رقابة .

ودرب الأربعين المشهور الذى كان يجتاز صحراء مصر الغربية ويربط أرض كردفان ودارفور فى الجنوب بالواحة الخارجية ، ثم بوادى النيل عند أسبوط فى الشمال كان هو أيضاً طريقاً مفتوحاً للتجارة وللمسافرين .

ولم تكن هناك أية نقط للمراقبة فى أى جزء من أجزاء هذه الطرق جميعاً لكى تراقب حركة التجارة والسفر عبر الحدود التى تمتد بين مصر والسودان ، وإنما كان السفر والاتجار حراً لأنه كان سفرأ ، وكانت تجارة بين نقطة من نقط الوطن الواحد وبين نقطة أخرى من نفس الوطن .

ولم تظهر الأهمية السياسية لهذه الحدود إلا بعد أن أرغمت مصر على توقيع الاتفاقية التى فرضتها إنجلترا على مصر سنة ١٨٩٩ ، وهى الاتفاقية التى عرفت باتفاقية السودان .

فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن استعادت مصر ما كانت قد فقدته من أراضيها فى جنوب الوادى بسبب الثورة المهدية فى السودان فى الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٢ ، وكان أهم ما اشتملت عليه ما يأتى :

١ — أن كلمة السودان تشمل جميع الأراضى الواقعة جنوبى خط عرض ٢٢ شمالاً التى لم يتخل الجيش المصرى عنها مطلقاً منذ سنة ١٨٨٢ إلى وقت استرداد السودان ، وكذا الأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية ثم استردها الحكومتان المصرية والبريطانية ، أو ما يحتمل أن تستردانه من هذه الأراضى .

٢ — أن الرايتين المصرية والبريطانية ترفعان معاً فى البر والبحر فى جميع الأراضى السودانية ما عدا مدينة سواكن فلا ترفع عليها سوى الراية المصرية وحدها .

ولن نتحدث هنا عما جاء بهذه الاتفاقية من مغالطات بشأن اشتراك الحكومة الانجليزية مع الحكومة المصرية فى استرداد السودان ، بل سنقصر الدراسة هنا على الحدود دون سواها ، وعن الصفة التى اكتسبتها تلك الحدود بعد عقد الاتفاقية .

وأهم ما يلفت النظر في الحدود التي فرضتها تلك الاتفاقية أمور ثلاثة هي :
أولاً — أنها أصبحت بمقتضى الاتفاقية تمتد على طول خط عرض ٢٢° شمالاً من ساحل البحر الأحمر في الشرق إلى قلب الصحراء الليبية في الغرب .

ثانياً — أنها تحولت منذ الاتفاقية من حدود إدارية تفصل بين جزأين متجاورين من وطن واحد يخضعان لحكم واحد إلى حدود سياسية تمتد بين مصر في الشمال وبين السودان في الجنوب ، وأن السودان منذ ذلك الوقت لم يعد كما كان خاضعاً للإدارة المصرية وحدها ، وإنما صار يخضع لإدارة ثنائية مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وقد ظل الأمر كذلك حتى نال السودان استقلاله ، وصارت الإدارة فيه سودانية خالصة .

ثالثاً — أنه أدخل عليها في السنوات القليلة التي أعقبت فرض الاتفاقية على مصر بعض التعديلات التي تيسر الشؤون الإدارية في الأراضي التي تقع على جانبي الحدود ، وأصبحت الأجزاء التي شملتها تلك التعديلات حدوداً إدارية ليست لها الصفة الشرعية التي للحدود السياسية .

وفيما يلي وصف موجز للمناطق التي شملها تعديل الحدود :

أولاً — منطقة مجرى النيل :

إن نظرية سريعة إلى خريطة وادي النيل تبين أن مدينة حلفا تقع على خط عرض ٢٢ شمالاً تقريباً ، فهي إذن من البلاد التي ينبغي أن يمر بها خط الحدود السياسية بين مصر والسودان .

فهل يمر بها الخط فعلاً ؟ الجواب بالنفي .

والسبب في ذلك بسيط للغاية ، لأن المساحات المزروعة التي تمتد على جانبي النيل في جهات النوبة بصفة عامة ، وفي منطقة حلفا بصفة خاصة مساحات محلوذة ، لهذا كانت قيمة الأرض الزراعية فيها كبيرة جداً .

وإذا نظرنا إلى المنطقة التي تتوسطها حلفا وجدنا أن الأرض الزراعية في حلفا نفسها ضئيلة جداً ، وأنها إلى الجنوب من حلفا أكثر ضآلة . أما إلى الشمال وبصفة

خاصة في جهات فرس وسره ودييره واشكيت وأرقين ودغيم ودبروسة ، فان الأرض الزراعية تنسج والسكان يتجمعون ويفلحون الأرض ويخرجون الحب والثمرات .

فاذا قدر للحدود في هذه المنطقة أن ترسم بحيث عمر بمدينة حلفا حسب ما هو وارد في الاتفاقية ، فان الأراضي الخصبية الواسعة نسبياً في هذه المنطقة ستقع في الجانب المصرى ، وسيتبع هذا بطبيعة الحال تركيز الجزء الأعظم من سكان المنطقة في الجانب المصرى ، وسيكون اعتماد حلفا كله على الأرض الواقعة في الجانب المصرى وعلى السكان المقيمين في ذلك الجانب .

هذه الأرض تمتد لمسافة ٢٥ كيلومتراً إلى الشمال من حلفا ، ويوجد بها من القرى سره شرق وسره غرب وفرس ودييره واشكيت وأرقين ودغيم وعنقش ودبروسة وغيرها . وإذن فلا بد من تعديل الحدود في هذه المنطقة تعديلاً يكفل وضع هذا الجزء إلى الجنوب من خط الحدود أو بعبارة أخرى يؤدي إلى خضوع هذه القرى هي وما يتبعها من أراضي زراعية ومن يقيم بها من سكان لإدارة السودان .

بناء على ذلك أصدرت وزارة الداخلية المصرية في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٩ قراراً إدارياً بتعديل الحدود في هذه المنطقة وفقاً للسياسة التي رسمتها بريطانيا وبذا أصبحت الحدود تمر بقرية أدندان الواقعة على الشاطئ الشرقي للنيل وبقرية فرس الواقعة على الشاطئ الغربي للنيل ، وبمقتضى هذا التعديل تخلت مصر إدارياً عن مساحة واسعة من الأرض الزراعية تبلغ ٤٠٠٠ فدان ، وعن عدد من أشجار يبلغ ٨٢,٠٠٠ شجرة ، وعن عدد من السكان يبلغ ١٣,٠٠٠ نسمة . وعلى مجموعة من القرى يبلغ عددها عشرة . كل أولئك لكي تكون تابعة إدارياً للسلطات الإدارية في السودان ، وذلك لأن السياسة البريطانية أرادت هذا ، ولم تستطع مصر تحت الضغط الذي خضعت له وقتئذ إلا الموافقة على ما أملت بريطانيا .

ثانياً — قطاع جبل علبه :

يشغل هذا القطاع الركن الجنوبي الشرقي لمصر في مجاورة البحر الأحمر ، وهو عبارة عن أرض جبلية عظيمة الارتفاع تكثر بها الصخور النارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة ، ويسقط بها من الأمطار ما يكفل لها حياة نباتية وافرة .

والواقع أنك إذا زرت هذه المنطقة ورأيت ما بها من أشجار السنط وشاهدت ما ينبت بأوديتها من خضرة وحشائش ، فانك لا تصدق أنك في أرض صحراوية .
وهي من الناحية الجغرافية ليست أرضاً صحراوية ، وإنما هي جزيرة خضراء في الوسط الصحراوي الذي يجاورها ، ذلك لأن مياه الأمطار تنحدر في أوديتها فتكون مسيلات كبيرة قد تمتد حتى تصل إلى نهر النيل نفسه . وبطون الأودية المنتشرة فيها ملأى بموارد المياه ومكسوة بالحشائش والعشب والشجر وجوانب الجبال تغمرها الخضرة ، وهي بصفة عامة منطقة وفيرة الخيرات كثيرة السكان من جماعات البجا المعروفة التي يطلق عليها اسم البشارية .

وأرض هذه مميزاتها تكون من غير شك مطمع كل طامع ، لهذا نجد أن السياسة البريطانية اتجهت نحو ضمها للإدارة في السودان ، ولهذا اقترحت على الحكومة المصرية ، أو بعبارة أخرى فرضت على الحكومة المصرية إصدار الأوامر التي تكفل ضمها إدارياً إلى السودان ، وقد حشدت لذلك من المبررات الصورية ما يجعل التعديل أمراً ضرورياً ، فادعت أن الأمور الإدارية في هذه المنطقة من الصحارى المصرية تتطلب ضرورة وضع البلد الذي ينتمون إلى جماعة من الجماعات تحت سلطة إدارية واحدة .

وحيث أن منطقة جبل علبة وما جاورها تعيش بها جماعات من البشارية وأن الغالبية العظمى من تلك الجماعات تعيش في السودان ، فمن المصلحة ضم منطقة علبة إلى السودان ، لكي تطبق على سكانها من البشارية النظم الإدارية ذاتها التي تطبق على إخوانهم في السودان .

وبناء على ذلك أصدر وزير الداخلية قراراً إدارياً بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بتعديل الحدود في منطقة جبل علبة بحيث تصبح على النحو التالي :

يمتد خط الحدود من نقطة على ساحل البحر الأحمر قريباً من بئر الشلاتين ثم يتجه جنوباً بغرب لمسافة ٥٨ كيلومتراً إلى بئر منيعة ، ثم يمتد شمالاً بغرب لمسافة ٢٨ كيلومتراً إلى جبل نجروب ، ثم جنوباً بغرب لمسافة ٧٠ كيلومتراً إلى جبل أم الطيور ، ثم جنوباً مع انحراف كبير نحو الغرب لمسافة ٥٨ كيلومتراً ،

ثم جنوباً مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كيلومتراً حيث يقابل خط الحدود السياسية الذى يمتد مع خط عرض ٢٢° شمالاً .

وقد تخلت مصر إدارياً بمقتضى هذا التعديل عن منطقة من أغنى مناطق الصحراء الشرقية مثلثة الشكل تقريباً طول ضلعها الجنوبي الذى يمتد على طول الحدود السياسية ٣٠٠ كيلومتر تقريباً ، وضلعها الشرقى الذى يطل على البحر الأحمر ٢٠٠ كيلومتر ، وضلعها الغربى ٢٠٠ كيلومتر أخرى ، وهى منطقة تبلغ مساحتها ١٢,٥٠٠ كيلومتر مربع تقريباً .

ثالثاً — منطقة جبل بارتازوجا :

وهى منطقة جبلية فى الصحراء الشرقية تقع جنوبى الحد السياسى الذى يمثله خط عرض ٢٢° شمالاً وذلك فى منتصف المسافة بين مجرى النيل وبين جبل علبة ، وهى فى الارتفاع أقل كثيراً من منطقة جبل علبة ، وفى أهميتها الاقتصادية سواء كان ذلك من ناحية التعدين أو من ناحية الحياة النباتية والحيوانية تعد بحق منطقة فقيرة .

ولم تجد السياسة الانجليزية مانعاً من تغطية سياستها فى اقتطاع منطقة علبة باقتراح ضم هذه المنطقة الفقيرة إدارياً إلى أرض مصر بحجة واهية هى أن أغلب سكانها من البلوينتمون إلى جماعات العبادلة ، وجماعات العبادلة هذه تعيش فى مصر ، فخير لإخوانهم فى السودان أن تطبق عليهم القوانين الإدارية ذاتها التى تطبق عليهم فى مصر .

وبناء على ذلك نجد أن نفس القرار الإدارى الذى أصدره وزير الداخلية فى ٤ فبراير سنة ١٩٠٢ يتضمن ضم المنطقة المحيطة بجبل بارتازوجا إدارياً إلى مصر ، وهى منطقة لا تزيد مساحتها عن ٦٠٠ كم^٢ .

رابعاً — منطقة كورسكو :

وهذه منطقة صحراوية أخرى أشد جفافاً من المنطقتين السابقتين ، ولكنها أرض مجاورة لوادى النيل ، وتنحصر بينه وبين خط مستقيم يمتد من جبل

بارتازوجا في الجنوب حتى كورسكو الواقعة على نهر النيل في الشمال . وقد بدا للسياسة البريطانية أن ضمها للسودان قد يعود عليها بنفع مادي فأملت إرادتها وكان لها ما أرادت ، وعدلت الحدود بحيث تصبح المنطقة تابعة للسودان من الناحية الإدارية .

ولكن يظهر أن هذه المنطقة لم يوجد بها ما يستدل منه على أهمية خاصة ولم ينجم من ضمها إدارياً إلى السودان نفع ظاهر ، فتقرر إعادتها إلى الإدارة المصرية ، وصدر في سنة ١٩٠٧ قرار بتعديل الحدود تعديلاً يكفل إعادة المنطقة إلى مصر ، وذلك يجعل الحدود الإدارية منطبقاً على الحدود السياسية بدلاً من أن تنحرف متجهة نحو كورسكو .

هذه نظرة سريعة إلى حدود مصر الجنوبية وإلى ما طرأ عليها من تعديلات إدارية في الفترة التي أعقبت إمضاء الاتفاقية الخاصة بالسودان في سنة ١٨٩٩ ، ومنها يستدل على أن مصر قد اقتطعت منها مساحات واسعة وضمت إدارياً إلى السودان ، وأن الحجج التي أعتمد عليها في تبرير هذا الاقتطاع ليس لها سند من الواقع .

فاذا كانت الحججة في ضم قطاع علبة إلى الإدارة السودانية هي الرغبة في تطبيق نظم إدارية واحدة على جماعات البشارية سواء أولئك الذين يعيشون منهم في شرق السودان والذين يعيشون في قطاع علبة ، فلماذا إذن ترك البشارية الذين يعيشون في الصحراء الشرقية من مصر في شمالي منطقة علبة حتى خط عرض أسوان تقريباً . ولماذا لم يضم هذا الجزء من الصحراء الشرقية كله إلى الإدارة السودانية لكي يخضع سكانه من البشارية جميعاً لنفس النظم والقواعد .

وهل فات أصحاب هذه الحججة الواهية أن السكان في هذه المنطقة قوم رعاة وأنهم يتنقلون دائماً من مكان إلى مكان ، وأن الحدود في مثل هذه الجهات لا تستطيع أن توقف حركاتهم المستمرة .

إنهم يعرفون ذلك دون شك ، وليس هذا هو الغرض الحقيقي الذي من أجله ضمت المنطقة إدارياً إلى السودان ، وإنما هو تمهيد لضمها سياسياً إلى السودان ،

على اعتبار أن السودان سيبقى جزءاً من إمبراطوريتهم ، ولكن فاتهم أن الشعوب قد تيقظت ، وأن الوعي القومي في وادي النيل لم يعد يقبل سيطرة أجنبية .

ويبدو أن مصر قد قبلت الحدود الإدارية في هذه المنطقة وفي غيرها كارهة ، لأنها لم تكف عن المطالبة بالغائها ، والاكتفاء بالحدود السياسية التي فرضتها اتفاقية سنة ١٨٩٩

ففي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ اقترحت مصلحة المناجم المصرية توسيع حدود قسم القصير من ناحية الجنوب ، وهو القسم المصرى الذى يدخل فيه قطاع علبة ، وذلك لأسباب فنية تتعلق بالناحية الاقتصادية ، وأسباب أخرى تتصل بالأمن ، ومراقبة حركات تهريب الطبايق هو وغيره من المواد الممنوعة من السودان ، وذلك باعادة قطاع علبة إلى الإدارة المصرية . ولم تجد وزارة الداخلية المصرية مانعاً من ذلك فاتصلت بوكالة السودان « وقتئذ » ووجهت إليها نحواً من عشرين رسالة في هذا الشأن ، وذلك في الفترة ما بين مايو سنة ١٩١٥ وأكتوبر سنة ١٩١٦ ، ولكن حكومة السودان صمت أذنيها وقتئذ .

وقد طالبت مصر مرة أخرى في سنة ١٩٣٦ بإلغاء الحدود الإدارية بين مصر والسودان ، وذلك على أثر استجواب قدمه أحد أعضاء مجلس الشيوخ المصرى إلى وزير الدفاع يطلب فيه بيانات عن الحدود بين مصر والسودان بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وعن التعديلات التى أصابتها بعد تلك الاتفاقية ، ولم يكن نصيب مصر في هذه المرة أفضل من نصيبها في المرة السابقة ، وبقي الأمر على ما كان عليه .

الباب السادس

الجغرافيا السياسية لفرنسا

سنحاول في هذه الدراسة تقدير القيمة السياسية لفرنسا ، على أساس المقومات الثلاثة التي يعتمد عليها في تقدير قيم الدول ، وهي العناصر الطبيعية والعناصر الاقتصادية ، ثم العناصر البشرية .

(١) العناصر الطبيعية :

١ - المساحة :

١ - تبلغ مساحة فرنسا ٢٠٠ ألف ميل مربع ، فهي بهذا أكبر دول أوروبا باستثناء روسيا ، وحجم الدولة عامل مهم في تقدير قيمتها ، ولو كان حجم فرنسا صغيراً ، لما توفرت لديها الفرص لأن تعد بين الدول العظمى في العالم ، ولما زاد مركزها عن مركز الدول الصغيرة المجاورة لها ، كهولندا وبلجيكا وسويسرا . حقيقة إن هناك حالات شاذة تمكنت فيها بعض الدول الصغيرة من بلوغ أعظم المراتب في السياسة العالمية كالجمهورية الهولندية في القرن السابع عشر ، ولكن الظروف الدولية تغيرت وأصبح حجم الدولة عاملاً هاماً من العوامل التي تؤثر في قيمتها السياسية .

٢ - الموقع :

تقع فرنسا بين خطي عرض ٤٣° شمالاً و ٥١° شمالاً ، كما أنها توجد في أقصى الغرب لأعظم كتلة من اليابس هي كتلة أوراسيا ، وإذا تغاضينا عما يتضمنه

هذا الموقع من مناخ ملائم تمام الملائمة للنهوض والنشاط البشرى ، فان هذا الموقع يعتبر من الناحية الجغرافية من أعظم المواقع أهمية في العالم ، فالى شرق فرنسا يمتد وسط أوروبا الذى يعتبر من أعظم جهات العالم في الإنتاج الزراعى والصناعى ، وإلى الغرب منها يمتد المحيط الأطلسى وتواجهها أمريكا ، وهما من الناحية الاقتصادية أعظم ميادين العالم في النشاط التجارى ، وفي شمال فرنسا تقع بلجيكا وبريطانيا ، وفي جنوبها أسبانيا .

ومعنى هذا أن فرنسا تقع موقعا وسطا بين عدد من الدول الناهضة ، وقد وفر لها هذا كثير من المزايا التجارية والثقافية ، ونقطة الضعف في هذا الموقع هى تعرض فرنسا لخطر الحروب ، وذلك لاتصال حدودها اتصالا مباشرا ببعض هذه الدول القوية . وأهم ما نلاحظه على حدود فرنسا هو أن أكثر من نصفها يشرف على مياه البحار ، ففي الجنوب يمتد البحر المتوسط ، وفي الغرب والشمال يمتد المحيط الأطلسى بأجزائه المعروفة . وقد أفادت فرنسا بسبب ذلك أن مصالحها التجارية ميسورة ، إلا أن هذا الموقع البحرى العظيم يضعف منه أن الرباط بين المياه الفرنسية في المحيط الأطلسى ومياهها في البحر المتوسط يقع في يد دول أجنبية هى بريطانيا (جبل طارق) وأسبانيا (الريف) .

٣ — الشكل :

تعد فرنسا دولة محبوكة الأطراف ، فاذا رسمنا دائرة نصف قطرها ٣٠٠ ميل من مركز متوسط في قلب فرنسا ، فان هذه الدائرة تضم داخل محيطها كل أراضى فرنسا تقريبا . ومركز هذه الدائرة يقع في حوض نهر اللوار بالقرب من مدينة بوج Bourges ، وهذا معناه أن موقع باريس كعاصمة ينحرف كثيرا إلى شمال المركز المتوسط ، فهى تبعد عن أقصى الجنوب بنحو ٤٢٠ ميلا ، بينما تقترب من بعض جهات الحدود الشمالية لمسافة ١٠٠ ميل فقط ، وهذه تعتبر نقطة ضعف كبيرة في موقع العاصمة ، لأن باريس أصبحت بسبب ذلك الموقع معرضة دائما للغزو ومهددة بمدافع الأعداء وقت الحرب .

وتنحصر أهمية الشكل المحبوك الذى تتمتع به فرنسا فى أنه سهل ارتباط أجزائها بعضها ببعض وجعل المسافة بين أبعد جهة فيها وبين الجهات الأخرى لا تزيد عن ٦٠٠ ميل ، بل إن ساحل فرنسا على البحر المتوسط لا يبعد عن ساحلها على المحيط الأطلسى بأكثر من ٢٥٠ ميلا .

وهذا الارتباط السهل بين أجزاء فرنسا ساعد فى الماضى على تكوين وحدتها وقوميتها قبل غيرها من الدول الأوروبية ، كما أنه يعطيها فى الوقت الحاضر أهمية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٤ — التضاريس :

يمكننا أن نقول إن سطح فرنسا يجمع بين الأراضى السهلة والأحواض المنخفضة ، وبين الهضاب المرتفعة والجبال العالية . وأهم السلاسل الجبلية فى فرنسا تمتد على طول الحدود الفاصلة بينها وبين جيرانها ، وبصفة خاصة الجهات الشرقية والجنوبية الشرقية . أما الهضاب فانها موزعة بين هذه وتلك ، ففي الشمال يمتد السهل الشمالى مجاوراً لساحل بحر المانش ، وفي الجنوب يقع سهل أكويتان فى حوض الجارون الذى يتصل بالسهل الشمالى عن طريق فتحة بواتيه (Poitiers) ، وفي الجنوب يمتد وادى الساؤون والرون والأراضى المطلة على ساحل البحر المتوسط ، وهى تتصل بسهول أكويتان عن طريق ممر كركسون .

وهذا التنوع فى سطح أرض فرنسا له أهمية كبيرة ، إذ من المعلوم أنه كلما كانت الأرض السهلة واسعة المساحة ، كلما كان فى استطاعة الدولة إنتاج كميات من الغلال تكفى لمطالب عدد كبير من السكان ، كذلك نستطيع أن نسلم بأن تنوع تضاريس السطح يؤدي إلى تنوع الإنتاج وبالتالي إلى تنوع مظاهر النشاط البشرى . هذا فضلاً عن أن الجبال والهضاب مركز الثروة المعدنية والقوة المائية ، ولهذا أثر كبير فى بلوغ الدولة المالكة لها مرتبة كبيرة فى الحضارة العالمية الحالية .

معرض باريس :

ومن بين مظاهر السطح التى لها قيمة حربية خاصة سلسلة الأراضى المرتفعة التى تحيط بحوض باريس . فباريس فى موقع متوسط بالنسبة لمنطقة حوضية يحيط

بها إطار من الحواف المرتفعة والجبال العالية ، وهذا الإطار يعتبر عقبة كبيرة في سبيل الجيوش المعادية التي تتقدم نحو باريس في أوقات الحروب ، ففي الشمال الشرقى تكون هضبة الأردن جزءاً من هذا الإطار ، والفتحة الوحيدة فيها هي وادى الميز الضيق الكثير التعرج . ووراء الموزل ، وهو أحد فروع الراين تمتد جبال هنزروك Hunsruck وبلاتينات Platinat فتكون جزءاً من ذلك الإطار ، وإلى الجنوب منها تمتد مرتفعات الفوج وجورا ويكونان جزءاً آخر ، وإذا تتبعنا بقية أجزاء هذا الإطار نجدها ممثلة في هضبة فرنسا الوسطى ، ثم المرتفعات التي توجد في غرب فرنسا . وأهمية المرتفعات الأخيرة تنحصر في صد الهجوم البحرى .

وأهم ما يلاحظ على هذا الإطار أنه ليس حائطاً حديدياً بمعنى الكلمة ، لأن به عدداً من المداخل يمكن الوصول عن طريقها إلى قلب حوض باريس ، وأهم هذه المنافذ :

- ١ - فتحة الفلاندرز Flanders بين هضبة الأردن وبين السهل الساحلى .
 - ٢ - بوابة لورين Lorraine بين تلال هنزروك وبين الفوج .
 - ٣ - بوابة برجنديا Burgundy (ممر بلفور) Belfort بين الفوج وبين جورا ، وهي تفتح شمالاً نحو الألزاس وشرقاً نحو سويسرا ، وعندها تتقابل ألمانيا وفرنسا وسويسرا .
 - ٤ - وادى الساؤون والرون ، ويمتد بين سلاسل الألب وجورا في الشرق وبين الهضبة الوسطى في الغرب .
- هذه الفتحات يمكن اعتبارها نقط ضعف في الإطار الذى يحيط بحوض باريس ، ولكنه على كل حال حائط طبيعى ، استطاعت فرنسا أن تفيد منه عند تنظيم شئون الدفاع عن باريس . فعليه أقامت مجموعة الحصون المشهورة التي كثر تردد ذكرها في الحروب الأخيرة .
- ونقطة الضعف الكبرى في هذا الخط الدفاعى الطبيعى تقع في الشمال حيث تتسع مساحة الأراضى السهلة اتساعاً يسمح للعدو والقوى المهاجمة أن تدخل أرض فرنسا وأن تتوغل فيها نحو باريس .

٥ — الحدود :

الحدود البرية : تتفق حدود فرنسا البرية مع كثير من الظاهرات الفزيوغرافية البارزة ، ومع ذلك لا يمكننا أن نعدّها حدوداً طبيعية بمعنى الكلمة ، ذلك لأن الحدود الطبيعية الحقّة هي التي تتفق فيها الحدود البشرية والاقتصادية مع الظاهرات الفزيوغرافية ، سواء كانت بحيرات أو بحاراً أو أنهاراً أو جبالاً أو غابات ، فجبال البرانس مثلاً تبدو على الخرائط الجغرافية كحاجز عظيم يفصل بين فرنسا وأسبانيا ، وهذا صحيح إلى حد ما لو أننا صحّحنا نظرتنا إليها كمنطقة فاصلة بدلاً من حد فاصل ، لأن الأودية التي تمتد بين ثنايا هذه الجبال يتداخل بعضها في بعض تدخلاً يجعل هذه الجبال منطقة واحدة ، أو وحدة جغرافية قائمة بذاتها ، وحتى مع هذه النظرة فإن جبال البرانس ليست في جميع أجزائها منطقة فاصلة تماماً ، لأن الباسك يعيشون على جانبي الجبال في نصفها الغربي ، كما أن منطقة البرانس الشرقية الفرنسية كانت تابعة في يوم ما لمملكة قطالونيا ، ثم فصلت عنها في معاهدة البرانس التي عقدت في سنة ١٦٥٩ ، وما زال سكانها حتى اليوم يتكلمون اللهجات القطالونية .

أما الحدود الشرقية لفرنسا التي تتبع القمم العالية في سلسلة جبال الألب فيما بين البحر المتوسط وبحيرة جنيف ، فلا يمكن اعتبارها حاجزاً طبعياً كاملاً أو حداً مانعاً ، لأن بها نحواً من ستة منافذ طبيعية أو ممرات تصل فرنسا بجزائرها ، وأهم هذه المنافذ جميعاً المنطقة السهلة المطلة على ساحل البحر المتوسط ، وقد عاجلت فرنسا نقطة الضعف هذه بإنشاء مجموعة من القلاع والحصون عليها ، وقد كانت هذه المنطقة أول جزء من فرنسا استولت عليه الإمبراطورية الرومانية ، فتمكنت من تأسيس مستعمرة بروفانس في حوض الرون الأدنى . والحدود الحالية الممتدة في هذا الجزء هي نتيجة اتفاق سياسي بين حكومتى فرنسا وإيطاليا .

والبحيرات كالأنهار تعتبر من الحدود البرية ، وليست من الحدود البحرية ، ويمتد خط الحدود بين فرنسا وسويسرا عبر بحيرة جنيف ، أي أن البحيرة تنقسم مناصفة بين سويسرا وفرنسا ، وهذا مثل من أمثلة الحدود البحرية ، لأن الحدود

الفاصلة تمر على سطح ماء البحيرة ، وليس على أحد شاطئها . وعند نهاية البحيرة من جهة الغرب تقع مدينة جنيف ، والحدود الفرنسية تحيط بها من جميع الجهات ، وقد حاولت سويسرا بعد الحرب العالمية الأولى أن تعيد الحدود في هذه المنطقة من جهة الغرب إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩١٥ ، وبذا تكون الأراضي السويسرية المحيطة بالبحيرة أكثر اتساعاً مما هي الآن ، إلا أن محكمة العدل الدولية في لاهاي لم توافق على ذلك ، وأبقت حدودها على ما هي عليه الآن .

والحدود في منطقة مرتفعات جورا بين فرنسا وبين سويسرا تمتد على طول الجبال ، وهناك ممرات عديدة عبر هذه المرتفعات تسهل الاتصال بين الأراضي الفرنسية والسويسرية ، وهذا ما يقلل من أهميتها الحربية ، ويخشى الفرنسيون دائماً من احتمال اكتساح الألمان لأراضي سويسرا وغزو فرنسا عن طريقها ، وأعظم هذه الممرات أهمية هو ممر بلفور (بوابة برجنديا) ويوجد حيث تنتهي مرتفعات جورا من ناحية الشمال .

أما حدود فرنسا شرقي ممر بلفور ، فتتمتد في منطقة جبلية حتى نهر الراين الذي يعتبر منذ سنة ١٩١٨ حداً فاصلاً بين فرنسا وألمانيا . ونهر الراين كغيره من الأنهار الأخرى لم يعد له أهمية كبيرة كحد طبيعي بعد التقدم الحديث في الفنون الحربية ، ولعله من الخطأ أن تتخذ الأنهار حدوداً فاصلة لأن المجرى المائي يربط بين شقي واديه اللذين يكونان وحدة اقتصادية طبيعية ، وعلى الرغم من أن مرتفعات الفوج التي تمتد في هذا الجزء من أرض فرنسا تصلح لأن تكون حداً طبيعياً ، إلا أن فرنسا تتجاهل ذلك ، وتمتد حدودها السياسية في الأراضي السهلة ، وهي هنا تمتد على طول الضفة الغربية لنهر الراين .

وفي شمال هذا القسم تمتد الحدود السياسية بين الراين وهضبة الأردن فوق هضبة لورين التي يمكن اعتبارها مدخلاً رئيسياً من مداخل فرنسا . والحدود هنا ليست على أساس فزيوغرافي صحيح ، ولكنها نتيجة اتفاق بين فرنسا وألمانيا ، وقد عابحت فرنسا ضعف الحدود في هذه المنطقة باقامة مجموعة من الحصون ومنشآت الدفاع .

أما الحدود فيما بين الموزل والميز ، فتمتد مع الحافة الجنوبية لهضبة أردن ، وهى سفوح تكسوها الغابات ، وتعتبر حداثاً طبيعياً لا بأس به من الناحية الحربية ، ذلك لأن الحرب الحديثة أظهرت أن منطقة أردن لا تملح تماماً لقيام عمليات حربية كبيرة .

وأضعف حدود فرنسا هى التى تمتد فى المنطقة الشمالية الشرقية السهلة التى تربط سهل فرنسا الشمالى بالسهل الأوروبى الأعظم ، ووجه الضعف فيها لا ينحصر فى قيمتها الحربية فحسب بل فى أنها تفصل من الناحية البشرية شعوباً يرتبط بعضها مع بعض لغوياً واقتصادياً .

حقيقة إن هذه الشعوب قد انفصلت سياسياً ، وإن انفصالها يرجع إلى عدة قرون ، إلا أن الظروف الجغرافية وطبيعة الأراضى السهلة ساعدت على بقاء الروابط قائمة بها . أما من الناحية الحربية ، فعلى الرغم من أن العرف قد جرى على اعتبار هذه المنطقة جزءاً من السهل الأوروبى الأعظم ، إلا أن بها خطاً دفاعياً قوياً ، ولو أحسن الفرنسيون استخدامه فانهم يستطيعون صد الهجوم الألمانى أو إيقافه على الأقل لمدة طويلة ، ذلك أن الخرائط التفصيلية تبين أن فى هذه المنطقة لساناً من الأرض المرتفعة يمتد من كاليه شرقاً نحو أردن ، وأن بها شريطاً ضيقاً من الأراضى المنخفضة هو الذى يعد الامتداد الحقيقى للسهل الأوروبى نحو حوض باريس ، وعلى هذا الشريط الضيق تشرف مدينة حربية عظيمة هى مدينة سانت كاتان St. Quentin . وقد كانت منذ القدم الحصن الحصين الذى يحمى شمال فرنسا من الهجوم ، ولذا نجد أن هذه المدينة كانت دائماً من الأهداف الرئيسية التى تسعى القوات الألمانية المهاجمة إلى الاستيلاء عليها .

وبالاختصار يمكن القول إنه بالرغم من وجود عناصر ضعف فى الحدود الفرنسية البرية ، إلا أنها بصفة عامة يمكن اعتبارها حدوداً جيدة خصوصاً وأن فرنسا فى مرحلة نضجها السياسى ، وهى مرحلة تجعلها حريصة دائماً على أن تبذل كل جهدها فى حفظ السلام العالمى ، وعلى أن تحصن نفسها ضد الهجمات التى قد يشنها عليها الأعداء .

الحدود البحرية : لفرنسا حدود بحرية طويلة تمتد من دنكرك في الشمال إلى نيس في الجنوب ، وذلك باستثناء منطقة البرانس ، وهذه الحدود البحرية الطويلة أعطت فرنسا ميزة الدولة البحرية ، ولها أن تفيد منها ، وعليها واجب الدفاع عنها . وأهم مناطق فرنسا الساحلية هي المناطق التي تشرف عليها المرتفعات الأرمورية القديمة في الشمال الغربي ، والمرتفعات الألبية الحديثة في الجنوب الشرقي ، قى هذه المناطق تمتد السواحل مكونة خلجاناً وجزراً ساحلية ، قامت عليها بعض الموانئ وكثير من قرى الصيادين ، ونقطة الضعف في هذه المدن والقرى يرجع إلى فقر مؤخرها (Hinterland) من ناحية الإنتاج ، وذلك باستثناء ميناء مرسيليا التي تمتد وراءها أراضي سهلة تساعد بغناها على نمو المدينة ونهوضها ، لهذا كانت الميزة الرئيسية لهذه السواحل ميزة حرية أكثر منها اقتصادية ، ومن أهم الموانئ الحربية لفرنسا في هذه المنطقة برست في الشمال وطولون في الجنوب . أما المناطق الساحلية الأخرى فليس لها هذه الميزات ، لأنها مستقيمة قليلة التعرج ، ولأن بعضها يتألف من جروف صخرية قائمة كمنطقة بوغاز دوفر ، وبعضها يتألف من تكوينات رملية كثيرة المستنقعات كالمنطقة الواقعة جنوبي مصب الجارون والمنطقة الواقعة غربي دلتا الرون . ومن أهم الموانئ التي توجد بها ميناء بولوني على بحر الشمال ، وست على البحر المتوسط . ومع ما رأيناه من ضعف السواحل الفرنسية في الناحية الاقتصادية ، فإن الطبيعة قد عوضتها من ناحية أخرى ، لأن أنهار فرنسا الرئيسية تصب فيها بمصببات خليجية ، مما ساعد على قيام موانئ مهمة عند رؤوس هذه المصببات مثل الحافر وروان على نهر السين ونانت على اللوار وبردو على الجارون . وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الطبيعة وهبت فرنسا هبات بحرية عظيمة ، ولكن فرنسا لم تفد منها كثيراً ، لأنها لم تستطع أن تكون في أي من الأوقات دولة بحرية عظمى .

٦ - المناخ :

يمكن أن نميز في فرنسا ثلاثة أنواع من المناخ :

١ - مناخ غرب أوروبا .

٢ - مناخ وسط أوروبا .

٣ - مناخ البحر المتوسط .

ولا يمكن اعتبار هذه الأقسام الثلاثة في فرنسا نماذج للأنواع المناخية المعروفة لأنها في الواقع مناطق انتقال ، ولنضرب لذلك مثلاً واحداً ، هو مدينة نيس التي تقع في منطقة الريفيرا على البحر المتوسط ، فهي تتمتع بكثير من مميزات مناخ البحر المتوسط ، ولكن كمية الأمطار التي تسقط فيها في الخريف أكثر مما يسقط في الشتاء ، وهذا خلاف ما هو معهود في إقليم البحر الأبيض المتوسط .

وإذا رجعنا إلى أقسام المناخ السابقة نجد أن مناخ غرب أوروبا يمتاز بشتاء معتدل وصيف دافئ وأمطار وافرة طول السنة ، وهي في فصل الشتاء أكثر منها في فصل الصيف ، كما يمتاز بكثرة السحب وقوة الرياح .

أما البحر المتوسط ، فيمتاز بشتاء معتدل يسقط فيه المطر ، كما يسقط في فصلي الربيع والخريف ، وسقوطه يكون في دفعات قوية يصحو الجو بعاءها وتظهر الشمس ، وهو بناء على ذلك يختلف عن شتاء غرب أوروبا . أما الصيف في البحر الأبيض فجاف والشمس مشرقة دائماً ولا تظهر في سمائه سحب .

ومناخ وسط أوروبا يختلف عن النوعين السابقين في أن الشتاء يكون شديد البرودة ، وفي أن الصقيع يتكون والثلج يتساقط في جزء كبير منه ، ومعظم أمطاره صيفية .

هذه الأنواع المناخية الثلاثة ذات أثر كبير في القيمة السياسية لفرنسا ، إذ أن لها تأثيراً فيما يأتي :

١ - في الإنتاج الزراعي وتنوعه في أجزاء فرنسا المختلفة نتيجة لاختلاف درجات الحرارة وأوقات سقوط المطر وكمياته .

٢ - على نشاط الإنسان نتيجة لتغير الطقس تغيراً مستمراً ، وفي هذه الناحية نجد أن جنوب فرنسا أقل تأثراً بالتغيرات المناخية من الجهات الأخرى في فرنسا .

(ب) العناصر الاقتصادية :

١ — الثروة الزراعية :

إذا نظرنا إلى الخرائط النباتية لفرنسا ورجعنا إلى الإحصائيات الخاصة بها نلاحظ ما يأتي :

- ١ — أن معظم أراضي فرنسا صالحة لإنتاج كثير من الغلات الزراعية .
 - ٢ — أن زراعة الكروم وحدائق الفاكهة تسود في وديان الأنهار الجنوبية والغربية .
 - ٣ — أن زراعة القمح تسود كذلك في وديان الأنهار ، ولكنها أكثر وفرة في سهل فرنسا الشمالي .
 - ٤ — أن أراضي فرنسا الفقيرة التي توجد في الوسط والجنوب تنتشر بها زراعة الجودار الذي يستخدم في عمل البيرة .
 - ٥ — أن مناطق الهضاب الوسطى وسفوح المرتفعات يسود فيها الرعى .
 - ٦ — أن نسبة إنتاج القدان في شمال فرنسا أعلا منها في الجنوب ، وأن الغلات الزراعية في الشمال أقل تعرضاً للآفات منها في الجنوب .
- والنتيجة أن نقطة الضعف في إنتاج فرنسا الزراعى هي أن السهول الشمالية وهي أغنى جهات فرنسا في الإنتاج الزراعى هي أكثرها تعرضاً للغزو والحرب .
- وإذا نظرنا إلى فرنسا من حيث مقدرتها على الاكتفاء الذاتي نجد أن القسم الأكبر من سكانها يشتغل بالزراعة . أما الباقون فيعملون في التجارة والصناعة ، وعلى الرغم من أن فرنسا تسعى جهدها لكى تكفى نفسها بنفسها في المواد الغذائية إلا أنها لا تزال بعيدة عن بلوغ هذه الغاية ، فهي تنتج ٨٩ ٪ مما تحتاج إليه من القمح و ٩٥ ٪ مما تحتاج إليه من الجودار و ٧٩ ٪ من حاجتها من الشعير و ٩٩ ٪ من حاجتها من الشوفان ، وهذا معناه أن لديها عجزاً فيما تحتاج إليه من تلك المواد .

وبالمثل نجد أن لديها عجزاً في إنتاج الفواكه والبنجر والأرز والخضر والنيذ الذي يعد بطريق غير مباشر عنصراً أساسياً في الغذاء الفرنسي .

وإذا استثنينا ما تستورده فرنسا من بعض المواد من الخارج كالبن من البرازيل والفواكه من أسبانيا والحبوب الزيتية من الأرجنتين ، نجد أنها تحاول أن تستكمل نقصها في المواد الغذائية الأخرى من ممتلكاتها . ولكن الذي يلاحظ أن تلك الممتلكات تتعرض جميعاً للغزو ، وأن مواصلاتها مع فرنسا تتعرض للخطر ، وأن سكان تلك الممتلكات على استعداد للقيام بثورات استقلالية إذا دخلت فرنسا حرباً ما مع أية دولة بحرية ، كما أن إيطاليا تستطيع من مراكزها في صقلية وسردينيا أن تقطع عن فرنسا خطوط مواردها الحيوية .

ورغم كل ذلك فقرنسا من أولى دول أوروبا التي يمكنها أن تعتمد على نفسها من ناحية الموارد الغذائية حتى ولو قطعت عنها جميع الإمدادات الخارجية .

٢ — الثروة المعدنية :

الاكتفاء الذاتي في الثروة المعدنية له أهمية كبيرة في الناحية الاقتصادية لأنه يمكن الدولة من النهوض بنواحي الصناعة . وتزداد أهميته عندما تتعرض طرق المواصلات الخارجية للخطر أثناء الحروب . فقيمة الدولة سياسياً ترتبط إلى حد كبير بمبلغ قدرتها على الاكتفاء الذاتي مما تحويه أراضيها من معادن .

وفرنسا من هذه الناحية عندها ما يكفيها بل ويفيض عن حاجتها من الحديد الخام والبكسيت (ألومنيوم) والبوتاس ، ثم إنها تنتج من الفحم كميات كبيرة وإن كانت لا تكفيها ، ولكن يعوضها عن هذا النقص ما تملكه من القوى المائية .

وتنتج فرنسا نحو نصف ما تستهلكه من النترات والفوسفات . وفيما عدا ذلك فهي فقيرة في كثير من المعادن كالبتروول والرصاص والزنك والنحاس والمنجنيز والكروم والنيكل والتنجستن والقصدير والزئبق ، ومع أن بعض هذه المعادن يعتبر عظيم الأهمية في تقدير القيمة الحربية للدولة ، إلا أن الأمر ليس خطيراً بالنسبة لفرنسا ، فعظم هذه المعادن لا يستهلك بكميات كبيرة ، ولا يشغل في تخزينه

مساحات واسعة ، ولهذا فقي استطاعة فرنسا استيرادها وتخزين كميات كبيرة منها لوقت الحاجة ، هذا فضلاً عن أن ممتلكات فرنسا في الخارج تزودها ببعض ما تحتاج إليه ، وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة .

والنقطة الخطيرة بالنسبة لفرنسا فيما يتعلق بالإنتاج المعدني ، هي وقوع كل مناجم البوتاس ، ومعظم مناجم الحديد والفحم عند الحدود الشمالية والشرقية من فرنسا أى في المناطق المكشوفة التي تعرضت للغزو الألماني سواء في الحرب العالمية الأولى أو الثانية ، ولعل هذه الحقيقة هي التي تفسر لنا السبب الذي حدا بفرنسا إلى إنشاء خط التحسينات المشهور على طول الحدود الشرقية (خط ماجينو) .

٣ — المواد الأولية :

من ناحية المواد الأولية نجد أن حالة فرنسا أسوأ بكثير من حالتها في الناحية المعدنية ، فانتاجها من الخشب والحرير الخام والصوف لا يكفيها ، ولذلك فهي تستورد منها مقادير كبيرة ، أما القطن والمطاط والجلود فلا تنتج منها شيئاً ، وقبل أن تستقل بلاد الهند الصينية عن فرنسا كانت تزودها بمقادير قليلة من المطاط . وفقر فرنسا في المواد الخام هو أضعف نقطة في كيانها الاقتصادي ، ويشاركها في ذلك كل دول أوروبا باستثناء روسيا .

٤ — الصناعة :

تعتبر فرنسا من أولى الدول في الصناعة ، وهي تصدر كميات كبيرة من مصنوعات الحديد والصلب والمواد الكيميائية والمنسوجات ، وتستورد بدلاً منها كثيراً من المواد الخام . وقد تخصصت فرنسا في بعض الصناعات ، وأصبحت لها الزعامة في جميع أسواق العالم ، كصناعات العطور ومواد الزينة والمنسوجات الحريرية والقطنية الرفيعة ، ومع ذلك فالصناعة الفرنسية بها كثير من نقط الضعف وبصفة خاصة ما يأتي :

١ — أن المواد الخام اللازمة لأكثرها تستورد من الخارج .

٢ — أن مراكز الصناعة فيها تتركز في أربع مواطن هي :

(أ) الألزاس واللورين .

(ب) منطقة الحدود بين فرنسا وبلجيكا .

(ج) منطقة ليون وحوض الرون الأدنى .

(د) حوض السين فيما بين باريس ومصب النهر .

وجميع هذه المناطق معرضة للغزو من جانب ألمانيا وإيطاليا .

٥ — النقل :

ونعني بذلك حمل المنتجات والسلع والأشخاص من مكان إلى آخر سواء أكان ذلك في الداخل بواسطة الطرق البرية والسكك الحديدية والأنهار والقنوات الملاحية أم في الخارج عن طريق الموانئ عبر البحار والمحيطات .

والنقل عملية مكتملة لعملية الإنتاج وعليهما معاً تنهض التجارة ويسهل تبادل المنافع بين جهات العالم . وللمواصلات أهمية حربية كبيرة ، إذ أن كسب المعارك لا يقوم فقط على ضخامة الجيوش وحسن استعدادها ، أو على وفرة الذخائر وجودتها ، وإنما يقوم كذلك على سهولة نقل الجيوش والذخائر ومواد التموين من جهة لأخرى حسبما تقتضي الظروف .

وفرنسا من الناحية الطبيعية ليس بها ما يعوق النقل ، لأنها تتألف من أربعة أحواض نهريّة عظيمة كلها صالحة للملاحة ، والأراضي التي تجري فيها هذه الأنهار عبارة عن أرض مستوية يسهل فيها شق الطرق البرية والقنوات الملاحية ومد خطوط السكك الحديدية . أما مناطق المرتفعات في الألب والبرانس وهضبة فرنسا الوسطى ، فهي وإن كانت تعوق الطرق إلا أن بها من الممرات ما يساعد على ربط هذه الجهات ربطاً وثيقاً بباقي أنحاء فرنسا . ويمكن تصور حالة النقل والمواصلات العامة في فرنسا إذا عرفنا أنه يوجد في كل مائة ميل مربع نحواً من ٢٠٠ ميل من الطرق البرية و ٢٥ ميلاً من السكك الحديدية و ٣ أميال من المجاري المائية الصالحة للملاحة .

والطرق البرية في فرنسا تعتبر من أحسن طرق العالم ، واهتمام الفرنسيين بها يرجع في الواقع إلى اهتمامهم بالفنون الحربية ، لهذا فقد سبقت فرنسا إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية في رصف طرقها بالمكدام ، وقد أنشأت فرنسا منذ وقت مبكر مدرسة خاصة يتخرج فيها المهندسون الفنيون الذين يعنون بمد الطرق في أنحاء فرنسا المختلفة .

أما السكك الحديدية ، فقد بدأت في فرنسا متأخرة ، وربما كان السبب في ذلك أنها وجهت كل عنايتها إلى تنفيذ سياستها الخاصة بمد الطرق البرية والقنوات المائية دون أن تورط نفسها بالأخذ باختراع جديد كالسكك الحديدية قد لا تفيد منه كثيراً .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية في فرنسا حتى قيام الحرب العالمية الأخيرة ما يقرب من ٤١,٠٠٠ ميل ، وأهم ما يلاحظ عليها أنها مدت بطريقة روعى فيها تسهيل مهمة النقل والدفاع بين أجزاء فرنسا المختلفة ، وأنها مدت بحيث تربط باريس بجميع الموانئ الساحلية وجميع النقاط الهامة على الحدود . والجهات التي تبعد عن أقرب خط حديدى بنحو عشرة أميال نادرة جداً في فرنسا . اللهم إلا في مناطق المرتفعات .

أما طرق النقل المائية الداخلية ، فإنها في فرنسا تشمل الأنهار والبحيرات والقنوات الصناعية ، والنقل بطريقها عملية بطيئة للغاية ، ولكنها عملية رخيصة .

وإذا نظرنا إلى خريطة توزيع النقل المائى الداخلى لفرنسا نجد أن هناك شبكة من المجارى الصالحة للملاحة ، بعضها طبيعى ، وهو عبارة عن مجارى الأنهار ، وخاصة نهر السين وفروعه . وبعضها صناعى ، وهو عبارة عن قنوات صناعية شقها الفرنسيون لربط الأنهار بعضها ببعض .

وتعتبر فرنسا أولى الدول الأوروبية ، عدا ألمانيا وروسيا من حيث طول خطوطها الحديدية ومجاريها المائية ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها :

١ - كبر مساحتها وتعدد مناطق الإنتاج الزراعى والصناعى فيها وحاجة كل منطقة إلى الاتصال بالمناطق الأخرى .

٢ - نزعة فرنسا الإمبراطورية نحو التوسع الداخلى ، وهى النزعة التى أملت لها عليها الظروف الجغرافية والتاريخية منذ معاهدة فردان سنة ١٨٤٣ ، وجعلتها تتجه بكل سياستها نحو هدفين :

(أ) أن تكون سيدة أوروبا .

(ب) أن تصل بحدودها الطبيعية الداخلية إلى الراين والألب والبرانس .

٣ - العداء المستحكم بين فرنسا وبين جارتها الكبرى ألمانيا منذ سنة ١٨٧١

هذه العوامل مجتمعة جعلت فرنسا توجه كل جهدها نحو العناية بطرق النقل الداخلية ، كما تعلل لنا ظاهرتين هامتين :

الأولى : أن فرنسا على الرغم من أن نصف حدودها يمتد على مساحات مائية واسعة ، فإن أسطولها البحرى يضعها فى المرتبة الخامسة بعد أساطيل بريطانيا وألمانيا والنرويج وإيطاليا ، والمرتبة السابعة إذا أضفنا إلى الدول السابقة الولايات المتحدة وروسيا .

الثانية : أن فرنسا على الرغم من أنها تمتلك إمبراطورية كبيرة ، ومن أن مصالحها متعددة فى جهات العالم المختلفة ، فإنها لم تهتم بالطيران المدنى ، كما اهتم غيرها من الدول ، بل وجهت كل جهودها نحو العناية بالطيران الحربى ونحو حماية نفسها من الغزو الألمانى .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى حالة المواصلات فى فرنسا نجد أن فرنسا تتمتع فى الداخل بأحسن شبكة من خطوط المواصلات ، ولكنها فى الخارج متأخرة عن غيرها ، وإن كان ما لديها من وسائل النقل البحرى يكفيا فى الأوقات الحرجة ويساعدها على الاستغناء عن غيرها .

أما الموانى الفرنسية ، فهى موزعة على طول سواحلها العديدة ، وهناك أكثر من ٢٠ ميناء تمتد من بحر الشمال حتى البحر المتوسط ، ولهذا التوزيع أهمية خاصة من الناحية الحربية ، لأن تركز الموانى جميعاً فى منطقة واحدة يسهل على الغواصات الألمانية أعمالها العدوانية ضد فرنسا .

٦ — التجارة :

إذا نظرنا إلى الإحصاءات الخاصة بتجارة فرنسا الخارجية تبين أن هناك عشرة دول يعظم التبادل التجارى بينها وبين فرنسا ، وأن الميزان التجارى لهذه الدول ضد مصلحة فرنسا .

أما الدول الأخرى التى تتبادل التجارة الخارجية مع فرنسا ، فقليل منها من كان ميزانه التجارى فى مصلحة فرنسا ، أى أن هناك عجزاً فى تجارة فرنسا الخارجية ، ولكن هذا العجز تعوضه الفوائد التى تجنيها رؤوس الأموال الفرنسية فى الخارج والخدمات التى يقدمها الأسطول التجارى الفرنسى والأموال التى ينفقها السائحون فى أرض فرنسا .

ونختتم الناحية الاقتصادية لفرنسا بالقول بأن فرنسا إذا قورنت بأية دولة أخرى تعادها فى المساحة ، فإن العناصر الاقتصادية فى فرنسا تبدو أكثر تناسقاً ، يضاف إلى هذا أن فرنسا تعد فى وقت الخطر أقوى من غيرها على مواجهة الأحداث .

(ج) العناصر البشرية :

تتألف أوروبا من الناحية الجنسية من ثلاث سلالات رئيسية هى السلالة النوردية فى الشمال والألبية فى المرتفعات الوسطى والجنوبية ، وسلالة البحر المتوسط فى الجنوب ، ولكل من هذه السلالات مميزات جنسية خاصة .

وإذا نظرنا إلى فرنسا نجد أنها الدولة الوحيدة فى أوروبا التى تمتد حدودها بحيث تضم فيما بينها عناصر من هذه السلالات الثلاث ، ونرى أنها من حيث موقعها فى الطرف الأقصى من غرب أوروبا تمثل المحطة الأخيرة التى انتهت إليها جميع الهجرات البشرية التى اندفعت من آسيا غرباً ، وعلى هذا فليس عجباً أن تتميز فرنسا دون غيرها من الدول الأوروبية بتعدد عناصرها الجنسية ، أو على الأقل بوجود أعداد كبيرة فيها ممن يمثلون السلالات الرئيسية فى قارة أوروبا . فالسلالة النوردية تسود فى السهول الشمالية ، والسلالة الألبية فى مناطق المرتفعات ،

وسلالة البحر المتوسط في السهول الجنوبية . وعلى الرغم من أن العناصر الثلاثة قد سكنت فرنسا منذ زمن طويل ، ومن أنها تختلط بعضها ببعض اختلاطاً مستمراً ، فلا يزال هناك اختلافات جنسية كبيرة بين أفراد الشعب الفرنسي ، وبصفة خاصة في اللغة والعقيدة وفي العادات والتقاليد ، مما أدى إلى ظهور روح التفكك في حياة الأمة وفي وحدتها ، وساعد في نفس الوقت على تماسك الأسرة والجماعات المحلية ، ويبدو أن السبب في ذلك كله هو ما يوجد بين السلالات المختلفة من فروق ، وما يوجد في أنحاء فرنسا المختلفة من مناطق منعزلة .

ويرى الكتاب من أصدقاء فرنسا أن الاختلافات الجنسية واللغوية فيها لم تؤد إلى قيام مشاكل بشرية معقدة لأنها لا تعدو أن تكون خلافاً عائلية ، ولكن الواقع غير ذلك ، لأنها إن لم تنشأ عنها مشاكل عظيمة في هذه الأيام نتيجة لظروف خاصة ، فقد ينجم عنها في المستقبل مشاكل يستعصي حلها ، وستبقى هذه الظاهرة نقطة من نقط الضعف في التكوين الجنسي لفرنسا إلى أن تساعد الظروف على تقويتها .

ويمكن أن نحصر المشاكل الجنسية التي تواجه فرنسا الآن في المشكلتين التاليتين :

١ — تركيز جماعات بشرية في أطراف فرنسا تختلف عن بقية الشعب الفرنسي في اللغة وفي التقاليد .

٢ — وجود جماعات فرنسية عند أطراف البلاد خارج الحدود الفرنسية أي في البلاد المجاورة .

وإلى النوع الأول ينتمي عنصر الفلمنك أو الفلاندرز ، ويوجد في أقصى شمال شرقي فرنسا عند بوابة الفلاندرز ، ثم بعض العناصر الألمانية التي تعيش في الألزاس واللورين ، وبعض العناصر الإيطالية التي توجد بالقرب من نيس ، وبعض العناصر القطالونية وعناصر الباسك التي تعيش في الجنوب الغربي لفرنسا .

وإلى النوع الثاني تنتمي العناصر الفرنسية التي تقيم في بلجيكا في إقليم الوالون والتي تعيش في سويسرا وفي إيطاليا على منحدرات الألب والتي تعيش في مقاطعة فالدران Val d'Aran في البرانس الإسبانية (الوسطى) .

كل أولئك تجعلنا نقرر أن امتداد الشعب الفرنسى لا يتفق تماماً مع حدود فرنسا السياسية ، وهذه نقطة ضعف كبيرة ، فلو فرضنا أن فرنسا هي التي خسرت الحرب الأوروبية وخسرها معها حلفاؤها ، فإذا كان يحدث ؟ لا شك في أن ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا كانت تبادر بالمطالبة بتعديل حدودها السياسية لكي تضم كل منها الجماعات المختلفة التي تعيش داخل الحدود الفرنسية ، وليس معنى ذلك أن المشكلة الجنسية في فرنسا ليس لها في الظروف الحالية صوت مسموع ، فكثيراً ما تبدى هذه الأقليات سخطها على الحكومة الفرنسية ، وتعلن الاحتجاج والتذمر من أن الحكومة الفرنسية تتجاهل ظروفها الخاصة ، وتفرض عليها اللغة الفرنسية في التعليم إلى جانب اللغة المحلية ، بل وتتدخل في شئونها الدينية ، وهذا ما جعل بعض هذه الأقليات ينادى بالاستقلال الذاتي ، وقد حدث ذلك فعلاً في مقاطعة بريتانى وسكانها يتكلمون لغة خاصة هي لغة البريتون Breton .

اللزاس واللورين :

وأخطر الأقليات في فرنسا هي الجماعات الجرمانية التي تعيش في اللزاس واللورين اللتين ضمتا إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، وتبلغ مساحتهما معاً ٥٦٠٠ ميل مربع ، وعدد سكانهما ٢ مليون نسمة .

والمسألة بالنسبة لألمانيا ليست مسألة مساحة وعدد سكان كما هي الحال بالنسبة لفرنسا ، وإنما هي مسألة اقتصادية ، ذلك لأن مناطق الفحم في الرور ومناطق الصناعة الألمانية تعتمد اعتماداً كبيراً على حديد اللورين ، وأن هذه مجتمعة تؤلف وحدة صناعية عظيمة .

ووجه الخطورة في هذه المشكلة أن الأغلبية العظمى من سكان هاتين المقاطعتين يتكلمون اللغة الألمانية ، وأن فرنسا تعتمد على مطالبتهما بضمهما إليها على أسس تاريخية :

١ - فهي تدعى أن الولايتين كانتا جزءاً من إمبراطورية شارلمان ، وهو أول العاملين على توحيد القومية الفرنسية .

ولكن الألمان يريدون على ذلك بأن شارلمان كان ألمانياً قبل أن يكون فرنسياً ، وأن أثره في القومية الفرنسية لم يكن أكثر منه في القومية الألمانية ، ثم إن أملاكه بعد وفاته قسمت في معاهدة فردان بين أحفاده الثلاثة - كارل في الشرق ، ولوثر في الوسط ، وشارل في الغرب - إلى ثلاث ممالك مستقلة ، وأن المملكة الوسطى التي كانت تتضمن ولايتي الألزاس واللورين كانت تضم أجزاء من فرنسا وألمانيا معاً .

٢ - وتدعى فرنسا أيضاً أن حدود فرنسا القديمة « غاليا » كانت في عهد الإمبراطورية الرومانية تمتد إلى نهر الراين .

ويرد الألمان على ذلك بأن الدولة الرومانية قد امتدت حقاً إلى نهر الراين ، وأنها خلفت وراءها بعض الأسماء الرومانية ، ولكن نفوذها الفعلي لم يتعد حدود الفوج وهضبة أردن ، وأن هذه الجهات كانت منطقة انتقال بين غاليا الرومانية وبين العناصر الجرمانية ، ولكن الدماء الألمانية واللغة الألمانية كانت سائدة فيها .

٣ - ويدعى الفرنسيون كذلك أن هاتين المقاطعتين كانتا تؤلفان جزءاً من أرض فرنسا حتى اغتصبتهما بروسيا في سنة ١٨٧١ .

ويرد الألمان على ذلك بأنهما كانتا أرضاً ألمانية ، وأن الغالبية العظمى من السكان كانت تتكلم اللغة الألمانية . وأن فرنسا اغتصبتهما في حروبها الطويلة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

٤ - وترد فرنسا على هذه النقطة الأخيرة فتذكر أن هذه الغالبية الصناعية بحثة لأن ألمانيا عملت في الفترة ما بين ١٨٧١ و ١٩١٠ على ترحيل نحو ٤٠٠ ألف فرنسي من هذه المنطقة وأحلت محلهم نصف مليون ألماني تقريباً .

هذه هي إدعاءات كل من فرنسا وألمانيا ، والنقطة المؤسفة أن هذا الإقليم الذي كان يعتبر منذ القدم من أكثر جهات أوروبا سكاناً ، وأعظمها تجارة ، وأقدمها حضارة ، تتحكم الآن في مصيره قوتان ، هما فرنسا وألمانيا ، دون أن يكون لسكانه الحق في تقرير مصيرهم عن طريق استفتاء عام يسمح بأجرائه كما حدث في السار ، ودون أن يسمح لأي صوت جغرافي بأن يعبر عما إذا كان ممكناً ضم

هاتين المقاطعتين معاً في وحدة واحدة ، كما كانت الحال قديماً عندما كانتا تؤلفان معاً دوقية اللورين المستقلة .

تفسير مهبج فرنسا :

وإصرار فرنسا على ضم هاتين المقاطعتين إليها والاحتفاظ بهما قسراً هو ترديد للنغمة القديمة التي يرددتها ساستها من أن حدود فرنسا الطبيعية في الشرق ينبغي أن تمتد حتى تتمشى مع قمم جبال الألب ومع نهر الراين ، ولكننا إذا سلمنا جغرافياً بأن تكون قمم الألب هي الحد الطبيعي للأرض الفرنسية فلا يمكن أن نوافق على جعل نهر الراين حداً طبيعياً آخر ، لأن الطبيعة في هذه المنطقة قد عينت حدود فرنسا وحددتها تحديداً واضحاً بأن جعلتها متفقة مع الحواف الخارجية لحوض باريس ، وهاتان المقاطعتان تقعان خارج هذه الحواف وحتى إذا جاز لنا التسليم بأن هضبة اللورين تقع في منطقة الانتقال بين حوض باريس وأراضي الراين فإن الالتزام تعطي ظهرها لفرنسا ، وتعتبر من الناحية الطبيعية جزءاً من وادي الراين ، وهي من الناحية الثقافية أقرب اتصالاً بمنطقة بادن Baden (الألمانية) الواقعة على الشاطئ المقابل لنهر الراين منها بفرنسا ، ذلك لأن مرتفعات الفوج تفصلها عن فرنسا فصلاً تاماً .

من الناحية الجنسية :

نجد أن هذه المنطقة لا يمكن أن تدعيها فرنسا أو ألمانيا ، لأن الإقليم كله كان معبراً للقبائل الألمانية التي سكنت فرنسا كالفرنجة وغيرهم ، وليس هناك فرق بين العناصر النوردية في شمال فرنسا ، والعناصر الألمانية في ألمانيا . والناحية اللغوية مهمة جداً لأنها ترتبط بالثقافة والميول والعادات ، والغالبية في الالتزام يتكلمون الألمانية ، والأقلية يتكلمون الفرنسية « بنسبة ٦ ٪ » وتكرر هذه الصورة في إقليم اللورين رغم ما يراه البعض من أن ميوله فرنسية أكثر منها ألمانية .

من الناحية الاقتصادية :

تعتبر الناحية الاقتصادية أهم النواحي جميعاً في تقدير القيمة السياسية لهذا الإقليم . فاللزاس أرض سهلة خصبة تجمع بين التربة الفيضية وتربة اللويس ولذلك فهو ينتج كميات كبيرة من المواد الغذائية . وهو من الناحية المعدنية يعتبر أغنى بلد في العالم في البوتاس ، هذا فضلاً عن أن به بعض الأملاح الأخرى وبه بعض مراكز للبتروول ومراكز للقوى المائية ، وهو عبارة عن مركز صناعي هام في المنسوجات ومستخرجات الألبان . أما اللورين ففضلاً عن أهميته كإقليم رعوى فإن له أهمية خاصة من حيث إنتاج الحديد .

وعندما استولت ألمانيا على هضبة اللورين في سنة ١٨٧١ لم تستول عليها كلها وإنما استولت على نصفها تقريباً ، أى إلى الحد الذي اعتقد العلماء الألمان أن عروق الحديد الخام تنتهي إليه . ومن حسن حظ فرنسا أن النصف الذي بقي في يدها من اللورين يوجد به من الحديد ما يعادل النصيب الذي حصلت عليه ألمانيا .

والتقدم الصناعي الهائل الذي ظهر في ألمانيا قبل سنة ١٩١٤ كان يعتمد على فحم الروور وحديد اللورين ، وكانت ألمانيا تستولي سنوياً على ٢١ مليون طن من حديد اللورين عدا ٧,٥٠٠,٠٠٠ أخرى كانت تستخرجها من أراضيها و ٧,٥٠٠,٠٠٠ كانت تحصل عليها من لوكسمبرج . أما فرنسا فقد كان عندها ما يكفيها من الحديد . أما فقرها في الفحم فكانت تعوضه بالاستيراد من وستفاليا الألمانية . أما بعد الحرب العظمى فلم يعد لدى ألمانيا من الحديد إلا ما تخرجه أراضيها أى حوالي ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن ، وخرج من يدها حديد اللورين بعد أن ضمت هذه إلى فرنسا وحديد لكسمبرج بعد أن خرجت من الاتحاد الجمركي الألماني .

أما فرنسا التي كانت تملك من الحديد ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ طن أصبحت تملك منه ٤٣,٠٠٠,٠٠٠ طن ، ولفقر فرنسا في الفحم ورغبتها في شل ألمانيا صناعياً واقتصادياً عملت بعد الحرب الأوروبية الأولى على الاستيلاء على منطقة الروور

الصناعية بما فيها من مدن ومصانع ومناطق تعدين وطرق للنقل والمواصلات ، ولكن إنجلترا رفضت ذلك ، وتوترت العلاقات بينها وبين فرنسا ، وكان رد مسيو بوانكاريه على إنجلترا في أغسطس سنة ١٩٢٣ « أننا لم ندخل إقليم الرور لنجد نقوداً لدفع التعويضات ، ولكن الغرض الرئيسى هو أن نخلق فى الحكومة الألمانية رغبة جدية فى دفع التعويضات ولنحصل على ضمانات كافية . » ولكن ذلك لم يقنع إنجلترا لأن احتلال الرور سبقه تصريح للمارشال فوش « بأن الراين هو الحد الطبيعى لفرنسا وأنه ضرورى لحماية فرنسا فى المستقبل . »

ولما فشلت هذه المحاولة ظهرت فكرة أخرى للساسة الفرنسيين لإنشاء مناطق فاصلة على طو، نهر الراين لتكون حاجزاً فاصلاً « Buffer States » بين القوتين المتعادلتين ، ولكن هذه الحركة ماتت فى مهدها نتيجة للاعتداءات والاضطرابات التى قامت فى تلك المناطق ، وأعلنت إنجلترا وبلجيكا صراحة أنهما لا توافقان على هذا الإجراء الذى يهدف إلى تقسيم ألمانيا ، وأنهما تعتبرانه ضربة موجهة لأساس معاهدة الصلح .

وفى معاهدة فرساي طالبت فرنسا بضم إقليم السار إليها تعويضاً عما أصاب مناجم الفحم فيها من دمار وتخریب نتيجة لزحف الجيوش الألمانية . ولما كان إقليم السار ألمانيا جنساً ولغة وثقافة ، فقد وضعت عصابة الأمم تحت إشرافها كمنطقة خارج نفوذ كل من فرنسا وألمانيا وأدخلته ضمن الاتحاد الجمركى الفرنسى . أما ما به من فحم فقد أعطى فى سنة ١٩٢٠ لفرنسا ، ونص على أن يعمل به استفتاء عام بعد ١٥ سنة يخير فيه الأهالى بين بقائهم على حالهم أو الانضمام إلى فرنسا أو إلى ألمانيا . وفى هذه الفترة شكلت لجنة لإدارة السار من خمسة أعضاء ، عضو فرنسى وعضو إلساسى والباقون تختارهم عصابة الأمم .

وفى حالة العودة لألمانيا نص على أن تشتري ألمانيا فحم السار من جديد ، وأن تعطى فرنسا حق شراء ما تحتاج إليه من منتجاته وعمل الاستفتاء فعلاً سنة ١٩٣٥ وكانت الأغلبية العظمى (٩٠,٨ ٪ فى جانب العودة إلى ألمانيا و ٨,٨ ٪ فى جانب البقاء كما هم والباقون مع فرنسا) .

من النامية الحربية :

نجد أن هذا الإقليم له أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من الممرات به مما يسهل عمليات النقل من جهة إلى أخرى ، ولوجود أماكن حصينة يمكن أن تتحكم في حركة المرور .

واللورين عبارة عن منطقة جميلة قليلة الارتفاع لا يتجاوز مستوى الأرض فيها ٤٠٠ متر تقريباً ، وهذه المنطقة يقطعها كثير من الممرات والأودية النهرية وخاصة وادي الموزل وفروعه .

أما الألزاس فعبارة عن أراضي سهلة ذات مستوى منخفض ويمر فيها الراين ، وتجاورها من ناحية الغرب مرتفعات الفوج التي تطل عليها بحافة رأسية تقريباً .

وتتكون مرتفعات الفوج من قسمين :

١ - الفوج العليا في الجنوب ويزيد ارتفاعها على ١٠٠٠ متر .

٢ - الفوج السفلى في الشمال ، ولا يتجاوز ارتفاعها ٤٠٠ متر ، ولا تختلف في شيء عن هضبة اللورين المجاورة .

ويربط هذا الإقليم بين فرنسا وألمانيا بواسطة مجموعة من الطرق تتبع المنافذ الطبيعية التي تنتشر بين أجزاء المرتفعات كما تتبع وديان المجارى المائية ، وكانت هذه الطرق منذ القدم طرق المهجرات البشرية والغزوات الحربية والتجارة ، وإليها ترجع شهرة الحصون والمدن القديمة أمثال ميتز ونانسي وتول وفردان واستراسبرج ، «Strasbourg — Verdun — Toul — Nancy — Metz» وغيرها ، وأشهر الممرات الطبيعية عبر الألزاس ما يأتي :

١ - ممر سافرن :

ويقع بين الألزاس العليا والألزاس السفلى أمام استراسبرج ، ويخترقه خط حديدى له شعب عديدة تمر بميتز وتول وفردان ونانسي ، ومنها إلى باريس ، كما تخترقه قناة ملاحية تربط نهر الراين بحوض المارن .

٢ — ممر بلفور :

بين الألزاس العليا ومرتفعات جورا ، ويربط حوض الراين بأحواض الرون والسين والجارون .

٣ — وإلى جانب هذين الممرين الرئيسيين توجد ممرات أخرى ثانوية أشهرها الممر الذى كونه نهر بروش Bruche الذى يلتقى بنهر إل Ill بالقرب من استراسبرج ويربط بينها وبين مدينة سانت دى St. Die

ولهذه المنافذ أهمية حربية عظيمة بالنسبة لفرنسا ، إذ يمكن تحصينها بسهولة كما يمكن الإشراف منها على طرق الغزوات المختلفة التى تهدد فرنسا ، ولكن يبدو أن تلك الأهمية أخذت تضعف ، وذلك لتقدم الفنون الحربية ، ومما يدل على ذلك أن فرنسا أنشأت خط ماجينو الذى يمتد على طول الألزاس واللورين كخط رئيسى لتحصين تلك المنطقة .

مما تقدم نجد أن مشكلة الألزاس واللورين مشكلة عميقة وستظل دائماً مصدر العداء المستحكم بين ألمانيا وفرنسا ، فليس من السهل أن نتصور بعد أن رأينا قيمة هذا الإقليم أن تسلم به إحدى الدولتين للأخرى .

على أن الأنهار لم تعد كما كانت أيام الدولة الرومانية — قبل أن تعرف الكبارى الواسعة — حواجز طبيعية هامة ، لأن الحروب الحديثة قد قضت نهائياً على خرافة الحواجز الطبيعية ، وربما كان أفضل حل لمشكلة الألزاس واللورين هو إبعاد حدود الدولتين المتنازعتين الواحدة عن الأخرى ، وذلك يجعل هذا الإقليم مضافاً إليه دوقية لكسمبرج منطقة حياد وسطى تفصل الدولتين إحداهما عن الأخرى ، على أن تضمن الدول استقلالها وألا يسمح بتسليحها . على أن تعد طرقها البرية بحيث لا تتلاءم ، وعامل النقل الميكانيكى الحربى ، وطرقها الحديدية بحيث يختلف اتساعها عن السكك الحديدية فى كل من فرنسا وألمانيا .

السطح :

تختلف فرنسا عن غيرها من دول أوروبا الصناعية فى أن سكانها أكثر انتظاماً فى توزيعهم فى أنحاء فرنسا المختلفة ، ويرجع ذلك إلى أن أكثر من نصف سكانها

يشتغلون بالزراعة ويسكنون القرى ، بينما نجد أن سكان المدن في إنجلترا وويلز مثلاً يجاوزون ٨٠ ٪ من مجموع السكان ، وعلى الرغم من أن خرائط توزيع السكان في فرنسا تدل على الاتجاه نحو سكنى المدن منذ أوائل القرن التاسع عشر إلا أن المدن الفرنسية ما زالت محددة العدد ، نصرب لذلك مثلاً أن المدن الفرنسية التي يزيد السكان في كل منها على $\frac{1}{4}$ مليون نفس لا تتعدى ٤ مدن ، وهى باريس ومارسيليا وليون وبردو ، أما في ألمانيا فيبلغ عددها ٢٤ مدينة ، أما المدن التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف فهي في فرنسا ١٧ وفي ألمانيا ٤٨ ، والخرائط الحديثة لتوزيع السكان في فرنسا توضح أن الجهات التي تبلغ كثافتها ٢٥٠ شخصاً في الميل المربع هي الجهات الصناعية والتجارية ، وهذه تشمل شمال شرق فرنسا والالزاس واللورين ومنطقة باريس وروان والساحل الغربي لبريتاني ومنطقة ليون ومرسيليا ومنطقة نيس . أما الجهات التي تبلغ كثافة السكان فيها ٧٥ نسمة في الميل المربع ، فهي الجهات المرتفعة الفقيرة في التربة كجبال الألب وهضبة فرنسا الوسطى ومنطقة المستنقعات والأراضي الرملية الممتدة على ساحل خليج بسكاي .

والمسألة الجديرة بالملاحظة هي أن عدد سكان فرنسا لم يزد منذ سنة ١٨٧٠ إلا بمقدار ٣ مليون نسمة ، بينما زاد عدد سكان إنجلترا ٢٠ مليوناً وإيطاليا ١٨ مليوناً وألمانيا ٣٩ مليوناً ، ومعنى ذلك أن فرنسا التي كان عدد سكانها يفوق غيرها من الدول الأخرى والتي كانت تجند من أبنائها أعداداً كبيرة في حروبها الماضية فقدت الآن هذه الميزة وفاقها غيرها من الدول الأخرى . ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعمم الجنسي لأن سكان فرنسا خليط من سكان إنجلترا وإيطاليا وألمانيا ، وإنما يمكن تعليله بالحروب الكثيرة التي شنتها فرنسا واشتركت فيها ، فقل أن قامت حروب أوروبية دون أن تشترك فيها فرنسا بجيوش كبيرة . وفي حروب لويس الرابع عشر ونابليون فقدت فرنسا كثيراً من شبابها ، وفقدان هذا الشباب لا يعنى أن فرنسا فقدت جيلاً واحداً من أبنائها ، وإنما معناه فقدان عدة أجيال ، وأن آثار ذلك تبقى عشرات السنين .

السلطة الأجانب :

لقد ساعدت ظاهرة نقص السكان في فرنسا مع وفرة الموارد الاقتصادية على اجتذاب كثير من المهاجرين الأجانب ، وهؤلاء جاءوا إليها كأيد عاملة للاشتغال بالصناعة والزراعة ، أو جاءوا كلاجئين سياسيين كبعض اليهود والألمان (ضد الاشتراكية الوطنية) وأنصار القيصرية من روسيا وأعداء الفاشية من إيطاليا ، وخرائط توزيع السكان الأجانب توضح أن مناطق تركيزهم تقع قرب الحدود ، وذلك بالنسبة للمهاجرين من الدول المجاورة كالإيطاليين والأسبان والسويسريين .

أما المهاجرون الآخرون فانهم يتركزون في المناطق الصناعية كمنطقة ليل ومناطق تعدين الحديد في اللورين وغيرها من المناطق الصناعية وحتى قيام الحرب الأوروبية الثانية كان في فرنسا من السكان الأجانب ٨٠٠ ألف إيطالي و ٥٠٠ ألف بولندي و ٣٥٠ ألف أسباني و ٢٥٠ ألف بلجيكي و ١٠٠ ألف سويسري .

والسياسة التي تتبعها فرنسا الآن هي تشجيع هؤلاء الأجانب على الدخول في قوميتها ، ولكن هذه الحركة لا تدل على نجاح كبير لأن الذين قبلوا منهم القومية الفرنسية بلغوا ١٧٢ ألفاً فقط ، أما الباقون فيظلون مصدر خطر كبير على فرنسا إذا لم يدخلوا في قوميتها سريعاً .

التطور التاريخي :

يمكن بالاختصار تقسيم تاريخ فرنسا إلى ثلاثة أطوار :

أولاً — طور النشأة : ويمكن اعتبار سنة ٨٤٣ م مبدأ هذه المرحلة ، وهي السنة التي قسمت فيها إمبراطورية شارلمان بين أحفاده الثلاثة كارل في الشرق وشارل في الغرب ولوثر في الوسط .

والقسم الغربي هو الذي أطلق عليه اسم فرنسا نسبة إلى قبائل الفرنجة الذين استقروا في سهلها الشمالي .

وكانت حدود فرنسا الشرقية تمتد حسب معاهدة فردان مع حافة جبال السفن «Cevennes» وهضبة لانجر «Langres» ثم مع مرتفعات أرجون «Argonne» على الضفة اليسرى لنهر الميز والسفوح الغربية لهضبة أردن بحيث يدخل القسم السهلي من بلجيكا ضمن حدود فرنسا .

وقد امتازت فرنسا بثقافتها اللاتينية ، كما امتازت ألمانيا بثقافتها الجرمانية . أما القسم الأوسط فكان منطقة انتقال بينهما ، ولهذا لم يعمر طويلاً إذ سرعان ما اتفقت الدولتان الشرقية والغربية على تقسيمه في معاهدة Mersen سنة ٨٧٠ . وبهذا مدت فرنسا حدودها شرقاً إلى نهر الراين والموزل وحدود بلجيكا الشرقية الحالية ، وبذا دخلت بلجيكا في حدود فرنسا .

وقد استمرت فرنسا في هذا الدور إلى منتصف القرن الخامس عشر تقريباً جاهدة في تكوين قوميتها وإخضاع بعض المقاطعات المستقلة .

ثانياً — دور الشباب : وقد استمر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث أرضت فرنسا آخر أطماعها بضم نيس وسافوى إليها . وإذا استثنينا مقاطعة «Roussillon» الأسبانية والبرانس الشرقية «Pyreénées Orient.» التي ضمتها فرنسا إليها من مملكة قطالونيا سنة ١٦٥٦ بمعاهدة البرانس نجد أن كل التوسع كان نحو الشرق حيث استطاعت فرنسا بعد سنة ١٦٦٣ أن تمتد حدودها إلى الراين .

وليس من المعروف بالضبط المدى الذي كان يمكن أن يقف عنده التوسع الفرنسي لو لم تظهر ألمانيا في حروب سنة ١٨٧٠ كدولة حديثة وتقف في وجه أطماع فرنسا .

ثالثاً — دور النضج : وقد وصلت إليه فرنسا سنة ١٨٧٠ بعد أن أرضت أطماعها في الداخل وبعد أن كونت لنفسها إمبراطورية كبيرة في الخارج .

رابعاً — دور الشيخوخة : وتقف فرنسا في الوقت الحالي على أبوابه ، لأن فرنسا خرجت من الحرب الأوروبية الثانية منهكة القوى مفككة الأوصال ، وزيادة عن الاضطرابات الداخلية التي أخذت تظهر وتزداد ، فإن الوعي القومي في المستعمرات أخذ يشتد ، وبناء على ذلك أخذت أجزاء كثيرة من الإمبراطورية الفرنسية تنسلخ واحدة بعد الأخرى .

المستعمرات الفرنسية :

هناك نوعان من الاستعمار ، نوع يسمى Colonisation ونوع يسمى Imperialism .

أما الأول Colonisation فهو النوع القديم الذى صاحب حركة الاكتشافات الجغرافية ، وكان الغرض منه تملك الأراضي الجديدة بقصد الهجرة والاستقرار بها إذا دعت الظروف إلى ذلك ثم الاستغلال التجارى وتملك موارد التجارة المعروفة فى ذلك الوقت وهى التوابل ، وكذلك كان من بين أهدافه نشر الديانة المسيحية فى الأراضي الجديدة .

أما الثانى Imperialism فهو النوع الحديث وهو يهدف لأغراض أوسع من السابقة فيشمل النواحي الاقتصادية والحربية ، وقد دعت إليه الثورة الصناعية التى قلبت النظام الاقتصادى رأساً على عقب ، ولا سيما فى الإنتاج والمبادلة ، فأصبحت المصانع بانتاجها الواسع بحاجة إلى أسواق لتصريف المنتجات التى تخرجها كما أصبحت بحاجة إلى الاستيلاء على موارد المواد الخام والمواد الغذائية بعد انصراف عدد كبير من السكان عن الزراعة ، وقد كونت فرنسا لنفسها إمبراطوريتين من كلا النوعين :

الأولى بدأت ضعيفة متخاذلة فى سنة ١٥٢٣ عندما أوفد فرنسوا الأول أول بعثة لكشف طريق جديد للهند عن طريق البحار الشمالية وكشفت جميع الساحل الأمريكى من نيوفوندلند إلى فلوريدا .

وحتى سنة ١٦٠٨ كان كل ما استولت عليه فرنسا من إمبراطوريتها مستعمرة نوفا سكوشيا وكويبك . ولم يتقدم الاستعمار الفرنسى إلا بعد سنة ١٦٦٣ عندما أرضت فرنسا أطماعها فى أوروبا بتحطيم إمبراطورية النمسا والمجر والوصول بحدودها إلى نهر الراين ، وعندما تغيرت الظروف التى كانت سائدة إذ ذاك ، وخلاصتها أن العالم المكتشف ذو قيمة اقتصادية كبيرة . فى ذلك الوقت كان البابا قد قسم ذلك العالم بين أسبانيا والبرتغال . ثم قامت هولندا وورثت أملاك الدولتين وتحكمت فى التجارة العالمية ، ثم قامت حرب طويلة الأمد بين هولندا وإنجلترا

كنتيجة للتنافس على السيادة البحرية . فانتهزت فرنسا هذه الفرصة وأخذت تقوى نفسها ، وقامت بحركة إصلاح واسعة شملت كل أنحاء فرنسا ، ومن بينها إنشاء قوة بحرية كبيرة ، فدب النشاط في حركة فرنسا الاستعمارية حتى أصبحت في مدة وجيزة سيدة أمريكا الشمالية وأصبحت لها ممتلكات واسعة في جزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية وسواحل أفريقية والهند وغيرها .

ولكن هذه الإمبراطورية سرعان ما اضمحلت نتيجة عدة عوامل أهمها ظهور إنجلترا بعد تغلبها على هولندا كقوة استعمارية منافسة ، ولأن فرنسا لم يكن لها في مستعمراتها عبر البحار سند قوى من المهاجرين الفرنسيين ، فاستطاع الأسطول الانجليزي بسهولة أن يقطع المدد عن المستعمرات الفرنسية ، فانتزعتها إنجلترا الواحدة تلو الأخرى . وباتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦ — ١٧٦٣) بمعاهدة باريس كانت فرنسا قد فقدت كل إمبراطوريتها تقريباً سوى بضع مراكز على سواحل الهند ، وبعض جزر أخرى في المحيط الهندي ، ونقط صغيرة على ساحل أفريقية الغربي .

أما الإمبراطورية الحديثة ، فقد بدأ تكوينها منذ سنة ١٨٣٠ عندما استولت فرنسا على الجزائر وختمت ذلك بالاستيلاء على مراكش سنة ١٩١٢ ، وأهم ممتلكات فرنسا حتى قيام الحرب الأوروبية الأولى هي : شمال أفريقية وبلاد الهند الصينية الفرنسية وأفريقية الغربية الفرنسية ومدغشقر والصومال الفرنسي وجزر عديدة في المحيط الهادي مثل نيوكاليدونيا ونيوهيرديز التي تشترك فيها مع إنجلترا .

وفي نهاية الحرب الأوروبية الأولى وضعت فرنسا يدها بالانتداب على الكرون وتوجو الألمانية ، ثم على سوريا ولبنان من تركيا .

القيمة الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية .

هي بالنسبة لفرنسا بمثابة أسواق للتجاره الفرنسية ومصادر للمواد الغذائية والمواد الخام ، وقد بلغت قيمة صادرات هذه المستعمرات قبيل قيام الحرب الأوروبية

الثانية أكثر من ٨ بليون فرنك ، كان نصيب فرنسا منها حوالى ثلثها ، وكانت قيمة الواردات ٩ بليون ، كان نصيب فرنسا منها أكثر من النصف بقليل .

وتجارة المستعمرات الفرنسية حرة فقط مع فرنسا . أما مع غيرها من الدول الأخرى فهي مقيدة برسوم جمركية عالية ، وبهذا استطاعت فرنسا أن تستولى على القسم الأكبر منها .

وإذا استثنينا مراکش والكمرون وتوجو نجد أن باقى المستعمرات الفرنسية تجاوزت صادراتها لفرنسا ٦٠٪ من صادراتها الكلية ، ومن بينها ٤ تجاوزت نسبة صادراتها إلى فرنسا ٩٠٪ ، وهى الجزائر وجزيرة ريونيون وجواديلوب والمارتنيك (من جزر لانتيل الصغرى) .

وبلغت نسبة صادرات شمال أفريقية إلى فرنسا من مجموع صادرات المستعمرات ٤٦٪ ، ومن الجزائر وحدها ٣٠٪ ، وكانت الهند الصينية وغرب أفريقية ومدغشقر تأتي فى الترتيب بعد شمال أفريقية .

أما واردات المستعمرات من فرنسا فكانت نسبتها أقل . ووصلت إلى ٥٠٪ ويقع شمالى أفريقية فى المرتبة الأولى أيضاً حيث بلغت نسبته ٥٥٪ كانت نسبة الجزائر وحدها ٣٢٪

أما أهم الصادرات التى حصلت عليها فرنسا من تلك المستعمرات فهى الأنتيمون والكروم والنيكل والجرافيت ، وكانت نسبتها تتراوح بين ٨٪ و ١٣٪ من الإنتاج العالمى . أما باقى المعادن فلم يكن لها شأن يذكر إذا استثنينا الفوسفات الذى ينتج شمال أفريقية منه نحو ٣٪ من الإنتاج العالمى .

أما عن الغلات الأخرى غير المعدنية فكانت فرنسا تحصل منها على كميات كبيرة من الحبوب . وزيت الزيتون من شمالى أفريقية . والأرز من الهند الصينية ، والفول السودانى والكاكاو وزيت النخيل من غربى أفريقية .

وبجانب هذه التجارة المنظورة كانت الأرباح غير المنظورة تتدفق على فرنسا ، وكانت تجنيها من رؤوس أموالها المستغلة فى هذه المستعمرات . ومن إشرافها الفعلى على نسبة كبيرة من رؤوس الأموال فى الشركات الأجنبية الأخرى .

ويمكن القول بأننا إذا استثنينا مناطق الانتداب الفرنسى وبلاد مراكش حيث كانت تضطر فرنسا لمراعاة شروط الانتداب أوالاتفاقات الدولية ، فان سياسة فرنسا تجاه مستعمراتها كانت تقدم على وجوب تقديم كل الموارد لخدمة الوطن الأصيل وهو فرنسا .

سؤال المستعمرات :

نجم عن نقص السكان فى فرنسا أنها لا تنظر إلى مستعمراتها كمواطن جديدة يهاجر إليها الزائد من سكانها . والشعب الفرنسى نفسه ليست عنده الرغبة لهذه الهجرة ، لأن فرنسا لا تضيق بسكانها ، ولأن الفرنسى يرى أن فرنسا جمعت فى جهاتها المختلفة كل جمال الطبيعة ، ويستطيع أن يتمتع بها بأقل النفقات . وإذا استثنينا كويك التى هاجر إليها الفرنسيون وقت استعمارها لظروف خاصة ، تتعلق بحركة الإصلاح الدينى ، فان باقى ممتلكات فرنسا لا توجد بها جاليات فرنسية كبيرة ، إلا فى شمال أفريقية ، وخاصة فى الجزائر ، وذلك لقربها من جهة ، ولتشابه مناخها مع مناخ فرنسا من جهة أخرى . ففى هذا الجزء من شمال أفريقية نجد جالية فرنسية كبيرة تبلغ حوالى ٨٥٠ ألفاً . أما فى باقى المستعمرات الفرنسية فوجود الفرنسيين مؤقت ، إما كموظفين ، أو تجار ، أو أصحاب مزارع ، يقضون أوقاتهم بين الوطن والمستعمرات .

ومن غير الممكن تقدير عدد الفرنسيين المقيمين فى المستعمرات ، لأن فرنسا تعتبر بعض سكان مستعمراتها الأصليين كمواطنين فرنسيين ، كما تلعب قوانين الجنسية الفرنسية دورها فى فرض هذه الجنسية على العناصر الأجنبية وعلى السكان الوطنيين أيضاً .

وكان من نتائج ذلك أن تجنس معظم اليهود المقيمون فى المستعمرات بالجنسية الفرنسية ، وتجنس كثير من العناصر الأخرى بهذه الجنسية أيضاً .

وبجانب الجاليات الفرنسية توجد جاليات أوروبية أخرى ، وخاصة فى شمال أفريقية ، حيث يوجد للأسبان جالية كبيرة فى مراكش ، ولالإيطاليين جالية فى تونس .

ولسكان المستعمرات الفرنسية أهمية كبيرة في نظر فرنسا من ناحية إمكان استخدامهم في رفع عدد جيشها إلى مستوى جيوش الدول العظمى ، وأهم مستعمراتها في هذه الناحية شمالي أفريقيا وأفريقية الاستوائية وأفريقية الغربية . ولكن الخطر الأكبر الذي يهدد فرنسا يوجد في المستعمرات ذاتها ، ذلك أن الوعي القومي الذي تيقظ في كثير من جهات العالم تردد صده في تلك المستعمرات وأخذ الوطنيون يطالبون بالانفصال عن فرنسا تحريراً لبلادهم من سيطرة الاستعمار . وقد أدى ذلك إلى قيام ثورات عديدة وحروب مريرة انتهت بتحرير البلاد في بعض المستعمرات ، كما هو الحال في شبه جزيرة الهند الصينية ، حيث استقلت البلاد وكونت فيما بينها اتحاداً فيدرالياً .

شمال أفريقيا :

أخذت فرنسا تستعمر هذا الجزء منذ سنة ١٨٣٠ ، وقد لاقت في سبيل استعمارها مقاومة كبيرة ، وكان بطل هذه المقاومة الأمير عبد القادر ، حتى لقد فكرت فرنسا في بدء الاستعمار في الانسحاب أكثر من مرة ، بعد أن فقدت كثيراً من رجالها وتكبدت نفقات باهظة ، ولكنها اضطرت تحت ضغط التجار وأصحاب رؤوس الأموال وبعض الاستعماريين إلى الاستمرار بثمن باهظ .

وتنظر فرنسا إلى الجزائر كجزء من الوطن الأصلي . يمثلها نواب في البرلمان الفرنسي ، وتعتبره أثمن مستعمراتها لظروفه المناخية والاقتصادية ، ولقربه منها ، ولكن الخطر يهدده في زمن الحروب لقربه من إيطاليا ، حيث تقع سردينيا الإيطالية بقواعدها البحرية والجوية في طريقه ، ويكون هذا الخطر أعظم لو أن فرنسا كانت في عداء مع أسبانيا صاحبة جزر البليار ، ففي هذه الحالة تقع فرنسا بين نارى إيطاليا وأسبانيا .

وقد كان لظهور الوعي القومي لدى الجزائريين أثر كبير في بدء حركة التحرير الكبرى القائمة الآن في بلاد الجزائر ، والتي ستؤدي حتماً إلى انفصال هذه الأرض الإفريقية عن الوطن الفرنسي وتكوين دولة مستقلة .

أفريقية الغربية والاستوائية :

تقع في غرب أفريقية في الجهات المدارية ، ويبلغ عدد سكانها ٢٠ مليوناً من الوطنيين ، ومعظمهم من الزنوج ، وتنظر إليهم فرنسا نظرتها إلى سكان شمال أفريقية كعضد مهم في الحروب . وقد أرادت فرنسا ربط هذا الإقليم بشمال أفريقية بخط حديدى عبر الصحراء ، ولكن ذلك لم يتم ، لا بسبب نفقات الإنشاء فقط ، بل بسبب تكاليف صيانه وحفظه من تخريب جماعات شمال أفريقية النائرة ، فلجأت فرنسا إلى سياسة أخرى ، وهى ربط الجهات الداخلية من الإقليم بالموانئ الساحلية بمواصلات محلية .

الهند الصينية الفرنسية :

تقع في جنوب شرق آسيا ، ويبلغ سكانها ٢٣ مليوناً ، وهؤلاء لا يمكن الاعتماد عليهم في الحروب لبعد المسافة وخطر النقل في زمن الحرب ، وخطر الثورات هناك . وقد استطاع هؤلاء السكان أخيراً أن ينفضوا عنهم ظل الاستعمار الفرنسى ، وأن يستقلوا ويؤلفوا اتحاداً فيدرالياً من أهم وحداته دولة فيت نام .

الباب السابع

الخريطة السياسية للعالم

ربما كانت أول مهمة ينبغي أن يعنى بها الجغرافى الذى يبحث فى ميدان السياسة هى التعرف على الخريطة السياسية للعالم ، والإلمام بدقائقها وتفاصيلها .

ولما كانت الحدود السياسية التى تفصل الدول بعضها عن بعض عملاً من أعمال الإنسان ، وأنها تبعاً لذلك دائمة التغير ، فمن واجب هذا الجغرافى أن يعنى بدراسة كل ما يطرأ على تلك الحدود من تعديل ، والأسباب التى تدعو إليه ، والنتائج السياسية والاقتصادية التى تسفر عنه .

والمهمة الثانية التى ينبغى العناية بها هى إدراك الظروف التى ظهرت فى ظلها القوميات المختلفة فى جهات العالم جميعاً ، والعوامل التى أدت إلى ظهور تلك القوميات ، والأطوار التى مرت بها كل منها ، وما أصاب أراضيها من توسع أو انكماش .

ودراسة كهذه كفيلة بأن تؤدي فى النهاية إلى تحديد مناطق الاستقرار ومناطق القلقلة فى العالم ، ومن الحقائق المعروفة أن العالم الجديد رغم حداثته كان خلال القرن العشرين منطقة من مناطق الاستقرار ، وأن حدوده لم تطرأ عليها أية تعديلات إلا فى مناطق محدودة جداً . أما العالم القديم حيث يتجه الرأى إلى أن الأحداث العديدة التى مرت به خلال تاريخه الطويل قد وصلت به إلى مرحلة الاستقرار والثبات ، ففيه يكمن الخطر الأكبر الذى يهدد العالم كله ، ذلك لأن شعوبه التى ناضلت كثيراً من أجل حريتها ما زال كثير منها يخضع لقوى الاستعمار ، وما زال الصراع قوياً بينها وبينه . ومن أجل هذا تركزت فيه الغالبية العظمى من المشاكل السياسية فى العالم .

وليس من شك في أن سلام العالم ومستقبله السياسى سيظل رهناً بمقدرة الساسة على معالجة هذه المشاكل في ذلك الركن الهام من أركان العالم .

١ - أوروبا :

يتبين من دراسة الخريطة السياسية لأوروبا أن الأجزاء الغربية من القارة قد استقرت سياسياً ، أما الأجزاء الشرقية فإنها لم تصل بعد إلى درجة الاستقرار السياسى .

ولكى تبدو هذه الظاهرة واضحة سنعرض للدراسة ثلاث خرائط سياسية لهذه القارة إحداها في مستهل القرن العشرين أى في عام ١٩٠٠ ، والثانية في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، أى بعد معاهدة فرساي ، والثالثة في أعقاب الحرب الأوروبية الثانية ، أى في عام ١٩٥٠

(١) أما خريطة أوروبا في عام ١٩٠٠ فبسيطة للغاية ولا تختلف حدودها كثيراً عما رسمه رجال السياسة قبل ذلك بخمس وثمانين سنة في مؤتمر فيينا الذى أعقب حروب نابليون .

وأهم ما أصاب تلك الخريطة تغييران كبيران :

الأول : هو ظهور ألمانيا كدولة موحدة .

والثانى : هو ظهور إيطاليا كدولة موحدة أيضاً .

وهناك تغييرات أخرى طفيفة ... ولكنها كانت فيما بعد مصدراً لقلق سياسى خطيرة :

منها أن النمسا وهى دولة داخلية استطاعت أن تصل إلى البحر الإديريانى عن طريق شبه جزيرة استريا .

ومنها أن أملاك الدولة العثمانية في شبه جزيرة البلقان أخذت تتفكك ، وكان من نتائج ذلك أن نالت الاستقلال كل من رومانيا ، والصرب ، واليونان .

ومنها أن أملاك إمبراطورية النمسا والمجر اتسعت حتى شملت بلاد البوسنة والهرسك ، كما اتسعت أملاك ألمانيا بحيث ضمت الألزاس واللورين من فرنسا ، وشلزفج وهلشتين من الدانمرك .

ومنها أن الأراضي الوطنية التي ألف بينها في مؤتمر فيينا في عام ١٨١٥ لم تستطع البقاء طويلاً كوحدة سياسية فانفصلت في عام ١٨٣٠ إلى وحدتين هما : هولنده وبلجيكا .

(ب) أما خريطة أوروبا في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى فتختلف اختلافاً يبنياً عنها في عام ١٩٠٠ إذ حدثت بها تغيرات كثيرة .

ويرجع السبب في ذلك إلى أن إمبراطوريتين كبيرتين قد أصابهما التفكك في هذه الفترة هما الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر ، وأن روسيا قد أصابها الضعف والوهن فنجم عن أولئك جميعاً ظهور دول جديدة ، واتساع دول على حساب أخرى .

أما الدول التي ظهرت ولم يكن لها وجود من قبل فهي : فنلنده ، واستونيا ، ولتفيا ، ولتوانيا ، وبولنده ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، وألبانيا ، واليونان .

وأما الدول التي انكشفت فهي :

١ — إمبراطورية النمسا والمجر ، وقد قام على أنقاضها دول جديدة هي : يوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، وألبانيا .

٢ — ألمانيا وقد اقتطعت مساحات واسعة من أراضيها . . .

فاقتطعت منها مساحة لتضم إلى بولنده .

واقطعت أخرى لتتكون منها منطقة داتنرغ الحرة .

واقطعت الألزاس واللورين لكي تضاف إلى فرنسا .

واقطعت شلزفج لكي تضم إلى الدانمرك .

واقطعت منطقنا يوپين ومالميدى لكى قضا إلى بلجيكا .

واقطعت منطقة ممل لكى تضم إلى لتوانيا .

٣ — أما إيطاليا فقد ضم إليها في الشرق شبه جزيرة استريا ، كما زحزحت حدودها في الشمال حتى بلغت القمم العالية في جبال الألب .

٤ — أما أيرلنده فقد نالت استقلالها ، وأصبحت دولة ذات سيادة .

٥ — أما في اسكنديناوة ، فقد انفصلت السويد والنرويج إحداهما عن الأخرى وألفت كل منهما وحدة مستقلة .

(ج) وفي الفترة التي امتدت بين الحرب الأوروبية الأولى والحرب الأوروبية الثانية حدثت تغيرات كثيرة في خريطة أوروبا وذلك نتيجة لسياسة التوسع التي اتبعها هتلر ، كما حدثت تغيرات أخرى خلال الحرب الأوروبية الثانية نتيجة للعمليات الحربية المختلفة . وكان من نتائج ذلك أن تغيرت الخريطة تغييراً شاملاً . . . واختلقت اختلافاً بيناً عما كانت عليه من قبل .

وأكثر ما حدث من تغير أصاب النصف الشرقي من القارة ، أما النصف الغربي فلم يصبه تغير يذكر ، ذلك أن روسيا زحزحت حدودها في الجنوب الغربي بحيث ضمت إلى أراضيها بسارايا ، وبوكوفينا ، وكلتا الاثنتين كانتا جزءاً من أراضي رومانيا

وقد زحزحت حدودها في الغرب وضمت إليها جزءاً من شرقي بولنده كما ضمت إليها جزءاً من تشيكوسلوفاكيا هو منطقة روتينيا ، وجزءاً من الأراضي الألمانية ، وهوبروسيا الشرقية ، وضمت إليها كذلك أراضي لتوانيا ولتفيا واستونيا ومناطق بحيرة لادوجا وبوركالا ، والأراضي الساحلية من فنلنده التي تطل على المحيط المتجمد الشمالي .

ووسعت تشيكوسلوفاكيا جبهتها على نهر الدانوب عند منطقة براتسلافا كما اتسعت أراضي بولنده من الناحية الغربية وشملت جزءاً من بروسيا الشرقية وبوميرانيا وسيلزيا .

أما إيطاليا فقد اقتطعت منها شبه جزيرة استريا وزارا والجزر الساحلية التي تجاور ساحل دلماشيا وضمت جميعاً إلى أراضي يوغوسلافيا ، وتحولت تريست إلى

ميناء حرة على نمط ميناء داترج ، التي أنشئت في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، على أن يكون ذلك حلاً مؤقتاً للمشكلة القائمة في هذه المنطقة بين إيطاليا ويوغوسلافيا . وسلخت جزر الدوديكانيز من إيطاليا وضمت إلى اليونان .

كما اعترفت رسمياً باستقلال مدينة الفاتيكان .

وقد أبقى للدول القزمية الصغيرة في أوروبا كيائها السياسي لكي تحتفظ في الوسط الأوروبي بتقاليدھا القديمة التي بنتھا خلال الأعوام والقرون .

وهي Andorra و Liechtenstein وموناكو وسان مارينو .

وظهرت أيسلنده في هذه الخريطة كجمهورية مستقلة .

٢ - أفريقية :

كانت أفريقية في أول القرن العشرين موزعة بين الدول الاستعمارية الكبرى من قارة أوروبا وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا ، ولم يكن مستقلاً منها إلا ثلاث دول فقط هي ليبيا والحبشة والمغرب . وكانت الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة من خارج القارة الأوروبية التي تملك أرضاً في أفريقية ، فكانت تسيطر على ليبيا ومصر ، ولكن سلطانها عليهما كان سلطاناً اسمياً فقط .

والخريطة الحالية للقارة الأفريقية هي بعينها الخريطة القديمة ، ولم يصبها إلا تغيير طفيف .

فليبيا ما زالت دولة مستقلة ، وكذلك الحبشة ، على الرغم من الفترة الصغيرة التي خضعت فيها لسيطرة إيطاليا (١٩٣٦ - ١٩٤١) .

أما المغرب فقد قد استقلاله ، وخضع للدولتين أوروبيتين هما فرنسا وأسبانيا ، ولكنه عاد واسترده أخيراً .

وقد انضم إلى عداد الدول المستقلة :

مصر ، وقد حصلت على استقلالها في سنة ١٩٢٢

وليبيا وقد نالت استقلالها سنة ١٩٥١

والسودان وقد نال استقلاله في عام ١٩٥٥

ولكن رغم ذلك فالقارة في وضعها الحالي ما زالت ميدان الاستعمار الأوروبي ،
كما كانت في عام ١٩٠٠

وترجع التغيرات الرئيسية التي حدثت في القارة الأفريقية خلال القرن العشرين
إلى حوادث سياسية أربع هي :

١ - اختفاء كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية من الميدان الأفريقي .

٢ - ظهور إيطاليا في الميدان الأفريقي ثم اختفاؤها منه .

٣ - الاعتراف بنفوذ فرنسا في شمال غرب أفريقية .

٤ - ظهور اتحاد جنوب أفريقية .

وقد ظهر اتحاد جنوب أفريقية في عام ١٩١٠ في أعقاب حرب البوير على
أن يكون له استقلال داخلي (دومينيون) . وهو يضم أربع ولايات كانت قبلا
مستعمرات بريطانية وهي : رأس الرجاء الصالح ، وناتال ، وترنسفال . وأورنج ،
كما يضم أفريقية الجنوبية الغربية ، وقد كانت قبلا خاضعة لألمانيا ، ثم انتزعت
منها في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، ووضعت تحت حماية الاتحاد من
لدى عصبة الأمم ، وهي الآن تخضع لوصايته من لدى هيئة الأمم المتحدة .

أما روديسيا الجنوبية فكانت تديرها حتى سنة ١٩٢٣ شركة جنوب أفريقية
البريطانية ، ثم منحت بعد ذلك شبه استقلال داخلي ، وصار لها حاكمها الخاص
وتشريعاتها الخاصة .

وكانت روديسيا الشمالية مثلها خاضعة لإدارة هذه الشركة حتى سنة ١٩٢٤ ،
ثم منحت بعد ذلك استقلالاً داخلياً .

وفي سنة ١٩٥٣ تألف من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند
اتحاد فيدرالي يعرف باتحاد أفريقية الوسطى .

وبهذا لم يبق في جنوب أفريقية خاضعاً للتاج البريطانى إلا مستعمرات ثلاث هى :
باسوتولاند ، وبتشوانالاند ، وسوازيلاند .

وبالإضافة إلى اتحاد جنوب أفريقية تملك بريطانيا مساحات واسعة أخرى من
الأراضى الأفريقية تقع إحداها في شرق القارة والأخرى في غربها .

أما أملاكها في الشرق فتشمل أوغنده وهى حماية ، وكينيا وهى مستعمرة من
مستعمرات التاج ، وتنجانيقا وكانت ملكاً لألمانيا ثم استولت بريطانيا عليها في
سنة ١٩١٨ ، ثم نياسالاند وهى حماية .

ومنها أيضاً السومال البريطانى ويشمل مساحة محدودة تطل على خليج عدن .
أما أملاك بريطانيا في غرب القارة فتشمل :

نيجريا وهى مستعمرة .

والكمرون وكانت ملكاً لألمانيا ، ثم نزعَت منها ووضعت تحت وصاية بريطانيا .
وغمبيا وهى مستعمرة .

وسيراليون وهى مستعمرة .

وتوجولاند وكانت ملكاً لألمانيا ، ثم نزعَت منها ، ووضع جزء منها تحت
وصاية بريطانيا ، والآخر تحت وصاية فرنسا .

أما ساحل الذهب فكان مستعمرة بريطانية ثم منح استقلالاً داخلياً ، وصار
يعرف سياسياً باسم « غانة » .

ولبريطانيا ممتلكات أخرى في القارة الأفريقية ، وهى وإن كانت ضيقة
المساحة ، إلا أن لها أهمية حرية خاصة هى : جزر زنجبار ، وجزر موريتس ،
ثم جزر سيشل ، وجزيرة اسنشن وسنت هيلانة .

وتخضع لنفوذ فرنسا مساحات واسعة في القارة الأفريقية منها ، وتقع في شمال
غربى القارة في مواجهة فرنسا نفسها ولا يفصلها عنها إلا البحر المتوسط .

وتتصل هذه الأراضي بالملكيات الفرنسية العديدة في غرب أفريقيا عن طريق الصحراء الكبرى ، التي تعتبر هي الأخرى أرضاً فرنسية .

وتملك فرنسا عدا ذلك مجموعة من الجزر تشمل مدغشقر ، وهي جزيرة ضخمة تقع في المحيط الهندي قريبة من الساحل الشرقي لقارة أفريقيا ، ثم جزيرة ريونيون ، وجزر قومورو .

ولأسبانيا هي الأخرى مستعمرات أفريقية ، يقع بعضها في الشمال ، ويشمل بلاد الريف ، ويقع بعضها في الغرب ويشمل حفى « Ifni » وريو دورو ، وريوموني (في خليج غانة) كما يشمل جزر قناري ، وفرناندبو ، وأنويون .

وللبرتغال مستعمرات واسعة في القارة الأفريقية منها :

انجولا وتقع في الغرب ، وهي أكبر المستعمرات البرتغالية جميعاً . وقد بقيت في حيازتها منذ القرن السادس عشر .

ومنها موزمبيق وتقع في الشرق ، ثم غانة البرتغالية ، وكابندا .

ولها إلى جانب ذلك بعض الجزر ، وهي جزر ساوتومي ، وبرانسيب ، وجميعها في خليج غانة ، ثم جزر كيب فرد ، وماديرة ، وآزور في المحيط الأطلسي .

أما بلجيكا فتملك الكنفو البلجيكي ، وقد كان ملكاً خاصاً لملك بلجيكا منذ سنة ١٨٨٥ ، ثم تنازل عنه الملك ليوبولد لبلجيكا في سنة ١٩٠٧

ويوجد في أفريقية منطقة دولية واحدة هي طنجه .

وكان لإيطاليا ممتلكات في أفريقية هي ليبيا ، وأرتريا ، والصومال الإيطالي ، وقد تمت تصفيتها جميعاً في أعقاب الحرب الأوروبية الثانية .

أما ليبيا فقد منحت استقلالها في عام ١٩٥١

أما الصومال فقد وضع تحت وصاية إيطاليا .

أما إرتريا فقد أدمجت في الحبشة وتألف منهما شبه اتحاد .

ولا ينتظر أن تصيب الحدود السياسية في القارة الأفريقية أية تعديلات خطيرة في المستقبل القريب ، ولكن الذي ينتظر هو أن المستعمرات الحالية ستتححر قريباً واحدة في إثر أخرى ، وأن الاستعمار سيقضى عليه قضاءً تاماً ، إن عاجلاً أو آجلاً .

ومما يؤكد ذلك أن الشعوب العربية في شمال القارة في ثوران دائم ، وأنها تسعى دائماً للتححر ، وما من شك في أن تونس والجزائر ستنال استقلالها التام ، وتتححر تحراً كاملاً بعد أيام معدودات .

ومما يؤكد أيضاً أن الشعوب الأفريقية أخذت تفيق مما كانت فيه ، وأن صيحاتها العالية أخذت تدوى في الآذان ، وأن العالم سيستجيب إليها حتماً .

٣ - آسيا :

هي أكبر الكتل اليابسة اتساعاً وفيها يتجمع أغلب سكان العالم . وقد ظلت هذه القارة وقتاً طويلاً مسرحاً للقلاقل السياسية والاضطرابات .

وقد استطاع سكان هذه القارة وهم عديرون أن تكون لهم آراء سياسية وقومية واقتصادية وثقافية معينة ، وقد نادوا بها خلال القرن العشرين .

وقد مرت بها منذ عام ١٩٠٠ أحداث تاريخية عديدة ، وأصابها تغيرات كثيرة ، أغلبها مركز في المنطقة الهلالية الشكل التي تمتد من اليابان في الشرق حتى تركيا في الغرب ، وتشمل الأراضي الحديثة في الصين والصين الهندية والهند وبلاد الشرق الأوسط . وهذه تعتبر أكثر مناطق العالم تعرضاً للقلاقل والأخطار .

وقد كانت الدولة العثمانية وقت قيام الحرب العالمية الأولى تبسط سلطانها على جنوب غربي آسيا فيما عدا السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية للجزر العربية فانها كانت تخضع للنفوذ البريطاني . ولم يكن للباب العالي إلا سلطان إسمي على هذه البلاد .

وقد تغيرت خريطة هذا الجزء من آسيا تغيراً شاملاً في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، فقد حصلت كل من المملكة السعودية واليمن على استقلالها .

أما بقية بلاد الجزيرة العربية ، فقد وضعتها هيئة الأمم المتحدة تحت وصاية بريطانيا وفرنسا ، وأصبحت فلسطين والأردن والعراق تحت وصاية بريطانيا ، كما أصبحت سوريا ولبنان تحت وصاية فرنسا .

أما آسيا الصغرى فقد قسمت إلى أكثر من منطقة ليكون كل منها خاضعاً لنفوذ إحدى الدول العظمى . ولكن حدث بعد ذلك أن انتصر الأتراك في حرب قامت بينهم وبين اليونان ، فساعد ذلك على قيام تركيا الحديثة في آسيا الصغرى ، والقضاء على نفوذ الدول الأجنبية فيها .

وحدث أيضاً أن الدول التي خضعت للانتداب أخذت تتحرر بالتدريج ، فظهرت القوميات العربية المختلفة في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق .

وقد نجم عن محاولة الدول الغربية خلق دولة يهودية في جزء من الوطن العربي قلقاً سياسية خطيرة في الشرق الأوسط كله ، واضطراب في الحدود السياسية التي تفصل بين الجزء الذي اغتصبه اليهود وبين البلاد العربية المجاورة .

أما في أقصى الجنوب فقد بقي النفوذ البريطاني في محمية عدن ، كما بقي في جزر كوريا موريا وجزيرة قمره Kamara

وقد بقي النفوذ البريطاني كذلك في جهات مسقط وعمان وقطر والكويت وجزر البحرين .

إلا أن الدلائل تدل جميعاً على أن هذه البلاد في سبيلها إلى التحرر الكامل .

ويوجد في الجزر العربية منطقتان حياديتان ، إحداهما بين المملكة السعودية والعراق ، والأخرى بين المملكة السعودية والكويت . وهما تخضعان لحكم مشترك بين الدولتين المتجاورتين .

وقد حدثت بعض التغيرات على طول الحدود التي تفصل بين اتحاد السوفيت وتركيا من جهة وبين اتحاد السوفيت وإيران من جهة أخرى . وفيما يلي عرض مجمل لها :

١ - في سنة ١٩١٧ ترحزح خط الحدود في منطقة Kars-Ardahan ضمت هذه المنطقة بمقتضاه من الجانب السوفيتي إلى الجانب التركي .

٢ - وظهرت في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى وحدات سياسية مستقلة في جنوب روسيا هي : جورجيا وأرمينيا وأذربيجان ، ولكن استقلالها لم يطل لأنها اندمجت في اتحاد السوفيت .

٣ - وظهرت في أعقاب الحرب الأوروبية الثانية جمهورية أذربيجان الإيرانية وماهاباد الكردية .

وفي سنة ١٩٤٦ حدثت تعديلات طفيفة في الحدود بين أفغانستان واتحاد السوفيت أما في الهند فقد حدث بعد أن بقيت البلاد خاضعة للحكم البريطاني ما يقرب من مائتي سنة ، أن قسمت في سنة ١٩٤٧ إلى دولتين كبيرتين هما : باكستان وهي دولة إسلامية .

والهند وهي دولة هندية .

وتتألف الأولى من مساحتين منفصلتين تبعد إحداهما عن الأخرى .

وفي عام ١٩٤٨ حصلت سيلان على استقلال داخلي ، أصبحت بمقتضاه جزءاً من المملكة البريطانية المتحدة ، وصارت لها السيطرة على جزر لكاديف التي تقع غربي الهند ، أما جزر مالاديف فقد نالت استقلالها في سنة ١٩٥٢

وقد بقيت كما هي بقايا المستعمرات البرتغالية التي تقع على الساحل الغربي للهند وهي : Dio, Damas, goa

أما بقايا المستعمرات الفرنسية وهي بوندتشيري ، وكاريكال وشاندر ناجور وماهي وبانان فقد اندمجت في دولة الهند في سنة ١٩٥٣

أما برما فقد نالت استقلالها التام في سنة ١٩٤٨ بعد أن خضعت قروناً طويلة للنفوذ البريطاني .

أما سيام فقد أخذت شكلها الحالي منذ سنة ١٩٠٥ ، وكانت دولة مستقلة ، وكانت تقع بين برما البريطانية في الغرب وبين الهند الصينية الخاضعة للنفوذ الفرنسي في الشرق .

وخلال الحرب الأوروبية الثانية استطاعت بمساعدة اليابان أن توسع أملاكها في الشرق وفي الغرب على حساب برما والهند الصينية والملايو ، ولكنها عادت إلى مساحتها الأولى بعد هزيمة اليابان .

أما الهند الصينية فبعد أن خضعت وقتاً طويلاً للنفوذ الفرنسي تحررت منه تحرراً كاملاً ، وتحولت إلى اتحاد فيدرالى من أهم بلاده دولة فيت نام .

أما أندونيسيا فقد تحررت هي الأخرى بعد أن ظلت وقتاً طويلاً مستعمرة هولندية ، وألفت جمهورية مستقلة .

ولم يتقرر بعد مصير الجزء الغربى من جزيرة نيوجينيا ، وهو الجزء الذى يعرف بمنطقة أريان الغربية ، ويخضع للنفوذ الهولندى . ولكن من المنتظر أن يضم نهائياً إلى جمهورية أندونيسيا ، مثله في ذلك مثل بقية الجزر التى كانت تخضع لهولندا من قبل .

أما الملايو فعبارة عن اتحاد فيدرالى مكون من ولايات أربع كانت تولى اتحاداً فيما بينها ، ومن ولايات أخرى خمس لم تكن تدخل في ذلك الاتحاد .

أما سنغافورة فقد أصبحت منذ سنة ١٩٤٦ مستعمرة من مستعمرات التاج وأصبحت تخضع لها جزر كرسباس التى توجد في المحيط الهندى .

أما الممتلكات البريطانية في برنيو فتخضع للتاج البريطانى خضوعاً تاماً ، وقد انتقلت ملكية الجزء الشمالى منها من شركة شمال برنيو إلى التاج ، كما انتقلت ملكية سراك إلى باتفاق مع عائلة بروكس التى كانت تمتلكها .

أما جزر الفلبين فقد نالت استقلالاً تاماً في سنة ١٩٤٦

أما شرق آسيا فكان منذ سنة ١٨٩٥ في حروب مستمرة . وقد بدأت هذه الحروب بالحرب التى قامت بين الصين واليابان ثم بالحرب التى قامت بين اليابان وروسيا (١٩٠٥ - ١٩٠٦) والثورة الصينية التى انتهت بتكوين جمهورية الصين سنة ١٩١٢

وفي الفترة ما بين الحرب الأوروبية الأولى والحرب الأوروبية الثانية وخلال الحرب الأوروبية الثانية تسلسل اليابانيون في الأراضي الآسيوية والحرب الأهلية قائمة بين الصين الوطنية وبين الصين الشيوعية . كل أولئك جعلت شرق آسيا مسرحاً لحروب مستمرة وقلقلة سياسية .

والصين الحالية فيما عدا فرموزا تخضع لحكومة وطنية ، وقد استطاعت أن تعيد إليها منشوريا وأن تحكم سلطانها على التبت . ولكنها فقدت منغوليا الخارجية التي تعد من توابع روسيا ، كما فقدت Tannu Tuva التي اندمجت في الاتحاد السوفيتي .

وقد انتهت الآن الامتيازات التي كانت لبعض الدول الأجنبية في الصين .

ففرنسا لم تعد لها الامتيازات التي كانت في كوانج تشاو .

وبريطانيا لم تعد لها الامتيازات التي كانت في Weihawei .

واليابان لم تعد لها الامتيازات التي كانت في Tsing-Tao .

ولكن ما زال للبرتغال اليوم سلطان على Macao .

ولبريطانيا سلطان على Hong Kong .

ولاتحاد السوفيت حق استعمال بورت أرثر ودالني هاربر .

أما اليابان فقد فقدت كل شيء كانت تملكه فيما عدا الجزر الرئيسية التي تتكون منها ، فالي جانب الأراضي التي كانت قد استولت عليها في القارة الآسيوية كمنشوريا وكوريا ثم فقدتها تركت اليابان لروسيا جزر كوريل هي والنصف الجنوبي من جزيرة سخالين ، وتركت للولايات المتحدة الأمريكية الجزر التي كانت منتدبة عليها من قبل عصبة الأمم كما تركت بعض جزر ريوكيو وجزر بونين ، وقد أصبحت أولئك جميعاً تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية من قبل هيئة الأمم المتحدة ولكن الذي يلاحظ أن اليابان قد استعادت استقلالها في سنة ١٩٥٢

أما كوريا فقد قسمت في سنة ١٩٤٨ عند خط عرض ٣٨° شمالاً إلى قسمين : أحدهما شمالي ، ويخضع للنفوذ الروسي ، والثاني جنوبي ، ويخضع للنفوذ الأمريكي .

وقد شهدت كوريا في عام ١٩٥٠ حرباً دموية بين سكان الشمال ، وكانت تساعدهم الصين ، وبين سكان الجنوب ، وكانت تساعدهم هيئة الأمم المتحدة .

٤ - أمريكا الشمالية :

لم يطرأ على الخريطة السياسية لأمريكا الشمالية تغيير يذكر منذ أوائل القرن العشرين ، وأراضيها موزعة بين دول أربع هي : كندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمكسيك ، والدانمرك .

ويمكن إجمال التعديلات التي أدخلت على هذه الخريطة فيما يلي :

١ - في سنة ١٩٢٧ عدلت الحدود التي تمتد بين لبرادور وبين كويبك تعديلاً أُنزعت بمقتضاه بعض أراضي كويبك وضمت إلى لبرادور . وعلى الرغم من أن هذه الأراضي مجدية إلا أن بها مقادير وفيرة من خام الحديد ، وهذا ما حدا بكويبك إلى الاستياء والتذمر من التعديل الذي أصاب تلك الحدود .

وتعديل كهذا كان وحده كفيلاً بأن يثير مشكلة سياسية بين نيوفوندلاند وبين كندا ، ولم يكن هناك ما يحول دون قيام مشكلة من هذا النوع لولا أن نيوفوندلاند طلبت الانضمام إلى كندا ، وأنها ضمت إليها فعلاً في عام ١٩٤٩ وبهذا الانضمام فقدت المشكلة لونها السياسي .

٢ - تملك فرنسا حتى اليوم جزيرتين صغيرتين تقعان على مقربة من السواحل الجنوبية لجزيرة نيوفولاند ، هما جزيرة سانت بيير وجزيرة ميجلون ، وبقاء هاتين الجزيرتين في قبضة فرنسا حتى اليوم يسبب متاعب كثيرة للولايات المتحدة الأمريكية ، نذكر على سبيل المثال أنهما في الفترة التي حرمت فيها الخمور في الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الجزيرتان دوراً خطيراً في عمليات التهريب .

٣ - تمكنت الدانمرك من بسط سلطانها بالترويج على سواحل جرينلاند ونشأ بسبب ذلك نزاع بينها وبين الترويج على نقطة من نقط السواحل الشرقية للجزيرة ، ولكن محكمة العدل الدولية أصدرت في هذا الشأن حكماً لصالح الدانمرك في عام ١٩٣٣

٤ - استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل على ترخيص مدته ٩٩ عاماً لإقامة قواعد في نيوفوندلاند الكندية ، وبرمودا الانجليزية ، وجرينلاند الدانمركية ، وبهذا صارت لها محطات وقواعد على طريق المواصلات المباشر بين أوروبا وبين أمريكا الشمالية .

٥ - أمريكا الوسطى :

تضم أمريكا الوسطى عدداً كبيراً من الجمهوريات المستقلة ، وقد تألفت جميعاً حول وحدات كانت تخضع قبلاً لنفوذ الأسبان ، وعلى الرغم من أن بعض القلاقل الداخلية ما زالت توجد بكثرة في هذه الوحدات ، فإنه لم تحدث بها أية تغيرات تذكر في أثناء الخمسين سنة الأخيرة .

والتغير الكبير الوحيد الذي أصابها هو أن بنما انسلخت من اتحاد كولمبيا في سنة ١٩٠٣ وأصبحت جمهورية مستقلة .

وفي سنة ١٩٠٤ سمحت بنما للولايات المتحدة الأمريكية بحفر القناة التي تربط المحيطين الأطلسي والهادي ، ومنحتها في ذلك الوقت تصريحاً دائماً باستخدام المنطقة التي تمتد فيها القناة .

وليس في أمريكا الوسطى إلا مستعمرة واحدة ، هي هندوراس البريطانية ، وهي البقية الباقية من آثار الاستعمار القديم .

٦ - جزر البحر الكاريبي :

كانت هذه الجزر في الأيام الأولى من الكشف الجغرافي ملكاً لإسبانيا ، ولما أن ضعف سلطان إسبانيا البحري ، وأخذت سيطرتها على هذه الجزر تتضاءل ، أخذ نفوذ إنجلترا وفرنسا وهولندا والدانمرك يحل محل النفوذ الإسباني .

ولما أن تحررت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة البريطانية ، وأخذ نفوذها السياسي يظهر في النصف الغربي من الكرة ، خضعت هذه الجزر لزعامتها خصوصاً

بعد أن قامت الولايات المتحدة بحفر قناة بنما ، وأصبح لزاماً عليها أن تعمل على حماية مداخل القناة ، إلا أنها استطاعت أن تتحرر وتؤلف جمهوريات مستقلة .

١ - في عام ١٩٠٠ استقلت كوبا وهايتي ودومينيكا وصارت جمهوريات مستقلة . أما بورتوريكو فقد بقيت حتى سنة ١٩٥٢ خاضعة لسلطان الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي تلك السنة منحت استقلالاً داخلياً ، ولكنها مع ذلك بقيت مرتبطة بالولايات المتحدة .

٢ - وفي عام ١٩١٣ حصلت الولايات المتحدة الأمريكية من جمهورية كوبا على إذن باستئجار خليج Guantamams لأجل غير مسمى .

٣ - ومن الدائمك اشترت الولايات المتحدة في سنة ١٩١٣ جزر سانت توماس وسانت جون وسانت كروا ، أما امتلاكها لجزيرة Navassa . وتقع بين جزيرتي هايتي وجميكا ، وكذا جزر سوان التي تقع إلى الشمال من سواحل هندوراس ، فيرجع إلى أواسط القرن التاسع عشر .

٤ - ومن نيكارجوا استأجرت الولايات المتحدة في سنة ١٩١٤ جزر Little Corn لمدة ٩٩ سنة .

٥ - ومن بريطانيا حصلت الولايات المتحدة في أثناء الحرب الأوروبية الثانية على إذن باقامة قواعد حرية في جزر بهاما ، وانتجوا ، وسانت لوسيا ، وجميكا ، وترينداد .

أما الممتلكات البريطانية في البحر الكاريبي فتقسم إلى ست مجموعات وهي :

١ - جميكا . ٢ - ترنداد .

٣ - بهاما . ٤ - بربادوس .

٥ - جزر ما تحت الريح Leeward وتشمل انتجوا ، وفيرجن ، وبربودا .

٦ - جزر ما فوق الريح Windward وتشمل سانت فنسنت ، وسانت لوتشيا ، ودومينيكا .

وقد بذلت في السنوات الأخيرة محاولات للتأليف بين هذه الجزر وبين هندوراس البريطانية وجيانا البريطانية ، وتكوين اتحاد منها جميعاً ، تكون له صفة الدومينيون .

أما الممتلكات الفرنسية فتشمل ثلاث مجموعات جزرية وهي :

جزر مارتنيك ، وتقع جنوبي دومينيكا .

وجزر جواديلوب ، وتقع شمالي دومينيكا .

وجزر انتيل الشمالية ، وأهمها جزيرة سانت بارتيلمي ، وقد اشترتها من السويد جزيرة سانت مارتن ، وتملك فرنسا نصفها ، وتملك هولندا النصف الثاني .

أما الممتلكات الهولندية فتشمل جزر Aruba و Bonaire و Curacao . وتقع جميعاً بجوار سواحل فنزويلا وتسمى جزر A.B.C. ، والأولى والثالثة هما أهم الجزر ، لأن بها معامل لتكرير البترول الذي يستخرج من فنزويلا .

وتبذل الآن محاولات لضم هذه الجزر إلى جيانا الهولندية (سورينام) وتأليف اتحاد منها يكون تابعاً لهولندا .

٧ - أمريكا الجنوبية :

تضم هذه الخريطة عشر جمهوريات مستقلة وثلاث مستعمرات ، ولم يحدث بها تغيير يذكر منذ أن تقلص عنها النفوذ الإسباني والنفوذ البرتغالي في أوائل القرن التاسع عشر .

وتتفق الجمهوريات الحالية اتفاقاً يكاد يكون تاماً مع الأقسام الأولى التي كانت تنقسم إليها المستعمرات الإسبانية أو البرتغالية في القارة ، وحدودها لم تتغير إلا في جهات محدودة ، وهذه يمكن حصرها في أربع مناطق :

الأولى - هي المنطقة التي تلتقي عندها الحدود بين جمهوريات شيلي ، وبيرو ، وبوليفيا .

والثانية - هي المنطقة التي تلتقي عندها الحدود بين البرازيل وارجنتين وبيرو .

والثالثة - هى المنطقة التى تلتقى عندها الحدود بين جمهوريات بيرو، وكولمبيا ، واكودور ، والبرازيل .

وقد كانت تكوينات الترات الغنية سبباً فى النزاع الذى نشأ فى المنطقة الأولى ، ونجم عنه تعديل فى الحدود السياسية ، ذلك أن شيلي ، وكانت أقوى من جارتها ، طمعت فى المناطق التى تمتد فيها تلك الترات ، فبسطت سلطانها عليها ، واقتطعت لنفسها جهات واسعة بين بيرو ، وبوليفيا .

أما فى المنطقة الثانية فكان النزاع بين برجواى والبرازيل بسبب منطقة الرعى الغنية فى هضاب جراند شاكو ، وقد نشأ نزاع آخر بين برجواى والبرازيل وبيرو على المنطقة المنخفضة التى تمتد عند قاعدة جبال الانديز ، وذلك بسبب كشف البترول فيها .

٨ - جزر المحيط الهادى :

كانت استراليا ونيوزيلند مستعمرات بريطانية ، وقد ظلت كذلك حتى أوائل القرن العشرين ، وفى سنة ١٩٠١ منحت استراليا استقلالاً ذاتياً ، ويؤلف من ولاياتها المختلفة اتحاد استراليا ، وفى سنة ١٩٠٤ منحت نيوزيلند استقلالاً داخلياً مماثلاً ، وأصبحت إحدى الممتلكات البريطانية المستقلة Dominion .

وفى أعقاب الحرب الأوروبية الأولى وضعت تحت انتداب استراليا ممتلكات ألمانيا فى نيوجينيا ، وجزر Admiralty ، وأرخيل بسمارك ، وجزر سلومون الشرقية ، كما وضعت تحت انتداب نيوزيلند ممتلكات ألمانيا فى ساموا الغربية .

والخريطة السياسية لجزر المحيط الهادى ما زالت معقدة ، وإن كانت صورتها الحالية أكثر بساطة مما كانت عليه من قبل .

ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الولايات المتحدة الأمريكية تبسط نفوذها السياسى على جميع الجزر التى تقع شمالى خط الاستواء ، وبصفة خاصة جزر Wake وجوام ، وهوائى .

وأهم الجزر التي تملكها الولايات المتحدة في هذا النطاق : بيكر ، وهولاند ، وجارفس ، وبالميرا ، وكنجمان ريف . وجميعها نقط صغيرة وسط خضم المحيط ، ولكنها مع ذلك عظيمة الأهمية كنقط ارتكاز لعبور المحيط الهادى .

أما عند خط الاستواء ذاته وإلى الجنوب منه فالموقف يختلف . وإذا استثنينا استراليا ونيوزيلند اللتين تخضعان للتفوذ البريطانى نجد أن الجزر تخضع لتفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

وتنحصر الممتلكات البريطانية في جزر فيجى ، وسولومون الجنوبية ، وجزر تنجو ، وجلبرت ، وفينكس ، و Ellice .

أما الممتلكات الفرنسية فتشمل نيوكاليدونيا .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتملك مجموعة ساموا الشرقية وجزيرة Swain ، ويقوم بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نزاع على مجموعة الجزر الصغيرة التي تمتد على طول خط الاستواء ، لما لها من موقع استراتيجى هام ، وقد أدى ذلك إلى وضع هذه الجزر تحت نفوذهما المشترك ، وفي أمثلتها جزر كانتون ، وانديريرى .

البابُ الثامنُ

منازل الدول بعضها من بعض

لا توجد في العالم حتى الآن الدولة المثالية المستكملة لجميع عناصر القوة ، فهناك بعض عناصر الضعف حتى في أقوى الدول . وقد يستفحل بعضها أحياناً فيكون ذلك سبباً في انهيار الدولة .

وقد درج الكتاب على تقسيم الدول التي يعتد بقوتها إلى دول كبرى ودول صغرى أو إلى دول الدرجة الأولى ودول الدرجة الثانية .

وسنعرض فيما يلي وضع دول العالم من الدرجتين المذكورتين منذ عام ١٩١٤ ، وسنرى أن بعضها قد ارتفع ، وأن بعضها الآخر قد هبط في هذه الفترة القصيرة التي لم تتجاوز ٤٠ سنة :

١ - الوضع في سنة ١٩١٤ :

كانت دول الدرجة الأولى تشمل :

فرنسا ، وبريطانيا ، وألمانيا ، وروسيا ، وإمبراطورية النمسا والمجر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا ، واليابان .

أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

أسبانيا ، وهولندا ، والصين ، والسويد ، ورومانيا ، وتركيا .

وكان من نتائج الحرب الأوروبية الأولى أن خرجت منها فرنسا ، وقد استنزفت دماؤها ، على الرغم من أنها كانت في الجانب المنتصر ، بينما أثقل كاهل بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بالديون .

أما ألمانيا وهي التي أثارت نار الحرب ، فقد حلت بها الهزيمة ، ونزع سلاحها وسلخت من أراضيها مساحات واسعة .

ولم يكن نصيب حليفها إمبراطورية النمسا والمجر بأحسن منها ، فقد مزقت أملاكها ، وقامت على أنقاضها دول جديدة صغيرة .

أما روسيا فقد انهارت ، واجتاحتها الثورة ، فخرجت بذلك من صف الدول العظمى إلى حين .

والدولة الكبرى الوحيدة التي انتعشت نتيجة للحرب العالمية الأولى هي اليابان . وقد كان هذا الانتعاش من أهم العوامل التي شجعته على وضع سياسة للتوسع في الفترة التالية :

٢ — الوضع في سنة ١٩٢٠ :

تغيرت الحال تغيراً ملحوظاً وصارت دول الدرجة الأولى تشمل :
بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وإيطاليا .
أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

رومانيا ، وبولندا ، وأسبانيا ، ويوغوسلافيا ، والصين ، والسويد .
ومعنى هذا أن دول الدرجة الأولى في سنة ١٩٢٠ أصبحت خمس دول فقط بعد أن كانت ثمان في سنة ١٩١٤ ، والدول التي نقصت هي الدول التي هزمت أو انهارت في الحرب وهي ألمانيا ، وإمبراطورية النمسا والمجر ، وروسيا .

٣ — الفترة بين الحربين :

وفي الفترة ما بين سنة ١٩٢٠ حتى قيام الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ جدت ظروف وحوادث كان لها أثر كبير في تغير مكانة الدول . فبريطانيا التي خرجت ظافرة من الحرب الأولى عانت كثيراً من الثورة الإيرلندية ، واضطرت إلى الاعتراف بأيرلندا كدولة حرة ، ثم إن مركزها السياسي أخذ يضعف في الهند وفي مصر ، نتيجة لنهوض الوعي القومي في تلك البلاد . وفي نفس الفترة أيضاً

تقدم الطيران بخطوات سريعة ، فقدت بريطانيا أهم ميزة استراتيجية كانت تتمتع بها في الماضي ، وهى حماية البحار لها ، وأصبحت لأول مرة في تاريخها معرضة للغزو أو إلى الهجوم المدمر بواسطة الطائرات على الأقل .

أما تركيا التى كانت قد دخلت في مرحلة الشيخوخة ، وفقدت مركزها بين دول الدرجة الثانية ، فقد نهضت من جديد على أثر حركة مصطفى كمال أتاتورك .

ولم تكد تحمد الثورة في روسيا حتى بدأت الدولة في تنفيذ برامج اقتصادية مدروسة ، حولتها من نظامها الإقطاعي القديم إلى دولة عظيمة الموارد زراعياً وصناعياً .

أما ألمانيا فقد قبلت الهزيمة مضطرة ، ورأت مساحات واسعة من أراضيها تقطع منها أو تحتلها قوات أجنبية ، ولكنها من بادىء الأمر رسمت سياسة لخلق وعى ألماني جديد ، ولم تلبث أن نقصت تعهداتها الخاصة بعدم التسلح فأصبحت في مدى ٢٠ سنة من هزيمتها أقوى دولة من الناحية العسكرية .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً الحرب الأهلية الإسبانية ، التى ضعفت أسبانيا ، وأخرجتها حتى من عداد دول الدرجة الثانية . وشهدت كذلك اعتداء اليابان على منشوريا والصين ، واحتلال إيطاليا للحبشة متحدية بذلك الرأى العام العالمى .

٤ — الوضع في سنة ١٩٣٩ :

كانت دول الدرجة الأولى قبل قيام الحرب الأوروبية الثانية تشمل : ألمانيا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وروسيا ، واليابان ، وإيطاليا

أما دول الدرجة الثانية فكانت تشمل :

رومانيا ، وبولندا ، وتركيا ، والصين ، ويوغوسلافيا ، والسويد ، والأرجنتين ، والبرازيل .

وقد أثرت الحرب الأوروبية الثانية (حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥) في مكانة ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان إذ خرجت مهزومة ، وبهذا فقدت مركزها القديم .

أما فرنسا فقد خرجت في حالة إعياء شديد ، نتيجة للاحتلال الألماني لها مدة تقرب من خمس سنوات .

أما بريطانيا فقد أنهكت قواها ، ولم تكن لتصمد لولا وقوع أعدائها في أخطاء حربية ، ولولا المساعدة التي لقيتها من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أظهرت روسيا مقاومة عنيفة ، الأمر الذي ساعد على انتصار الدول الغربية ، كما أظهرت الصين مقاومة غير منتظرة للعدوان الياباني .

٥ - الوضع بعد الحرب الأوروبية الثانية :

وفي الفترة القصيرة التي انقضت منذ نهاية الحرب الأوروبية الثانية برزت دولتان ، أصبح لكل منهما قوة سياسية وعسكرية كبيرة ولكل منهما أثر واضح في محيط السياسة الدولية ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد السوفيت . أما بقية الدول فتأتى في مرتبة تالية لهما . وعندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة اعتبرت بريطانيا وفرنسا والصين من الدول العظمى ، وذلك إلى جانب الدولتين السابق ذكرهما .

أما دولتا المحور في أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) فلم تعد لهما أهمية من الناحية الحربية ، ويمكن اعتبارهما حالياً من دول الدرجة الثانية ، غير أنه من المحتمل جداً أن تستعيد ألمانيا مركزها كدولة كبرى .

وعلى ذلك يمكن تقسيم دول العالم في الوقت الحاضر على النحو الآتي :

أولاً - الدول العظمى :

وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد السوفيت وبريطانيا وفرنسا والصين .

ثانياً - دول الدرجة الثانية :

وتشمل البرازيل والأرجنتين وتركيا والسويد ويوغوسلافيا وألمانيا وإيطاليا . ويمكن أن يضم إلى هذه الفئة كل من الهند والجمهورية العربية المتحدة وأندونيسيا .

ثالثاً — الدول الضعيفة ، وتضم قسمين :

(أ) دول لها إمبراطوريات ، ولكنها لا تستطيع الدفاع عنها فيما لو اعتدت عليها دولة قوية ، وتشمل هذه الفئة هولندية ، والبرتغال ، واسبانيا ، والدانمرك ، وبلجيكا ، والنرويج .

(ب) دول ليس لها مستعمرات ، ويدخل ضمن هذه الفئة معظم دول العالم الباقية ، فلكل منها أرضها الأصلية دون أية ممتلكات خارجية ، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الدول :

١ — النوع الأول وتمثله اليابان ، وقد كانت دول استعمارية قوية ثم نزع منها مستعمراتها ، ولم يبق لها إلا جزرها الأصلية فقط .

٢ — النوع الثاني ويشمل الدول التي لم يكن لها ولا يحتمل أن يكون لها مستعمرات مثل سويسرا ودول أمريكا الوسطى .



الباب التاسع

العلاقات الخارجية للدول

تشترك الدول جميعاً في أن لكل منها مساحات تشغلها وفي أن أعمال السكان فيها تتكيف حسب الخصائص الطبيعية لهذه المساحة . وفي أنها جزء من الإطار العالمي الذي تلعب فيه المساحات والمسافات والمواقع أدواراً هامة ، لا من الناحية الاستراتيجية فقط ، بل أيضاً من ناحية الإنتاج الزراعي والصناعي .

وعلى ذلك يمكننا أن نتخيل وجود بيئة عالمية كبرى تحدد نواحي نشاط الدول المختلفة . كما يتحدد ذلك النشاط بالنسبة إلى الدولة الواحدة تبعاً لظروف بيئتها الخاصة .

ومن هذا يتضح أن الدول يكمل بعضها البعض الآخر ، وأن العلاقات التي تربط بينها يجب أن تظل قائمة ، وأنه كلما كان هناك توافق بين الدول كلما استطاع العالم أن يتطور تطوراً يؤدي إلى رفاهية سكانه ، ومن أهم العوامل التي تساعد على إدراك هذه الحقيقة والسعي إلى بلوغها ما يأتي :

١ - أن دول العالم أصبح يعتمد بعضها على البعض الآخر من الناحية الاقتصادية ، فالكثير من الدول الصناعية يحتاج إلى خامات تنتجها بلاد أخرى ، وإلى أسواق لتصريف مصنوعات ، وإلى مواد غذائية لم تعد تستطيع إنتاجها بقدر يكفي سكانها ، وحتى الدول القوية المتسعة الرقعة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تنقصها خامات نباتية وبعض المعادن الحيوية لصناعتها مما يضطرها إلى التبادل التجاري .

٢ - أن وسائل المواصلات التي تربط الدول بعضها ببعض قد تقدمت تقدماً كبيراً مما ساعد الشعوب في الدول المختلفة على الاتصال والتفاهم والارتباط بعضها ببعض .

٣ — أن الاعتبارات الاستراتيجية قد تطورت بتطور وسائل الحرب الحديثة .

وعادة ما تتأثر السياسة الخارجية للدولة بمظهر من مظاهر علاقتها بغيرها من الدول ، فيسيطر على الاتحاد السوفيتي مثلاً رغبته في السلامة العسكرية مما حدا بساسته إلى بسط النفوذ الروسي على بعض الدول المتاخمة لروسيا وعلى خلق المتاعب للمعسكر المضاد لها في جهات بعيدة مثل كوريا والصين والهند الصينية ، وخلف هذا الستار تستطيع روسيا أن تعمل على تطوير بلادها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بما يتلائم ونظرياتها السياسية الخاصة بها .

وفي حالة فرنسا نجد أن علاقتها الخارجية كانت إلى وقت قريب جداً متأثرة بخوفها من العدوان الألماني ، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في التحالفات التي كانت تعقدها فرنسا مع الدول المحيطة بألمانيا .

ونلاحظ أخيراً أن دول الشرق الأقصى وأهمها الهند والصين وأندونيسيا كان همها الأول التحرر من السيطرة السياسية والاقتصادية التي فرضتها عليها الدول الغربية . فنهضت في كل منها روح قومية عالية تصطبغ بشيء من العداء للدول الغربية مما جعل علاقاتها الخارجية ملونة بهذه الاعتبارات .

من هذا يتضح أن مجال بحث الجغرافية السياسية في هذه الناحية هو دراسة الارتباط الذي يمكن أن يوجد بين الدولة وبين البيئة العالمية التي تعتبر الدولة جزءاً منها ، والمشكلة السياسية الكبرى التي تواجهها في الوقت الحاضر هي إيجاد وسيلة للتوفيق بين ضرورة توحيد جهود الدول كلها أو بعضها وبين السيادة التي تتمتع بها كل دولة داخل حدودها .

سياسة التوازن الدولي

Balance of Power

يمكننا أن نقول إن مبدأ التوازن الدولي أصبح يتحكم في العلاقات بين الدول منذ زمن الاكتشافات الجغرافية وتكوين الإمبراطوريات الحديثة . أما في العصور القديمة فلم تكن هناك وسائل اتصال قوية أو كافية بين الشعوب الصغيرة يتمكنها

التفاهم والتحالف ضد دولة قوية معتدية ، فأتاحت بذلك الفرصة للدولة القوية لكي توسع رقعتها على حساب الشعوب الضعيفة وتفرض سلطانها عليها . ولم يكن هذا السلطان يضعف أو يزول لأن الشعوب المغلوبة على أمرها قد اتحدت فيما بينها وتآلفت على الدولة القوية ، وإنما كان ذلك يأتي نتيجة لضعف استراتيجي في الدولة القوية ذاتها أو لانحلال داخلي فيها .

أما في العصر الحديث فإن سهولة الاتصال المادي والفكري بين الشعوب بعضها وبعض ساعدت على تحقيق مبدأ التوازن بين الدول ، فإذا طغت دولة على أخرى ، تكونت ضدها الأحلاف العسكرية ، وينتهي الأمر عادة بكسر شوكة الدولة المعتدية ، فتتشكل العلاقات الدولية تبعاً للوضع الجديد وهكذا .

على أنه إلى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن توجد دول قوية إلا في أوروبا ، فكان هذا المبدأ مطبقاً في تلك القارة فقط ، وكانت معظم العلاقات الخارجية قائمة بين دولها على هذا الأساس .

أما العلاقات بين دول أوروبا الاستعمارية وبين بقية أنحاء العالم فكانت علاقات سيطرة واستغلال . إذ أن تطور الصناعة في أوروبا في القرن التاسع عشر أدى إلى تنافس دولها في إيجاد منافذ لتجارها بالتوسع الإقليمي في الخارج . فتكونت بذلك إمبراطوريات كبيرة ، شملت معظم أنحاء العالم ، ولم يعد من المستطاع بعد ذلك أن تتوسع دولة ما إلا على حساب دولة أخرى ، مما يؤدي إلى مقاومة فحرب . لذلك ظهرت سياسة الاستعمار أو التوغل الاقتصادي إلى جانب التوسع الإقليمي . ويمكننا تقسيم دول العالم في هذه الفترة (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر) إلى فئتين :

١ - دول نشيطة قوية : وهي التي كانت تحمل لواء التجارة وتنظمها ، وكانت بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا من الرواد في هذه الفئة ، ثم لحقت بها ألمانيا والولايات المتحدة فيما بعد .

٢ - دول خاملة ضعيفة : وكانت تسيطر عليها الفئة الأولى سياسياً واقتصادياً بحيث تحتكر الدول الأوروبية تجارة الدول المستعمرة ولا تسمح لها إلا بإنتاج

الخامات والمواد الغذائية التي تحتاج لها الدول الكبرى ، وتضم هذه الفئة الممتلكات الأوروبية في أفريقية وآسيا وأمريكا وأستراليا .

هذه الشركة المتساوية بين الدول كانت تدرربحاً وفيراً على الفئة الأولى وتحقق نظرية التجاريين التي تقوم على وجود دول تختلف في مستواها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

ولكن استمرار هذه الحالة كان متوقفاً على مدى قبول الدول الضعيفة أو الحاملة للوضع المرسوم لها وهو أن تحتل مرتبة اقتصادية ثانوية . ولم يدم هذا الوضع طويلاً بالنسبة إلى الدول التي غمرتها الهجرة من أوروبا . إذ سرعان ما تكون وعي جديد وشعور بكيان مستقل رفضت معه هذه الدول أن تملى عليها اقتصادياتها من العواصم الأوروبية . وكان من نتيجة ذلك استقلال الولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية .

أما بالنسبة إلى الدول القديمة المزدهمة بسكانها الوطنيين (في آسيا وأفريقية مثلاً) فإن نضوج الوعي القومي استغرق وقتاً طويلاً ، لأن التقاليد القديمة لسكان هذه البلاد لم تجعلهم يستقبلون الأفكار الغربية بسهولة ، فتأخر تطورهم السياسي والاجتماعي نتيجة لذلك ، ولم تبدأ حركات تحررهم إلا في القرن العشرين .

أما التوازن الدولي في الوقت الحاضر فقد شمل معظم دول العالم ولم يعد قاصراً في تطبيقه على قارة أوروبا . فقد أدى اتباع كل دولة من دول العالم سياسة خارجية خاصة إلى انقسام العالم في مجموعته إلى تشكيلات سياسية معينة قد لا تكون لها صفة الاستقرار مدة طويلة . ولكنها لا شك مبنية على أسس واقعية يستطيع الدارس أن يتناولها بالتحليل . وقد كان ماكندر من أوائل من عرضوا لهذه التشكيلات العالمية عندما نادى بضرورة الاعتراف بالحقائق الجغرافية . كما أنه أكد أن أسباب الحروب ترجع في أساسها إلى تفاوت الدول في نموها ، وأن هذا التفاوت يرجع بدوره إلى الاختلاف في توزيع الإمكانيات الإنتاجية والفرص الاستراتيجية على سطح الأرض .

وحديثاً أعاد الأستاذ Fawcett فحص آراء ماكندر ، وبين أنه كان محقاً في تصريحه بأن الذي يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، أما الشطر الثاني

من نظرية ما كندر الشهيرة وهو أن « من يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية » فيبدو في نظر فوست موضع شك ، لأن الأجزاء الداخلية من قلب الأرض ما زالت قليلة السكان بحيث لا تستطيع أن تجمع قوة عددية وموارد كافية تمكنها في الوقت الحاضر من التغلب على الأراضي الساحلية الأكثر كثافة في سكانها وتقدمها في اقتصادياتها .

ويبدو حالياً أن تكتلات الدول الكبرى في الوقت الحاضر تدل على بدء إدراك هذا الوضع ، فشعوب الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تمثل الدول الساحلية . وهي متحدة في سياستها المعارضة للسياسة الروسية . وإذا نظرنا إلى هذا الوضع من الناحية الاستراتيجية اتضح لنا أن لروسيا (التي تقع في قلب الأرض) عدة مميزات :

فخطوط مواصلاتها داخلية ، ومساحتها متصلة ومندمجة ، ومواردها الاقتصادية (المستغل منها والكامن) عظيمة جداً ، كما أنها تكون وحدة سياسية كبرى .

أما الدول المحيطة بقلب الأرض هذا فتعاني من الانقسام السياسي ، ومن أن خطوط مواصلاتها طويلة تدور حول قلب الأرض على هيئة قوس كبير ، وأغلبها مواصلات بحرية . ومع أن هذا النوع من المواصلات يعتبر أرخصها وأكثرها ملاءمة للنقل على نطاق واسع ، إلا أنه في نفس الوقت يتعرض لأخطار ظاهرة في بعض أجزائه الهامة ، خصوصاً في البحر المتوسط وسواحل أوروبا الغربية . وهذا الخطر هو الذي يجعل الدول الغربية تحاول الاحتفاظ بقواعد حرية وقوى دفاعية في مواقع مختارة ، وتحمل في سبيل ذلك نفقات طائلة ، لا بد وأن يكون لها أثرها في السياسة الحالية لتلك الدول .

ويتضح ذلك جلياً إذا ما تذكرنا أن روسيا لم تكن في الماضي دولة ذات أسطول حربي تغير به ، بينما عملت الدول الساحلية على بناء الأساطيل الضخمة لحماية طرق التجارة البحرية ، إلى أن بلغت بها المنافسة حداً أدى إلى تصادمها بالفعل (الحرب العالمية الأولى مثلاً) فبينما يحتم الوضع العالمي على الدول الساحلية أن تنبذ التنافس وتربط بين مصالحها الاقتصادية ، نجد أن العلاقات التي كانت

سائدة بينها إلى وقت قريب كانت تدل على إخفاق في إدراك هذه الحقيقة الجغرافية رغم وضوحها ، فالإقليم الساحلى فى أوروبا يضم موارد غنية ومتنوعة ، ويمتاز بمواصلات داخلية (برية ومائية) على درجة عظيمة من الكفاية . وكان من الممكن استغلال كل ذلك لمصلحة الإقليم فى مجموعه ، ولكن رجال السياسة لم يحاولوا إلا حديثاً جداً أن ينظروا إلى هذا الإقليم كوحدة . لأنهم لم يفيقوا من أثر المنافسات الاستعمارية أو الإقليمية المحلية إلا بعد ظهور الدولة القوية التى تحتل قلب الأرض وتهدهم فى عقر دارهم .

أما الروس فقد أثبتوا فى علاقاتهم الخارجية أنهم متركبون لحقيقة وضع بلادهم فى الإطار العالمى ، فقد كان هدف السياسة الروسية الحديثة العمل على النهوض الاقتصادى بالبلاد مع تأمين علاقاتها مع الدول المحيطة بها ، حتى تبلغ بذلك درجة من القوة تمكنها من التوسع فيما بعد .

ومع أن الألمان أرغموا روسيا على دخول الحرب الأخيرة بغزوهم لأراضيها ، إلا أن روسيا كانت قد أخذت حيطتها قبل الحرب بزحزحة حدودها الغربية على حساب دول البلطيق وبولندية مما زاد فى عمق دفاعها .

كما أنها بسطت نفوذها بعد الحرب على دول وسط أوروبا فخلقت بذلك منطقة دفاع خارجية جديدة ضد تهديد الدول الغربية . كما أنها أوجدت قواعد للروس شديدة الخطر على الأقاليم الصناعية المزدهمة فى غرب أوروبا .

ولا يقل الموقف ملائمة لروسيا فى الشرق والجنوب من قلب الأرض عنه فى الغرب . فقد زال الخطر اليابانى على روسيا فى شرق آسيا ، ومع أن القوات الأمريكية تحتل اليابان فى الوقت الحاضر ، إلا أنها لا يمكنها أن تتخذ من الجزر اليابانية قواعد جدية للهجوم على روسيا فى الشرق ، لبعد اليابان الشاسع عن الولايات المتحدة التى ستنتقل منها الإمدادات ، ولعدم ضمان سلوك اليابانيين أنفسهم . وفى الوقت نفسه نجحت روسيا فى جعل الصين بملايينها العديدة مشايعة لها .

وفى الجنوب حصلت الهند على استقلالها ، ولم تعد سياستها تملى عليها من لندن ، وبالمثل استقلت أندونيسيا كما استقلت البلاد التى كانت تخضع للنفوذ الفرنسى فى

الهند الصينية . ومع أن الروابط الاقتصادية قد تستمر قوية بين هذه البلاد التي تحررت أو التي في سبيل التحرير وبين الدول الغربية إلا أنه مما لا شك فيه أن استقلالها يعود على روسيا بكسب سياسى محقق .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا التحلل الجغرافى للعلاقات الدولية أن الصراع السياسى أو العسكرى بين الاتحاد السوفيتى وبين دول الغرب أمر لا مفر منه . لأن روسيا نفسها ليست منيعة ضد الهجوم الجوى المدمر من القواعد العديدة التي للدول الغرب فى البلاد التي تحيط بها

كما أن الاقتصاد الروسى لم يبلغ بعد درجة التقدم التي تتناسب مع مساحة الدولة وعدد سكانها خصوصاً وأن الحرب العالمية الثانية قضت على الكثير مما كانت روسيا قد حقته فى الميدان الاقتصادى فى العشرين سنة الأخيرة .

ثم إن الروس لم يستغلوا بدرجة كافية أهم ميزة جغرافية لبلادهم وهي خطوط المواصلات الداخلية . إذ بينما تمتد الدولة من الشرق إلى الغرب نجد أن أنهارها الرئيسية ذات اتجاه جنوبى شاملى . والطرق البرية (بما فى ذلك السكك الحديدية) التي تربط الأجزاء الأوروبية والآسيوية من روسيا قليلة جداً بالنسبة للمساحة ولا يمكنها أن تتحمل ضغطاً شديداً . ولا يمكن للطائرات أن تسد هذا النقص ، ولهذا فإن المواصلات بين شرق روسيا وغربها لا تعتبر بوضعها الحالى كافية لاستغلال الوضع الاستراتيجى للبلاد ، بل هي فى الواقع نقطة ضعف استراتيجى واضحة .

ونلاحظ أخيراً أنه لا تزال توجد فوارق كبيرة فى قوى الدول ، ولكن عملية التوازن أصبحت عملية دقيقة لأنها أصبحت تشمل كل دول العالم تقريباً . إذ أن الدول الصغرى تطالب بأن تكون لها كلمة فى الشؤون العالمية بدرجة لم يكن يحلم بها أحد منذ خمسين سنة . ففى العصور السابقة لعصرنا الحديث كانت التجمعات أو التكتلات الإقليمية تفرضها الدول الكبرى وتتخذ شكل إمبراطوريات أو أحلاف هجومية أو دفاعية ، ولم تكن هناك رابطة حرة بين الدول . أما الآن فإن العالم ينقسم إلى دول تستطيع أن تتحد اتحاداً حراً فيما بينها من الناحية السياسية إذا ما اقتنعت أن ذلك فى مصلحتها .

وما زالت حقائق ماكنلر الجغرافية تقترح الشكل الذى قد تتخذه التجمعات الدولية تمهيداً لتكوين وحدات عالمية ، بشرط أن تترك كل وحدة إقليمية أن مصالحها لا يمكن أن تخدم خدمة حقيقية إلا بالتعاون مع الوحدات الأخرى . وما هى مقترحات ماكنلر لهذه التجمعات الإقليمية ؟ .

١ — روسيا ، وهى متحدة فعلا من الوجهة السياسية وتكون بأراضيها الواسعة مجموعة تعبر عن حقيقة جغرافية .

٢ — أوروبا الغربية ، وهذا إقليم آخر ذو مصالح مشتركة ، ولكن انقسامه السياسى آخر وحدته الاقتصادية إلى الوقت الحاضر ، على أن البدء فى تنفيذ مشروع شومان المتعلق بتكوين هيئة دولية تشرف على إنتاج وتجارة الفحم والصلب قد يكون بادرة طيبة لتوحيد جهود الإقليم فى نواحي أخرى .

٣ — الشرق الأوسط : يكاد يتفق مع العالم العربى ، ويكون وحدة ثالثة تمتاز بموقعها الجغرافى وثروتها الحديثة فى البترول .

٤ — الشرق الأقصى : وبه تشابه كبير فى المناخ والظروف الزراعية والسكان .

٥ — اتحاد الشعوب البريطانية : ويشمل مساحات متفرقة فى أنحاء العالم ، ولكن تربطها رغم ذلك رابطة مشتركة .

٦ — الأمريكتان .

ولكل مجموعة من هذه المجموعات موارد مادية وبشرية كثيرة ، كما أن لأجزائها المختلفة مصالح مشتركة ، تصلح أساساً للتعاون الإقليمى ، ولكن من الصعب أن تحاول كل منطقة أن تكون مكتفية اقتصادياً ، فلا بد من استمرار وجود الروابط الاقتصادية بين المجموعات الكبرى فى العالم .

وهذا مفيد فى حد ذاته لأن اعتماد المجموعات المختلفة بعضها على البعض الآخر يخلق بينها هى الأخرى مصالح مشتركة تفيد منها قضية السلام .

أما الشكل السياسى الذى يتخذه اتحاد الدول الواقعة فى أى من هذه الأقاليم فمن الصعب تحديده ، وإن كان أمامنا مجموعة متحدة فعلا بنظام سياسى خاص بها وهى مجموعة الكومنولث البريطانى .

ويبدو أن الاتجاه المقترح لن يكون إلا اندماجاً ، إذ ما زالت الدول تحرص على سيادتها ، وبخاصة الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً ، ولكن من الممكن أن يكون الاتحاد بالنظام الفيدرالى الذى تتمتع به كل وحدة بتصريف شئونها المحلية مع إيجاد هيئات أو مجالس عليا لتنسيق المصالح المشتركة للإقليم . وهناك خطورة فى أن تسيطر دولة قوية على مجموعتها .

وليس هناك فى الواقع علاج حاسم لهذه الحالة ، إذ أن الدول الصغيرة لا تستطيع أن تدفع عن نفسها عدوان دولة قوية دون مساعدة من دول أخرى ، كما أن الدولة القوية قد تستخدم وسائل الضغط السياسى والاقتصادى على الدول الضعيفة كى تسير فى ركابها .

والعالم المثالى الذى تهيمن على شئونه هيئة عليا تمثل جميع الدول ولا تحاى القوى على حساب الضعيف ، وتصدر أحكامها ، فتأتمر بها الدول جميعاً ، وتنفذها عن طيب خاطر ، هذا العالم لم تشرق شمسُه بعد .

الباب العاشر

الجغرافية السياسية لألمانيا

كان العالم الأوروبي في السنوات السابقة لقيام الحرب الأوروبية الأولى ينقسم كما هي الحال في الوقت الحاضر إلى معسكرين متقابلين يعادى أحدهما الآخر : معسكر يضم فرنسا وروسيا وبريطانيا .

ومعسكر يضم ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا .

وكان السبب الذي دعا إلى تكتل المعسكر الأول هو الخوف من النزعة الجامحة التي كانت تبديها ألمانيا في التوسع بعد أن أصبحت دولة موحدة .

أما روسيا فقد رأت أن امتداد ألمانيا نحو الشرق كان دائماً على حساب العناصر السلافية وأن زحف العناصر الألمانية نحو الشرق واشتباكها مع العناصر السلافية اشتباكاً مستمراً قد ولد نوعاً من الكراهية بين الشعوب الألمانية والشعوب السلافية .

وكان طبيعياً أن تحمل روسيا ، وهي أكبر قوة سلافية في ذلك الوقت عبء الدفاع عن المصالح السلافية ضد التوسع الألماني نحو الشرق وكان طبيعياً أيضاً أن تتفق أغراضها في هذا السبيل مع أغراض فرنسا التي تقع إلى الغرب من ألمانيا ويحمل شعبها للألمان نفس الشعور الذي يحمله لهم الروس ، وترى سلامتها في الوقوف ضد التوسع الألماني نحو الغرب وفي العمل على إيقافه لأنه سيكون على حسابها .

وعلى الرغم من أن ألمانيا بذلت جهوداً ضخمة لكي تحول دون اتحاد روسيا وفرنسا وتكوين جبهة موحدة ضدها فقد اتحدت الدولتان مع بريطانيا في اتفاق ثلاثي Triple Entente . وكان هدف هذا الاتفاق الوقوف ضد الأطماع الألمانية وضد توسعها في الشرق أوفى الغرب .

ولإزاء هذا عملت ألمانيا على تكوين جبهة مضادة ، وقد وجدت في إمبراطورية النمسا والمجر التي كانت تجاورها من ناحية الجنوب حليفاً يقف إلى جانبها ، فاتحدتا معاً ، واشتركت معهما إيطاليا ، وتألف من الجميع اتحاد ثلاثي Triple Alliance يقابل الحلف الأول ، وبهذا حدث توازن بين القوى الأوروبية .

وقيام هاتين الجبهتين إحداهما في وجه الأخرى كان العامل الأساسي الذي أدى إلى قيام الحرب الأوروبية الأولى : فألمانيا كانت تنظر إلى الاتفاق الثلاثي Triple Entente كحلقة حديدية نصبت حولها لكي تكتم أنفاسها وتضيق الخناق عليها . . . لهذا وجهت سياستها نحو تحطيم هذه الحلقة والتحرر من القيود التي فرضتها عليها . . . أما دول الجبهة المضادة فكانت تنظر إلى ألمانيا كقوة تريد أن تتسلط على البلاد الأوروبية وأن تفرض سلطانها على العالم ، لهذا وجهت سياستها نحو الحد من التوسع الألماني أيّاً كان نوعه ، والوقوف في وجه تقدم العناصر الألمانية وفي تغلغل النفوذ الألماني فيما وراء الحدود الألمانية . . .

من أجل هذا كان سعى ألمانيا إلى بسط نفوذها التجاري والاقتصادي على إمبراطورية النمسا والمجر وبصفة خاصة في الأراضي التي تتألف منها الآن كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا . . . ثم سعيها إلى تنفيذ سياسة Drag nach dem Osten ، وهي السياسة التي كانت تهدف من ورائها إلى تغلغل النفوذ الألماني في شبه جزيرة البلقان ، ثم في دول الشرق الأدنى والتي كان إنشاء سكة حديد بغداد بواسطة الألمان جزءاً منها ، كان هذا كله سبباً في إشعال نار الحرب الأوروبية الأولى ، وهي الحرب التي انتهت بهزيمة ألمانيا وتحطيم آمالها .

وقد نجم عن هذه الهزيمة أن فرضت على ألمانيا شروط معينة لا يعيننا منها إلا الشروط التي تتعلق بالمناطق التي اقتطعت من ألمانيا وضممت إلى البلاد المجاورة والشروط التي تتعلق بالمستعمرات الألمانية وأولئك جميعاً يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - سلخت من ألمانيا منطقتا الألزاس واللورين وأعيدتا إلى فرنسا .

٢ - سلخت منطقة السار وأعطيت لفرنسا لمدة خمسة عشر عاماً لكي تستعوض بالفحم الذي تنتجه عن الخسائر التي أصابت مناجمها في الشمال في أثناء الحرب .

والمعروف عن هذه المنطقة أنها ألمانية في ميولها وفي اللغة التي يتكلم بها سكانها وقد عادت إلى ألمانيا في عام ١٩٣٥

٣ — سلخت منطقتا يويين Eupen ومالميدى Malmedy وضمتا إلى الأراضي البلجيكية ، وذلك لأهميتهما الاستراتيجية بالنسبة لها .

٤ — أعطيت الدانمرك الجزء الشمالى من منطقة شلنبرج ، وذلك تحقيقاً للرغبة التي أبداهها السكان في الاستفتاء الذى أجرى في المنطقة .

٥ — سلخت مساحة واسعة من شرق ألمانيا وأدخلت في بناء بولندة لكي تحيا هذه الدولة من جديد بعد أن اختفت فترة طويلة من خريطة أوروبا .

٦ — سلخت جميع المستعمرات الألمانية ووضعت تحت انتداب بريطانيا وفرنسا واليابان .

وقبلت ألمانيا الشروط التي فرضت عليها إلا أنها بعد فترة لا تزيد على عشر سنوات استطاعت أن تتحرر منها على يد النازيين واحداً بعد الآخر .

ذلك أن النازيين لم يكذبوا إلى الحكم حتى عملوا على إحياء ألمانيا من جديد ورفع القيود التي فرضت عليها في أعقاب الهزيمة التي حلت بها في الحرب الأوروبية الأولى ، وإعادة الأراضي الألمانية من جديد إلى الوطن الألماني ، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي :

١ — النمسا : بعد أن قطعت أوصال إمبراطورية النمسا والمجر في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وقامت على أنقاضها مجموعة الدول الحديثة التي نشأت في وسط أوروبا وشرقها لم يبق للنمسا ذاتها إلا مساحة ضيقة في حوض الدانوب الأعلى تتوسطها فيينا عاصمة الإمبراطورية القديمة ، وأصبح من العسير على النمسا بعد أن انسلخت منها أملاكها العديدة التي كانت تزودها بحاجتها من المواد الغذائية والأولية أن تحافظ على استقلالها ووحدتها .

من أجل هذا رحب النمساويون بالانضمام إلى ألمانيا عندما عمدت حكومة النازي إلى ضمهم في سنة ١٩٣٨ على اعتبار أنهم جميعاً ينتمون إلى العناصر الألمانية .

والنمسا في الوقت الحالي لا تعد جزءاً من الوطن الألماني ، لأنها سلخت عنه ثانية بعد هزيمة الألمان في الحرب الأوروبية الثانية ، وهي تنقسم إلى أربع مناطق تحتل كلا منها إحدى الدول التي انتصرت في الحرب (وهي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) .

٢ - السويد وهضبة بوهيميا :

بعد أن أفلح النازيون في ضم النمسا إلى ألمانيا أصبحت الأراضي التشيكوسلوفاكية التي تقطنها العناصر الألمانية ، وهي أراضي السويد وهضبة بوهيميا محاطة من جميع الجهات بأملاك ألمانية . من أجل هذا لم تلق حكومة النازي صعوبة تذكر عندما أعلنت ضمهما إلى الوطن الألماني في سنة ١٩٣٨

٣ - منطقة ميمل : تقع في الحوض الأدنى لنهر نيمن . . . وينتمي أغلب سكانها إلى العناصر الألمانية ، وقد ضمت إلى لتوانيا في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وعن طريقها كانت تصدر غلاتها المختلفة . وفي عام ١٩٣٩ ضمها النازيون إلى الوطن الألماني .

٤ - دانزج : كانت ألمانيا تنظر دائماً إلى ميناء دانزج كمدينة ألمانية ، كما كانت تعتبر الممر البولندي أرضاً ألمانية على اعتبار أن أغلب سكانه من العناصر الألمانية .

من أجل هذا اجتاحت الجيوش النازية في سنة ١٩٣٩ منطقة دانزج وأرض الممر معاً ، فكان ذلك سبباً لإشعال نار الحرب الأوروبية الثانية .

الألمان في أوروبا

حدث في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى أن عاد إلى الوطن الألماني كثير من الألمان ممن كانوا يعيشون خارج حدود ألمانيا .

وكان أغلب هؤلاء من الأراضي الألمانية التي أعطيت لفرنسا وبلجيكا والدانمرك وبولندا .

ومع ذلك فقد بقيت أعداد كثيرة من الألمان خارج حدود الوطن الألماني وكان هؤلاء يقيمون في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وولايات البحر البلطى وروسيا ورومانيا والمجر .

والذين يعيشون من هؤلاء في ولايات البحر البلطى وفي روسيا هم أحفاد المهاجرين السابقين الذين كانوا في طليعة العناصر الألمانية التي توغلت شرقاً من وسط أوروبا في قلب العالم السلافي .

وقد كانت هذه الجماعات في عام ١٩٣٣ تؤلف في البلاد التي تعيش فيها أقليات صغيرة ولم تكن تثير أية مشاكل سياسية .

ولما أن تولى النازيون الحكم في ألمانيا عملت الدعاية النازية على إثارة هذه العناصر لكي تطالب بالانضمام إلى الوطن الألماني وتخلق المتاعب للدول التي تعيش فيها .

وبهذا أصبحت الأقليات الألمانية عنصراً للمضايقة بدل أن كانت عاملاً يساهم في النشاط الاقتصادي والسياسي لهذه البلاد ، كما أنها أصبحت في يد ألمانيا سلاحاً وذريعة لضم البلاد التي توجد فيها إلى الوطن الألماني .

وفي الأيام الأولى للحرب الأوروبية الثانية طرأ على هذه الجماعات بعض التغيرات تضمنت عودة العناصر الألمانية إلى الوطن الألماني وكان أهمها جميعاً عودة العناصر التي كانت تقيم في ولايات البحر البلطى وفي التيرول الجنوبي .

سياسة الاكتفاء الذاتي

وعملت الحكومة الألمانية على توجيه الاقتصاد القومي بحيث يحقق للشعب الألماني أفضل المزايا في أوقات الحرب .

فألمانيا على الرغم من أهميتها كدولة زراعية لم يكن يعمل من سكانها في الزراعة سوى ٢٠ ٪ ، ولكنها مع ذلك كانت تكفي نفسها بنفسها في إنتاج الحبوب (٨٠ ٪ من المواد الغذائية) . أما حاجتها من المواد الدهنية والزيتية سواء كانت

حيوانية أو نباتية ، فلم تكن ألمانيا تنتج منها أكثر من النصف وكان عليها أن تستورد الباقي من الخارج .

وأما حاجتها من المواد الأولية اللازمة للصناعة فكانت تستوردها جميعاً من الخارج :

فمن القطن كانت تستورد كل حاجتها .

ومن الصوف كانت تستورد ٩٠ ٪ .

ومن الكتان كانت تستورد ٨٠ ٪ .

ومن الثروة المعدنية لم يكن لدى ألمانيا ما يفيض عن حاجتها إلا الفحم والبوتاس والمغنسيوم ، أما في بقية المعادن فكانت ألمانيا في حاجة إلى العون من الخارج .

وكانت ألمانيا توصف دائماً بأنها فقيرة في المعادن القيمة وغنية في المعادن التافهة .

والمعادن التافهة لا تقوى عادة على المنافسة الدولية ولا يمكن استغلالها اقتصادياً .

وكانت ألمانيا تخشى دائماً من أن يكون عجزها في إنتاج المعادن سبباً في هزيمتها

في الحرب التي كانت تستعد لها ، لهذا وجهت اقتصادياتها لسد هذه الناحية من نواحي النقص .

وقد اتخذت لتحقيق ذلك وسائل عدة :

١ - في القطاع الزراعي زيد الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع وذلك باستخدام المخصبات من جهة وزيادة المساحات الزراعية من جهة أخرى ، وقد حرم على العمال الزراعيين أن يتركوا أراضيهم .

٢ - وجهت التجارة الخارجية توجيهاً يدعم الاقتصاد الألماني ، فلقد شجع الاتجار مع دول الدانوب لأن الاقتصاد الألماني لا يحتمل قطع الصلة بين هذه الدول وبين ألمانيا إذا ما نشبت الحرب .

وكان سبيل ألمانيا في ذلك عقد اتفاقات تحصل ألمانيا بمقتضاها على كل ما يفيض من إنتاج تلك البلاد وتدفع ثمن ذلك بالمارك « Blocked » الذي لا يصرف إلا في ألمانيا نفسها .

وبناء على ذلك تحولت بلاد جنوب شرق أوروبا إلى دول تعتمد على ألمانيا في تبادلها التجاري ، وكان هذا نوعاً من الاستعمار الاقتصادي كقلمنة لاستعمار سياسى . وكانت الغلات التى تحصل عليها ألمانيا بهذه الطريقة عبارة عن المواد الغذائية والزيوت النباتية والجلود والطباق والألياف ، وكانت تحصل على كثير مما تحتاجه من المعادن ولكنها لم تفلح فى إخضاع المنتجات الزيتية التى كانت تستخرج من رومانيا تحت سيطرتها .

٣ - وكانت ألمانيا تهدف إلى كفاية نفسها بنفسها اقتصادياً .

وعلى الرغم من أن الاستغناء عن الاستيراد استغناء تاماً بالنسبة لبلد محدود مثل ألمانيا يعد أمراً مستحيلاً ، فإن ألمانيا استطاعت أن تعوض عن حاجتها من بعض المواد بطريقة صناعية ولكن ذلك كان يكلفها غالياً ، فضلاً عن أن إنتاجها منه كان محدوداً .

نضرب لذلك مثلاً أن ألمانيا كانت تستعوض بالسليولوز عن الألياف التى تستخدم فى صناعة الملابس .

وكانت تستعوض بالمطاط الصناعى عن المطاط الطبيعى .

وكانت تستعوض بالزيوت الصناعية عن مشتقات البترول .

ثم إنها كانت تسعى لسد حاجتها من المواد المعدنية من الخامات الرديئة النوع التى كانت تنتجها من مناجمها .

توزيع مصادر الثروة فى ألمانيا

يمكن تقسيم ألمانيا من حيث الإنتاج إلى الأقسام التالية :

أولاً - السهل الشمالى :

ويوجد فى الشمال ، ويمتد من الشرق إلى الغرب على شكل نطاق مستطيل يحده البحر البلطى فى الشمال والأراضي الجبلية فى الجنوب .

وهو عبارة عن سهول مكشوفة من الشرق ومن الغرب ففى الشرق تكمله سهول بولنـدة ، وفى الغرب تكمله سهول هولنـدة وبلجيكا .

وأرضها متموجة وتمتد بها نطاقات من الركامات الجليدية من الشرق إلى الغرب وتفصل بينها نطاقات من الأراضي المنخفضة . . . وهذه وتلك عبارة عن أراضي قليلة الخصوبة . . .

وتعتبر هذه السهول مناطق الإنتاج الزراعى ، وقد اعتمدت ألمانيا على المخصبات فى تحسينها وزيادة مقلـرتها على الإنتاج .

وفى هذه السهول تمتد طرق المواصلات من الشرق والغرب وهى الطرق التى تربط بروكسل وباريس فى الغرب بوارسو وموسكو فى الشرق .

ثانياً — الأراضي الجبلية :

وتوجد فى الجنوب وهى عبارة عن منطقة قديمة تأثرت طويلا بالتعرية فانخفض مستواها عن ذى قبل ، وهى فقيرة فى إنتاجها الزراعى ولكنها غنية بإنتاجها الرعوى .

وفى مناطق متفرقة من ألمانيا توجد مناطق إنتاج الفحم . . .

منها منطقة الرور ، وهى وحدها تنتج نحواً من $\frac{3}{4}$ الفحم الذى تنتجه ألمانيا .

ومنها منطقة سيلزيا العليا وسكسونيا والسار .

والفحم فى ألمانيا يزيد عن حاجتها ، وهى من أجل هذا تصدره إلى الخارج .

والحديد قليل فى ألمانيا ، وهى من أجل ذلك تعتمد على حديد السويد واللورين .

والصناعة غير مركزة فى مكان واحد ، وإنما هى موزعة على الجهات جميعاً . . .

وربما كانت المنطقة الشرقية المجاورة لبولنـدة هى الجهة الوحيدة التى تخلو من الصناعة .

المجال الحيوى

كانت ألمانيا فى السنوات التى سبقت عام ١٩٣٩ ترى أن أراضيها قد ازدحمت بالسكان إلى درجة الاختناق وأنها من أجل ذلك فى حاجة ماسة إلى التوسع .

وازدحام السكان لفظ مرن ، وهو يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التي تستغل بها الأرض ، وهل هي الرعى أو الزراعة أو الصناعة .

فالصين ، وهي منطقة تقل كثافة السكان فيها عن ألمانيا أكثر حاجة من ألمانيا إلى مساحات جديدة يتنفس فيها السكان . ذلك أن أكثر من ٤٠ ٪ من سكان ألمانيا يشتغلون بالصناعة . ولا يحتاج هؤلاء إلى أرض تزيد عن المساحات التي تقوم عليها المصانع التي يعملون فيها والمدن التي يقيمون بها والطرق التي تربط بين هذه وتلك . ثم إن الألمان الذين يعملون في الزراعة لم يصلوا بعد إلى درجة الازدحام التي تدعو إلى الاستزادة من الأراضي التي يعملون فيها .

ولم يؤد ابتلاع النمسا وأراضي السويد وبوهيميا وضمها إلى أملاك ألمانيا إلى التخفيف عن السكان لأنها كألمانيا عبارة عن أراضي مأهولة بالسكان وليس بها أماكن خالية حتى يمكن تعميرها .

ويمكن أن تفسر حاجة الألمان إلى أراض جديدة بأحد أمرين :

١ — بأنه محاولة تبرر بها ألمانيا دعواها في استعادة مستعمراتها السابقة .

٢ — بأنه وسيلة تبرر بها محاولاتها في ضم مساحات جديدة من أوروبا إلى أراضيها .

ولكن يدحض هذين الادعاءين أن ألمانيا كانت تشجع زيادة النسل . هذا إلى أن المستعمرات التي ملكتها ألمانيا كانت نفاية المستعمرات وكانت تتألف من : الكمرون ، وتوجولاند ، وأفريقية الجنوبية الغربية ، وتنجانيقا ، وجزء من نيوغينيا ، وبعض المجموعات الجزرية في المحيط الهادى .

وهذه جميعاً من المستعمرات التي لا تجذب المستعمرين ، وهي باستثناء تنجانيقا لا تلائم العناصر البيضاء .

وما كانت تساهم به المستعمرات الألمانية في الاقتصاد الألماني كان ضئيلاً جداً بحيث لم يزد عن ١ ٪ من مجموع التجارة الخارجية لألمانيا . . .

ورغم ذلك فقد كان هذا القدر القليل يسد حاجة ألمانيا من السيلس وقصب السكر ونصف حاجتها من الحديد والكاكاو وجوز الهند والفوسفات ، كما كان يزودها بكميات قليلة من زيت النخيل والفول السوداني والبن .

وليس من شك في أن ألمانيا كانت ترغب في أن تضم إلى أراضيها بعض جهات من شرق أوروبا أكثر مما كانت ترغب في هذه المستعمرات ، ومما يدل على ذلك أن هتلر أعلن في مؤتمره الحزبي في سنة ١٩٣٦

أن منطقة الأورال بما فيها من موارد الثروة .

ومنطقة سيبيريا بما فيها من غابات لا حد لها :

ومنطقة أوكرانيا بما فيها من مناطق إنتاج القمح .

إن هذه جميعاً إذا قدر لها أن تدخل في نطاق الأراضي الألمانية فإن ألمانيا ستغرق في خضم الخيرات .

وقد كان هدفه من غير شك أن يوسع الحدود الألمانية بحيث تبتلع مساحات واسعة من الأراضي الأوروبية والآسيوية .

ولم يكن ضم أراضي السويد والنمسا وتشيكوسلوفاكيا إلى الوطن الألماني إلا تنفيذاً لتلك السياسة .

الحرب الأوروبية الثانية

ليس من شك في أن ألمانيا وهي في سبيل تحقيق برنامجها السياسي في ضم دانزج والممر البولندي إلى أراضيها قد صدمت عندما وقفت القوات البولندية في وجهها في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وأعلنت عليها الحرب كل من بريطانيا وفرنسا . وكانت أمنية ألمانيا أن تخضع لسلطانها بلاد القارة الأوروبية والبلاد الآسيوية الغربية ، وبهذا يتوفر لديها من الموارد ما يؤهلها لتحدى قوة بريطانيا البحرية ومعها قوة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحقيق الأحلام والآراء التي كان هوسهوفر ينادى بها .

ولكى تتحقق لألمانيا هذه الأمنية رسمت سياستها بحيث لا تحارب إلا في جبهة واحدة هي الجبهة الغربية ، وفي سبيل هذا اشترت رضا روسيا بضمن غال جداً هو السماح لها بالاستيلاء على أكثر من ثلث الأراضي البولندية ، وإطلاق يدها في ولايات البحر البلطى . ولكن ألمانيا في الحرب الأوروبية الثانية أخفقت في تنفيذ سياستها إخفاقها في الحرب الأوروبية الأولى ، ولقيت نفس المصير الذى لقيته في الحرب الأولى .

ما بعد الحرب

لقد نالت ألمانيا في أعقاب الحرب الأوروبية الثانية من تفكير الساسة ما نالته في أعقاب الحرب الأوروبية الأولى ، وكانت غاية هذا التفكير هو اتخاذ الوسائل التى تكفل إخضاع ألمانيا إخضاعاً تاماً حتى يمكن الاحتفاظ بالسلام العالمى لأطول مدة ممكنة .

وكان من بين الآراء التى أبداهها الساسة هو تقسيم ألمانيا إلى عدد من الولايات يكون لكل منها استقلال ذاتى .

ومنها أيضاً تقسيم ألمانيا تقسيماً عرضياً إلى قسم سهلى فى الشمال وقسم جبلى فى الجنوب وإلى هذا الأخير يمكن ضم النمسا .

ولم ينل أى من هذين الاقتراحين تأييداً كاملاً ، وأخيراً اتفق الرأى على تقسيم ألمانيا بين الدول العظمى الأربع وهى روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد أن يسلم جزء كبير من أراضيها الشرقية ويضم إلى بولندا .

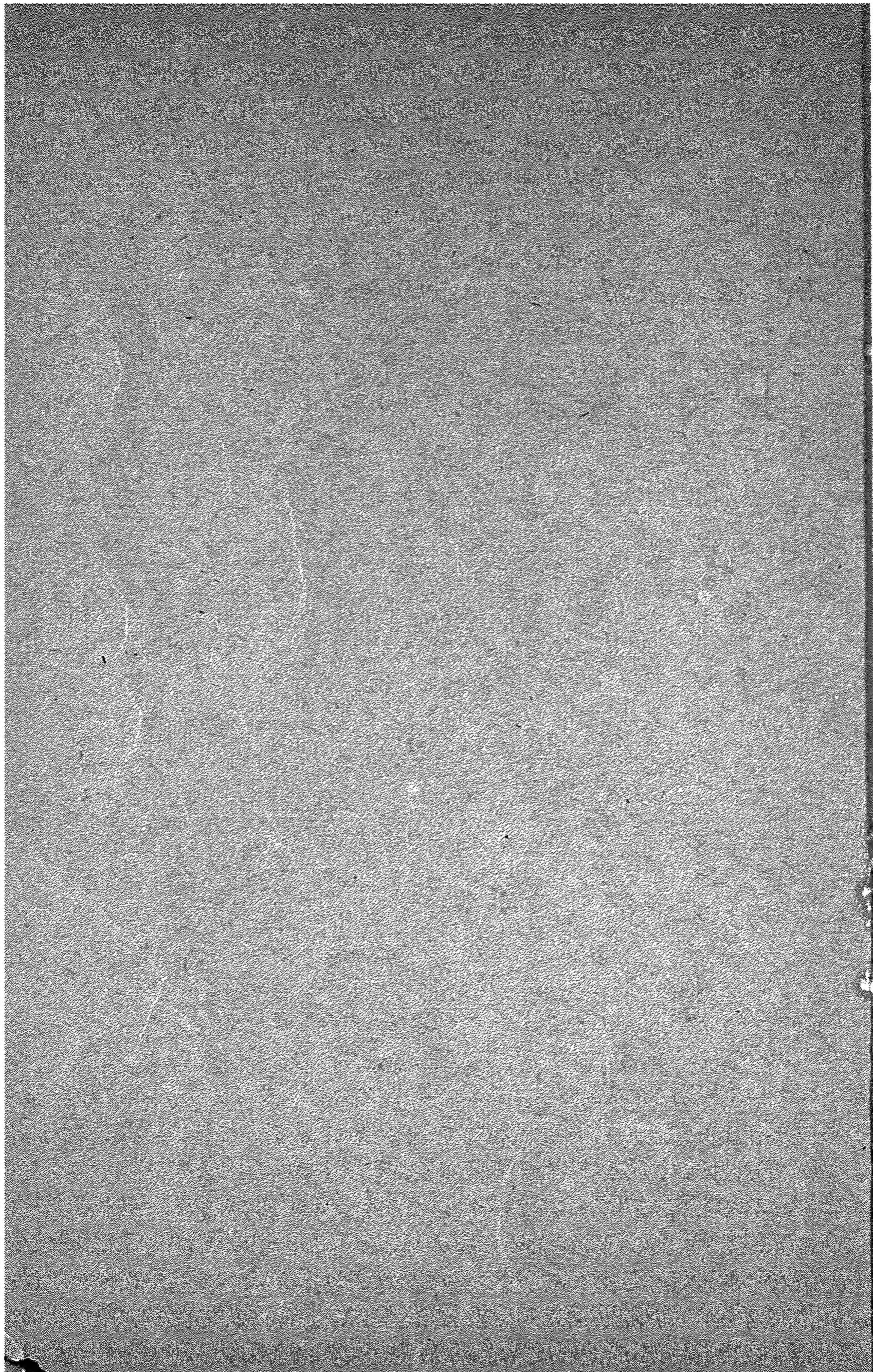
وقد صحب هذا التقسيم أن خضع الجزء الشرقى من ألمانيا (ألمانيا الشرقية) للسوفيت وأصبحت سياسته متفقة مع سياسة الاتحاد السوفيتى ، أما الأجزاء الثلاثة الباقية فقد خضعت لإدارة مشتركة وأطلق عليها مجتمعة اسم (ألمانيا الغربية) واتجهت فى سياستها اتجاهاً غربياً يتفق وسياسة الكتلة الغربية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

وقد نجم عن هذا التقسيم أن انتقل السكان في ألمانيا من جهة إلى أخرى على النحو التالى :

أولاً — عاد إلى ألمانيا كثير من الألمان الذين كانوا يقيمون في ولايات البحر البلطى ، كما عاد إليها كثير ممن كانوا يقيمون في أوكرانيا وغاليسيا . وقد بلغ عدد الذين شملتهم هذه الحركة نحواً من ٦٠٠ ألف ، وكانوا جميعاً من الزراع ، وقد أقاموا في أراضي بولندة التى خضعت لألمانيا .

ثانياً — هاجر من ألمانيا خلق كثيرون ، وكان من بينهم مليون يهودى طردوا من ألمانيا ، ومن الأراضي التى احتلتها ألمانيا قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩





Bibliotheca Alexandrina



0210469

A